ديسمبر

حريـــة.. ســـلام .. وعـــدالة

السنـة الأولـى
العدد «46»
الخميس
19 مارس 2026م

https://decembernews.com

رسالة خطية من حمدوك لوزراء خارجية دول الخليج والأردن تدين العدوان الإيراني وتؤكد تضامن السودانيين معهم

وجدي صالح لـ(ديسمبر): تفكيك التمكين مهمة مستمرة وتمثل شرطاً أساسياً لإنهاء الحرب واستعادة الدولة

السودانيون يحيون ذكرى جريمة فض الاعتصام.. واقتراح لسلطتي (بورتسودان) و(نيالا) لعقد امتحان موحد للشهادة السودانية

تقارير 05 — المسيّرات: السلاح الذي يطيل حرب السودان

قضايا 06 — عودة لجنة التمكين بين الضرورة السياسية والتحفظات المشروعة
د.محمد الواثق عبد الحميد الجريفاوي

الرأي 08 — بارا: المدينة التي يحررها «الموت» ويحتلها «الخراب»
نجلاء نورين

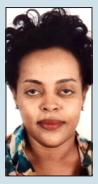

الرأي 09 — حصر وتجميد أصول جماعة الإخوان المسلمين السودانية
بروفيسور حسن بشير محمد نور

الرأي 10 — لماذا غابت المبدئية في الدفاع عن القانون الدولي؟
إبراهيم حمودة

كتابات 11 — اقتصاد المخدرات في السودان
لواء شرطة (م)
د.عصام الدين عباس

أخيـرة 14 — نشتاق لأشياء.. تعيدنا إلينا
أماني أبوسليم

تحالف «صمود» يعرب عن تضامنه مـع دول مجلـس التعـاون الخليجـي والأردن

عواصم: (ديسمبر)

وجّه رئيس التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود) ورئيس وزراء الحكومة الانتقالية بالسودان دكتور عبدالله حمدوك رسائل خطية لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة الأردنية الهاشمية، أعرب فيها عن تضامنه مع هذه الدول في مواجهة العدوان الإيراني.

وتقدم حمدوك في رسالة خطية لوزراء خارجية تلك الدول كل على حدة، مؤرخة بتاريخ 16 مارس 2026م طبقاً لرسالة اطلعت (ديسمبر) على نصها، وإنابة عن قطاعات واسعة من الشعب السوداني، بخالص مشاعر التضامن مع الدول السبع، قيادة وشعبًا، في ظل العدوان الإيراني الغاشم الذي استهدف أمنها واستقرارها، وأمن الدول العربية الشقيقة في المنطقة، مندداً في ذات الوقت باستمرار العدوان الغاشم على الدول الشقيقة، معلناً عن تضامن أبناء وبنات السودان مع هذه الدول الشقيقة وهي تبذل كل جهودها في رد العدوان الآثم

حمدوك

الذي يمثل استمراره تصعيداً خطيراً يهدد أمن المنطقة واستقرارها.

واعتبر رئيس تحالف (صمود) العدوان يمثل انتهاكًا صارخًا لسيادة الدول، وتهديدًا خطيرًا للأمن والاستقرار في المنطقة، مؤكداً الوقوف مع دول مجلس التعاون الخليجي والأردن الشقيقة في مواجهة كل ما من شأنه المساس بأمنها أو تعريض سلامة شعوبها الشقيقة وضيوفها من المقيمين للخطر، كما أكد على حق الدول السبع المشروع في اتخاذ كافة التدابير التي تراها ضرورية لحماية أمنها وسيادتها وسلامة أراضيها، كما تكفله لها مبادئ القانون الدولي.

وعبر حمدوك عن مساندته لمواقف دول الخليج الشقيقة والأردن الداعية للوقف الفوري للتصعيد، ودعم موقفها الداعي لضرورة تغليب الحكمة والحوار والوسائل الدبلوماسية في معالجة قضايا المنطقة وفي صون الأمن والسلم الإقليميين، مجدداً دعمه لكل الجهود الرامية إلى خفض التوتر وتغليب الحكمة والحلول السلمية والدبلوماسية بما يحفظ أمن الشعوب وسيادة الدول ويعزز الاستقرار الإقليمي.

لجنة تفكيك التمكين تعلن استئناف نشاطها بالخارج برئاسة محمد الفكي

نيروبي: (ديسمبر)

أعلنت لجنة تفكيك تمكين نظام الثلاثين من يونيو 1989م استئناف نشاطها وأعمالها من خارج السودان برئاسة عضو مجلس السيادة الشرعي والرئيس المناوب للجنة الأستاذ محمد الفكي سليمان.

وقال عضو اللجنة وجدي صالح المحامي إن إعلان اللجنة ممارسة مهامها خارج البلاد اعتباراً من يوم أمس الأول الثلاثاء 17 مارس الجاري يمثل عودة لممارسة اللجنة لمهمتها الوطنية والضرورية التي كلفت بها، موضحاً أن تفكيك التمكين مهمة مستمرة وتمثل شرطاً أساسياً لإنهاء الحرب واستعادة الدولة وثقة الناس في مؤسساتها واستعادة الأموال المنهوبة وحماية مستقبل السودان.

وشدد صالح على أن الثابت لأبناء الشعب السوداني بعد اشتعال هذه الحرب الضروس التي يعيشها السودانيون ومأساتها وآثارها الكارثية بأنه لا سلام ولا ديمقراطية إلا بتفكيك منظومة التمكين والفساد، واصفاً إياها بالشبكة الشريرة التي أدت بالبلاد إلى هذه المهالك.

ونوه إلى أن اللجنة تعمل على استرداد الأموال المنهوبة التي هي حق للشعب، كما أن إيقاف الحرب يتطلب تجفيف المصادر المموِّلة للحرب وأطرافها ومجموعاتها، مشيراً إلى أن أي انتقال مدني حقيقي لا يكتمل دون تحقيق العدالة والمحاسبة لكل من أجرم في حق الشعب السوداني وعدم إفلات هؤلاء المجرمين من العقاب واسترداد المال العام لخزينة الدولة.

وأشار إلى أن اللجنة عادت لاستكمال هذه المهمة المرتبطة بالعدالة واستعادة مؤسسات الدولة وإنصاف الضحايا والمتضررين من الجرائم التي ارتكبتها هذه «المجموعة المجرمة» وتحقيق شعارات ثورة ديسمبر في الحرية والسلام والعدالة، وتطبيقاً لما توافقت عليه قوى الثورة في تفكيك بنية النظام وتأسيس دولة ديمقراطية مدنية، دولة المواطنة التي يتساوى فيها الجميع والتحول الديمقراطي.

وأكد وجدي صالح في حديثه لـ(ديسمبر) أن المعركة ليست مع أفراد، بل هي معركة مع منظومة متكاملة وشبكة متكاملة اختطفت الدولة ومؤسساتها وأموالها، وهذا الاختطاف هو السبب الرئيسي للوضع الذي نعيشه اليوم، منوهاً إلى أن وضع أساس متين لعملية الانتقال الديمقراطي يتطلب تهيئة البيئة المناسبة عبر تفكيك بنية النظام القديم ومنظوماته، لنؤسس لعملية انتقال ديمقراطي حقيقي تضع بلادنا في مسار الديمقراطية والحرية والسلام والعدالة، معرباً عن تطلع اللجنة لدعم الشعب السوداني وجماهير ثورة ديسمبر، وأنها ستعمل مع الشعب ومع قوى الثورة للوصول إلى غايتها في تأسيس الدولة الديمقراطية التي يحلم بها السودانيون.

فيديو مسرب لنائب سابق للبشير يربك قائد الجيش

الخرطوم: (ديسمبر)

أحدث فيديو مسرب لرئيس مجلس شورى حزب المؤتمر الوطني المحلول والنائب السابق للرئيس المعزول عثمان محمد يوسف كبر ربكة شديدة لقائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان والمجموعات المتحالفة معه.

وكشف كبر في ذلك الفيديو المسرب، الذي نشرته قناة (سكاي نيوز عربية)، عن علاقة قائد الجيش بـ«التنظيم» مبيناً أنه -أي البرهان- عُين في موقعه كرئيس لمجلس العسكري بتوجيه من الحركة الإسلامية والتي قررت استمراره في الحكم لمدة خمس سنوات ريثما تعيد تنظيم نفسها، وأنه اعتذر لها في مساء ذات اليوم الذي هاجمها فيها في أحد خطاباته وعلل الأمر «بضغوط تمارس عليه من الولايات المتحدة الأمريكية والأوروبيين لإنكار صلته بالإسلاميين».

(تفاصيل ص 4).

دعوة لتأجيل امتحانات الشهادة السودانية في أبريل ويونيو لصالح عقد امتحان موحد

عواصم: (ديسمبر)

كشفت المبادرة القومية لإنقاذ مستقبل الشهادة السودانية عن اتصالات وتواصل مع طرفي الحرب وسلطتي (بورتسودان) و(نيالا) تدعو إلى تأجيل امتحانات الشهادة السودانية المعلنة من طرف السلطتين والمقرر إقامتهما خلال شهري أبريل ويونيو بغرض إتاحة بعض الوقت ولفتح الطريق أمام «منطقة وسطى ومشتركة بين طرفي الحرب» تتضمن امتحاناً موحداً في محتواه، ومتنوعاً في إدارته يحفظ وحدة وتماسك البلاد. وكشف عبدالمنعم الجاك خلال تدشين أعمال «المبادرة القومية لإنقاذ مستقبل طلاب الشهادة السودانية» يوم أمس الأول الثلاثاء 17 مارس الجاري تفاصيل الاتصالات التي تمت مع سلطتي (بورتسودان) و(نيالا) الهادفة لتوفير فرص الامتحانات للممتحنين في مناطق وجودهم وبيئتهم الدراسية، مع التزام كافة الأطراف بضمان سلامة وأمن الطلاب والكوادر التربوية قبل وأثناء وبعد العملية.

وطبقاً للجاك فإن تلك الاتصالات ركزت على مبدأ المهنية والموضوعية في تصميم وإدارة الامتحانات بعيداً عن التسييس والعسكرة والاستقطاب، مع توفير كافة الضمانات الفنية لنزاهة وسرية العملية في كافة مراحلها، والتي تمت خلالها رؤية المبادرة بأهمية تأجيل الامتحانات المعلنة في أبريل القادم من سلطات (بورتسودان) و(نيالا) لإمكانية عقد امتحان موحد. من جانبه طالب الأستاذ شمس الدين ضو البيت خلال حديثه في المؤتمر الصحفي أطراف الحرب في السودان لتكرار نماذج الاتفاقيات السابقة بينهما التي تمت في ملفات حيوية كالبترول والمعابر الحدودية ودخول المساعدات الإنسانية في القضية الخاصة بامتحانات الشهادة السودانية لضمان العدالة والشمول ويحول دون تعميق الانقسام المجتمعي والوطني.

(تفاصيل ص 4).

اتفاق لطرفي الحرب على أول أيام عيد الفطر المبارك

عواصم: (ديسمبر)

اتفقت سلطتا طرفي الحرب في (بورتسودان) و(نيالا) يوم أمس الأربعاء على تعذر رؤية هلال شوال وبالتالي إكمال الصيام في شهر رمضان هذا العام لمدة ثلاثين يوماً، على أن يكون أول أيام عيد الفطر المبارك هو يوم غد الجمعة العشرين من مارس. وأشارت العديد، من الدول على رأسها المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر والكويت، على عدم مشاهدة الهلال وهو ما يجعل أول أيام العيد لديها سيكون يوم الجمعة في ما قررت سلطنة عمان والمجمعات الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبعض الدول الأوروبية بشكل مبكر أن الجمعة هو أول أيام العيد، وتتحرى اليوم الخميس عدة دول على رأسها مصر رؤية هلال شوال لتحديد أول أيام عيد الفطر فيها.

العيد مبارك عليكم

تتقدم صحيفة (ديسمبر) بالتهنئة للشعب السوداني والمسلمين قاطبة بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك، وتسأل الله تعالى أن يعود عليهم وعلى السودان وشعبه بوقف الحرب وتحقيق سلام شامل وانتقال البلاد لحكم مدني ديمقراطي مستدام وتحقيق أهداف ثورة ديسمبر المجيدة في الحرية والسلام والعدالة (وكل عام وأنتم بخير).

لـ(ديسمبر) كلمة طـالـع ص (3)

لندعم لجنة تفكيك التمكين

إحياء ذكرى جريمة فض الاعتصام

عواصم: (ديسمبر)

شهد يوم أمس الأربعاء الموافق ليوم (29) رمضان بالسودان إحياء لذكرى السابعة لجريمة فض اعتصام القيادة العامة الموافق ليوم 3 يونيو 2019م والتي راح ضحيتها عدد من الشهداء وأعداد من المفقودين والمفقودات والتي نصت الوثيقة الدستورية على تشكيل لجنة تحقيق حولها ترأسها نبيل أديب المحامي التي لم تعلن نتائج أعمالها حتى اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023م.

وقام العديد من الناشطين والفاعلين والإعلاميين بنشر تغريدات مشتركة موحدة جاء في جزء منها «في ذكرى التاسع والعشرين من رمضان، يوم الغدر الأعظم الذي تكالبت فيه أيادي الشر لإطفاء وهج الثورة، نؤكد أن الثورة حية في قلوبنا ما حيينا، وأن شهداءنا الكرام لم يموتوا، بل هم أحياء في نفوس كل الثوار الذين لن يهدأ لهم بال حتى تبلغ بلادنا مرافئ الحرية والسلام والعدالة».

تفاصيل ص (6).

عجز الميزان التجاري يقارب الأربعة مليار دولار للعام 2025م

الخرطوم: (ديسمبر)

كشف بنك السودان المركزي عن تسجيل الميزان التجاري للسودان للعام 2025م عجزاً يقارب مبلغ أربعة مليارات دولار.

وطبقاً للأرقام التي نشرها البنك المركزي فإن جملة صادرات البلاد بلغت 2,64 مليار دولار واستوردت البلاد واردات بقيمة 6,40 مليار دولار، في ما سجل العجز في الميزان التجاري مبلغ 3,85 مليار دولار أمريكي.

وأظهرت إحصائيات البنك المركزي أن الذهب مثل 58% من إجمالي صادرات السودان خلال تلك الفترة بقيمة 1,536 مليار دولار في ما سجلت الحيوانات الحية مبلغ 466 مليون دولار تمثل 17,6% من إجمالي الصادرات، أما السمسم فلبغت قيمة صادره 333 مليون دولار مثلت 12,6% من إجمالي الصادرات، مبينة أن هذه الأصناف الثلاثة مثلت 88% من صادرات السودان خلال تلك الفترة. وتصدرت المواد الغذائية التي تشمل القمح والسكر وزيوت الطعام قائمة الواردات بقيمة 1,8 مليار دولار مثلت 28% من إيرادات البلاد في العام 2025م، تليه المنتجات البترولية بقيمة 807 مليون دولار ثم المنتجات الكيميائية بقيمة 780 مليون دولار.

الحرب تحرم السودانيين من أداء صلاة العيد بالساحات

عواصم: (ديسمبر)

أصدرت لجان الأمن بعدة ولايات ومحليات خاضعة لسيطرة الجيش قراراً يقضي بمنع إقامة صلاة العيد بالساحات والميادين، ووجهت بإقامتها داخل المسجد لأسباب أمنية ناتجة عن استمرار الحرب وشن هجمات بالمسيرات.

وأصدرت حكومتا ولايتي نهر النيل والنيل الأبيض ولجنة أمن ولاية الخرطوم توجيهات قضت بمنع إقامة صلاة العيد في الساحات العامة والميادين والمطالبة بإقامتها داخل المساجد في إطار التدابير الاحترازية الرامية إلى حماية المواطنين، مع مطالبة جميع المواطنين في تلك الولايات بالالتزام بتلك التوجيهات.

ديسمبر 02
حرية.. سلام.. وعدالة
أخبار
الخميس
19 مارس 2026م
https://decembernews.com

لجنة المعلمين تطالب بهيكلة عادلة للأجور

الخرطوم: (ديسمبر)

اعتبرت لجنة المعلمين السودانيين أن لقاء قادة نقابة المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية (المقبورة) بجهات في السلطة ما هو إلا محاولة بائسة لغسل مواقف نقابة فلول النظام المباد، ومواصلة لـ(موات) النقابة التي أعادها النظام القائم إلى المشهد، لتمارس ما تجيده من تضليل وتخدير للرأي العام.

ونوهت لجنة المعلمين، في بيان بتاريخ 12 مارس، إلى أن المشاركين في الاجتماع أطلقوا وعودًا فضفاضة بلا سقفٍ زمني، متجاهلين عمداً الواقع الاقتصادي الكارثي الذي يعيشه المعلمون وسائر العاملين، فالقضية ليست ترميم الأجور عبر عطايا هزيلة، بل هيكلة عادلة للأجور تضمن الحد الأدنى من العيش الكريم.

وأشار البيان إلى أن المسرحيات الإعلامية لن تخدع المعلمين، فالسلطة حين أرادت تحسين أجور رفاقنا من النظاميين، لم تلجأ إلى هذا التسويف ولا إلى الوعود المرسلة، الأمر الذي يكشف بوضوح نية مبيتة لامتصاص غضب المعلمين، والاستمرار في ذات السياسات المجحفة.

وشددت لجنة المعلمين على أن مطالب المعلمين واضحة ومباشرة، ولا تحتاج إلى وسطاء جاؤوا لتمرير الظلم، ولعب دور المحلل للسلطة الذي يجدونه، وليس لإنصاف المعلمين.، وفي مقدمة هذه المطالب رفع الحد الأدنى للأجور من 12 ألف جنيه إلى 216 ألف جنيه بما يتناسب مع كلفة المعيشة.

ودعا البيان إلى تعديل العلاوات ذات القيم الثابتة بما يواكب التضخم وتسديد المتأخرات المالية كاملة دون تجزئة أو تسويف، وأن أي تراجع عن هذه المطالب لا يعدو كونه ذرًا للرماد في العيون، ومحاولة جديدة لتضليل المعلمين والرأي العام.

لجنة حماية الصحفيين تطالب بإطلاق 3 صحفيات في نيالا

نيويورك: (ديسمبر)

دعت لجنة حماية الصحفيين للإفراج فوراً عن صحفيتي إذاعة ولاية نيالا مواهب إبراهيم وزهراء محمد الحسن، وإشراقة عبد الرحمن، مقدمة برامج ومذيعة في المحطة، واللاتي تم احتجازهن في نيالا بجنوب دارفور منذ 28 فبراير. وكشفت عن مراسلتها لقوات الدعم السريع عبر بريدها الإلكتروني على موقعهم للحصول على تعليق، لكنها لم تتلق أي رد.

وطالبت اللجنة في تصريح صحفي بتاريخ 16 مارس 2026 قوات الدعم السريع بالإفراج عنهن فوراً والتوقف عن الاحتجاز التعسفي للصحفيين. وأضافت لجنة حماية الصحفيين أن الصحفيين في السودان يعملون بالفعل في ظل ظروف بالغة الخطورة وسط حرب مدمرة، واحتجاز المراسلين لا يؤدي إلا إلى تقييد تدفق المعلومات من صراع لا يزال يعاني من نقص حاد في التغطية الإعلامية.

وكانت قوة تابعة لقوات تابعة لقوات الدعم السريع قد ألقت القبض على الصحفيات الثلاثة، إلى جانب العديد من النساء الأخريات ونقلتهن إلى سجن «كوريا»، وذلك بعد حضورهن ورشة عمل للصحفيات في المدينة.

ونوهت لجنة حماية الصحفيين إلى أنه وحتى منتصف مارس، لا يزلن محتجزات دون توجيه تهم رسمية، أو وجود مبرر واضح لاعتقالهن، أو مثولهن أمام محكمة، وفقاً لمعلومات قدمها صحفي محلي يتابع القضية وتحدث إلى لجنة حماية الصحفيين شريطة عدم الكشف عن هويته خوفاً من الانتقام.

وأضافت اللجنة أن الحرب في السودان التي اندلعت في أبريل 2023 بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، تسببت في واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم، وجعلت السودان واحداً من أخطر البلدان في العالم بالنسبة للصحفيين.

وذكرت لجنة حماية الصحفيين بأن الصحفي المستقل معمر إبراهيم ما زال محتجزاً لدى قوات الدعم السريع منذ اعتقاله أثناء فراره من مدينة الفاشر بشمال دارفور في 26 أكتوبر 2025، وفقاً لأحد أقاربه الذي تحدث إلى لجنة حماية الصحفيين شريطة عدم الكشف عن هويته خوفاً من الانتقام. وحتى منتصف مارس، لا يزال مكان وجود سبعة صحفيين على الأقل مجهولاً لعائلاتهم وزملائهم.

الأمم المتحدة تدين تصاعد الهجمات بالطائرات المسيرة على المدنيين

جنيف: (ديسمبر)

قال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك - الخميس الماضي 12 مارس- إنه يشعر بالصدمة إزاء الأثر المدمر للهجمات المتزايدة بالطائرات المسيرة على المدنيين. حيث تفيد تقارير بأن أكثر من 200 مدني قُتلوا في هذه الهجمات في إقليم كردفان وولاية النيل الأبيض منذ الرابع من مارس الجاري.

وقال تورك: «من المقلق للغاية أنه، على الرغم من التحذيرات والنداءات المتكررة، تواصل أطراف النزاع في السودان استخدام طائرات مسيرة متزايدة القدرة التدميرية لإطلاق أسلحة متفجرة ذات آثار واسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان. وأجدد دعوتي لها إلى الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني في استخدامها لهذه الأسلحة، ولا سيما الحظر الواضح على توجيه الهجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية والبنى التحتية المدنية، وكذلك على شن أي شكل من أشكال الهجمات العشوائية.»

وفي غرب كردفان، أفادت التقارير بمقتل ما لا يقل عن 152 مدنياً جراء غارات بطائرات مسيرة شنتها القوات المسلحة السودانية، من بينهم ما لا يقل عن 50 مدنياً قُتلوا عندما استُهدف سوق ومستشفى في 4 مارس في المجلد. كما أسفرت هجمات على سوقين منفصلين في أبو زبد وود بندة في 7 مارس عن مقتل ما لا يقل عن 40 مدنياً، واستُهدفت شاحنة تقل مدنيين، يُزعم أنها تعرضت لضربة بطائرة مسيرة تابعة للقوات المسلحة السودانية، في السنوط في 10 مارس، مما أدى- بحسب التقارير- إلى مقتل ما لا يقل عن 50 مدنياً، بينهم نساء وأطفال.

وفي جنوب كردفان، أفادت التقارير بمقتل ما لا يقل عن 39 مدنياً، بينهم 14 في عاصمة الولاية الدلنج، جراء قصف مدفعي كثيف شنته قوات الدعم السريع والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال المتحالفة معها، وذلك بين 4 و5 مارس.

وقد تضررت أو دُمرت منازل ومدارس

فولكر تورك المفوض السامي لحقوق الإنسان

وأسواق ومرافق صحية كثيرة في هذه الهجمات، مما فاقم آثارها على المدنيين والمجتمعات المحلية.

كما أعرب المفوض السامي عن قلقه إزاء التوسع الأخير للنزاع إلى ولاية النيل الأبيض، التي تتعرض لهجمات مكثفة بطائرات مسيرة تابعة لقوات الدعم السريع منذ 4 مارس.

وأُصيبت مدرسة ثانوية وعيادة صحية في قرية شكيري في 11 مارس، مما أسفر، بحسب التقارير، عن مقتل ما لا يقل عن 17 مدنياً. كما أصابت طائرات مسيرة أخرى متعددة تابعة لقوات الدعم السريع عاصمة الولاية كوستي منذ 4 مارس، من بينها طائرة استهدفت سكناً جامعياً في 9 مارس، مما أدى، وفقاً للتقارير، إلى إصابة سبعة طلاب، بعضهم إصاباتهم خطيرة. كما أصابت طائرة مسيرة أخرى محولاً كهربائياً في محطة أم دباكر في 10مارس، مما تسبب في انقطاع واسع النطاق للتيار الكهربائي.

وقال تورك: «قريباً، ستكون قد مرت ثلاث سنوات كاملة منذ اندلاع النزاع العبثي في السودان، الذي دمر حياة الملايين وسبل عيشهم. ومع ذلك، لا يزال العنف، الذي تغذيه هذه التقنيات الجديدة للحرب، مستمراً في التوسع. لقد آن الأوان لأن ينتهي. لقد عانى الشعب السوداني بالفعل أكثر بكثير مما ينبغي.»

اليونيسكو تدين استهداف المؤسسات التعليمية

عواصم: (ديسمبر)

عبرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو) عن شعورها بالجزع إزاء الهجوم الذي استهدف إحدى المدارس في قرية شكيري بولاية النيل الأبيض، والتي تعرضت لغارة بطائرة مسيّرة أسفرت عن مقتل عدد من الطالبات والمعلّمات، وشددت اليونسكو المؤسسات التعليمية تُعد فضاءات تحظى بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا ينبغي بأي حال من الأحوال استهدافها أو مهاجمتها أو إعادة توجيهها لأغراض الاستخدامات العسكرية.

وجددت اليونسكو، بموجب ولايتها وامتثالاً للقرار الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2601 (2021)، التذكير بالتزامات جميع الأطراف بحماية المدارس والطلاب والعاملين في قطاع التعليم.

وعلى صعيد متصل، أعلنت «غرفة أبناء كردفان الشرفاء» عن توثيقها سلسلة من الجرائم التي وصفتها بالممنهجة، وذكرت في بيان لها أن هذه الجرائم ترقي لوصف «الإبادة الجماعية والتطهير العرقي»، متهمة «كتائب الظل» و«البراء بن مالك» والمليشيات المتحالفة معها بارتكابها، وأشارت الغرفة إلى أنها وثقت أكثر من 70 حالة اغتصاب للنساء والفتيات داخل مدينة الأبيض، إلى جانب تسجيل مقتل أكثر من 220 مواطناً على يد عناصر الحركات المسلحة، وفرض غرامات مالية تعسفية واختطاف الأطفال.

وكشفت الغرفة عن وقوع مجزرة بشرية راح ضحيتها أكثر من 300 قتيل من المدنيين العزل، فضلا عن رصدها أكثر من 80 حالة اغتصاب ممنهج وتجنيد قسري للشباب والأطفال، مبينة أن مدن المجلد وود بندا والنهود تشهد استمرار القصف الجوي بشن أكثر من 3 غارات يومياً بمسيرات تستهدف الأسواق والتجمعات السكنية، كما شهدت مدينتي أم روابة وأبو زبد ممارسات تنكيل وحشي وتهجير قسري للسكان الأصليين من ديارهم تحت تهديد السلاح.

وطالبت الغرفة بالتدخل الفوري للمنظمات الحقوقية الدولية لإنقاذ النساء والأطفال من جرائم الاختطاف والاغتصاب الممنهج، محاسبة «البرهان» وقادة المليشيات الأجنبية والكتائب العقائدية على جرائم التطهير العرقي.

3,8 مليار دولار قيمة العجز في الميزان التجاري

الخرطوم: (ديسمبر)

كشف التقرير الإحصائي للتجارة الخارجية لعام 2025 الصادر عن بنك السودان المركزي، بتاريخ 16 مارس 2026 أن العجز في الميزان التجاري للبلاد ارتفع خلال العام الماضي إلى نحو 3,8 مليار دولار.

ويصدر البنك المركزي موجزه الإحصائي للتجارة الخارجية أربع مرات سنوياً، ويعد واحداً من أهم المصادر لرصد حركة الصادرات والواردات وتطورات الميزان التجاري.

وبلغ إجمالي الصادرات حوالي 2,64 مليار دولار، في مقابل واردات بقيمة 6,49 مليار دولار، ما نتج عنه عجز تجاري وصل إلى 3,86 مليار دولار.

وأشار التقرير إلى أن الصادرات اعتمدت بشكل رئيسي على المعادن والمنتجات الزراعية والثروة الحيوانية.

وأثار التقرير علامات استفهام كبيرة عندما حدد كميات الذهب التي تم إنتاجها في العام 2025 أنها بلغت 70 طناً وفق تقديرات رسمية، بينما لم تتجاوز الكميات المصدرة 14,7 طناً، ما يؤكد تسرب غالبية الإنتاج إلى خارج البلاد عبر التهريب.

وبحسب البيانات التي أورها التقرير فقد صدّر السودان 14 طناً و722 كيلوغراماً و15 غراماً من الذهب بقيمة 1,536 مليار دولار، إضافة إلى صادرات من الحيوانات الحية بقيمة 466 مليون دولار، والسمسم بنحو 333 مليون دولار، ما يعني أن صادرات الذهب على محدودية ما يمر منها عبر القنوات الرسمية تمثل أكثر من 58% من إجمالي قيمة الصادرات.

ونوه البنك المركزي إلى تراجع اعتماد السودان على الإمارات كسوق رئيسي للصادرات، بعد أن كانت تستقبل نحو 90% من الذهب السوداني، حيث بلغت قيمة الصادرات إليها خلال العام الماضي 926 مليون دولار.

وأظهرت البيانات الشهرية أن أعلى قيمة للصادرات سُجلت في مارس بنحو 383,2 مليون دولار، تلتها أكتوبر بـ279,2 مليون دولار، ثم أبريل بـ254,8 مليون دولار.

وفي ما يتعلق بالواردات، يظهر التقرير الإحصائي للتجارة الخارجية أن السودان استورد مواد غذائية بقيمة 1,8 مليار دولار، شملت قمحاً بحوالي 413 مليون دولار، ودقيق قمح بما يعادل 232 مليون دولار، وسكراً بقيمة 552 مليون دولار. كما بلغت تكلفة واردات المنتجات البترولية 807 ملايين دولار، والمنتجات الكيمائية 780 مليون دولار، والسلع المصنّعة 949 مليون دولار، والآلات والمعدات 904 ملايين دولار، والمنسوجات 357 مليون دولار، ووسائل النقل 676 مليون دولار.

على ذمة قيادية بتجمع المهنيين والحرية والتغيير

المستشار الجديد لقائد الجيش يقترح محاكمة البشير بقطر

عواصم: (ديسمبر)

كشفت عضوة تجمع المهنيين السودانيين وسكرتارية قوى الحرية والتغيير المهندسة سلمى نور عن عرض قدمه قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان بواسطة مستشاره السياسي أمجد فريد الطيب للمحكمة الجنائية الدولية يقوم على محاكمة الرئيس المعزول عمر البشير المطلوب من قبل المحكمة الجنائية الدولية بالعاصمة القطرية الدوحة.

ولم تصدر أي تعليقات رسمية من المحكمة الجنائية الدولية أو جهات بسلطة بورتسودان حول فحوى هذا الأمر بالتأكيد أو النفي.

وطبقاً لما نشرته نور في صفحتها بالفيسبوك يوم أمس الأربعاء فإن فريد باشر أولى مهامه الخارجية كمستشار للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية لقائد الجيش بتقديم مقترح للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي بالاستناد لمقترح تقدمت به قطر يقضي بمحاكمة البشير المطلوب من المحكمة الجنائية الدولية بقطر وإمكانية قضاء فترة سجنه في حالة إدانته في قطر، مشيرة في ذات الوقت لمحاولات فريد إقناع المحكمة الجنائية الدولية بقبول المقترح القطري الخاص بمحاكمة البشير على أراضيها.

واعتبر مراقبون هذا الخبر في حال صحته مؤشراً على وجود محاولات من البرهان للإفلات من اتهامات دعم ومساندة الحركة الإسلامية والتماهي معها، خاصة بعد سريان التصنيف الأمريكي للحركة الإسلامية وذراعها العسكري؛ البراء بن مالك، ضمن قائمة الإرهاب الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية اعتباراً من يوم الاثنين الماضي، لكنهم أشاروا في ذات الوقت إلى أن العقدة الحقيقية في المتهمين المطلوبين للجنائية لم تعد تتمثل في البشير، بعد إسقاط حكمه بعد انتصار ثورة ديسمبر في 11 أبريل 2019م، وإنما في نائبه السابق في رئاسة الحزب المحلول والرئيس الحالي للحزب المحلول أحمد هارون لكونه بات ضمن الفاعلين الرئيسيين سياسياً وعسكرياً بعد هروبه من السجن عقب اندلاع حرب أبريل 2023م.

البشير خلال جلسات محاكمته بعد سقوط نظامه- صورة ارشيفية

وأشاروا إلى أن منهج «تجزئة ملفات المطلوبين للجنائية» باقتراح سيناريوهات محاكم لكل متهم حسب السياقات بخلاف تناقضه مع الموقف الكلي تجاه التعامل مع المحكمة في البلاغات المفتوحة ضد المتهمين، تهدف فعلياً لتأخير مناقشة هارون الذي يلي كوشيب في سلسلة الاتهامات نظراً لموقعه الحالي، بجانب وجود تسلسل في الوقائع يستوجب إكمال محاكمة هارون ووزيره المباشر الفريق أول مهندس عبدالرحيم محمد حسين قبل محاكمة البشير، لكون المحاكمة في تلك الوقائع ستقوم على بينات مفقودة نظراً لعدم استكمال النظر في اتهامات من مرؤوسيه.

واستدلوا في هذا السياق بأهمية محاكمة وإدانة المتهم علي كوشيب مؤخراً من قبل المحكمة الجنائية الدولية لكونها تعد أهم المحاكم لإثباتها في حكمها الصادر في مواجهته في 27 تهمة خلال الفترة من أغسطس 2003م وحتى مارس 2004م لكونها تمهد الطريق لإدانة رئيسه المباشر هارون وهو ما يقود بدوره لإدانة رئيسه المباشر وزير الداخلية حينها عبدالرحيم محمد حسين وتمهد لإدانة الثلاثة لاستكمال إدانة البشير، طبقاً لقولهم.

وميض نار الخلافات المشتعل رغم «الابتسامات» بين أقطاب سلطة بورتسودان

عواصم: (ديسمبر)

تزايدت حدة الخلافات بين أقطاب ومكونات سلطة بورتسودان خلال الأسبوع الماضي والتي نتجت عنها عدة قرارات وإجراءات كان أبرزها حل مجالس إدارات الشركات القطاع العام، والهيئات، والوحدات الحكومية، إضافة إلى حل مجلس إدارة الشركة السودانية للسلع الاستهلاكية (سلعتي)، مع تحويل تبعية الشركة إلى وزارة المالية، بجانب قرارات بإعفاء وزيرة شؤون مجلس الوزراء دكتورة لمياء عبدالغفار ومستشاره السفير بدرالدين الجعفري ومستشاره الصحفي محمد عبدالقادر وإعفاء وكيل التخطيط بوزارة المالية محمد بشار محمد.

وبالتزامن مع ذلك اعتذرت شركة إبراهيم بلة (IBC) رسمياً للهيئة القومية للطرق والجسور عن المضي في توقيع عقد تنفيذ صيانة جسر الحلفايا بسبب اختلافات في صياغة العقد النهائي عما تم التفاوض عليه.

وشهد الأسبوع الماضي استمراراً في المعارك الإعلامية بين تيارات وأقطاب سلطة بورتسودان، حيث وجهت أقلام وأصوات إعلامية مقربة لقيادات الجيش حملة انتقادات موجهة لرئيس وزراء سلطة بورتسودان كامل إدريس حول الأداء العام لحكومته أو حتى قراره بالسفر للمملكة العربية السعودية لأداء العمرة ثم توجهه إلى سويسرا لقضاء عطلة عيد الفطر مع أسرته.

بالتزامن مع تلك الحملة صدرت تعليقات ناقدة لقرار تعيين أمجد فريد -وهو ابن شقيق رئيس وزراء سلطة بورتسودان- مستشاراً للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية لقائد الجيش، وأشاروا لوجود ابن خال قائد الجيش دكتور حسين الحفيان ضمن طاقم مستشاري رئيس وزراء سلطة بورتسودان، وهو ما اعتبره وكأنه «إقرار لحكم أسري تتبادل أطرافه المواقع بين القصر ورئاسة الحكومة».

في ذات السياق فإن تعيين فريد نفسه جوبه بحملة عكسية داعمة له تصدرتها أقلام إعلامية ذات ارتباط مباشر بقائد الجيش ومستشاره غير الرسمي علاء الدين محمد عثمان، الممسك بملف الغرف الإعلامية المرتبطة بالبرهان، حيث اشتركت تلك الحملة الداعمة في الترحيب بهذه الخطوة والإشادة بها بالاستناد لما اعتبروه «صفة رمزية لفريد ضمن ثورة ديسمبر ودوره المحوري في مساندة الجيش في حربه ضد الدعم السريع».

وأشار مراقبون، في معرض تعليقهم لـ(ديسمبر) على هذه الوقائع، بأنها تعبر عن صورة من صور الصراعات بين أطراف سلطة بورتسودان التي بدأت تطفو على السطح وتخرج للعلن رغم جهود وقفها، والتي كان آخرها الإجراءات التي أعلن عنها إدريس خلال هذا الأسبوع بما في ذلك إعفاء وزيرة شؤون مجلس الوزراء ومستشارين بجانب إلغاء عقد صيانة جسر الحلفايا والتي وضح أنها ظلت عاجزة عن إنهاء الأزمة المتصاعدة بين أطراف ومكونات سلطة بورتسودان.

لـ(ديسمبر) كلمة

لندعم لجنة تفكيك التمكين

استئناف لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو واسترداد الأموال المنهوبة لمهامها جاء في التوقيت المناسب، بغض النظر عن ما ستقود إليه المناقشات بشأن مدى قانونية هذا التحرك والمشروعية الدستورية التي يستند إليها.

فقبل أن تستند إلى أي مشروعية قانونية أو مؤسسية، جاء تشكيل اللجنة وتحديد مهامها كأحد المطالب الرئيسية لثورة ديسمبر المجيدة، وبالتالي فإن مشروعيتها مستمدة من الإرادة الشعبية التي فجرت الثورة وانتصرت بها. لذلك فإن استئناف اللجنة مهامها اليوم يمثل خطوة مهمة نحو استرداد ثورة ديسمبر ووضع أحد شعاراتها الرئيسية موضع التنفيذ: تفكيك تمكين نظام الإنقاذ.

ثلاثة عوامل تحفز على توخي دور فعال للجنة في هذه المرحلة، وأولها دون شك مساعي وقف الحرب. الوصول إلى هذا الهدف يتطلب تجفيف مصادر تمويلها وتقييد حركة من يقفون وراءها. ثاني هذه العوامل، حالة الحصار والعزلة التي تواجهها الحركة الإسلامية وفلول المؤتمر الوطني في ظل الأوضاع الإقليمية الحالية واستهداف حلفائها الإقليميين، وكذلك بعد قرار الولايات المتحدة تصنيفها كحركة إرهابية واتجاه الاتحاد الأوروبي ودول أخرى لتبني خطوات في ذات الاتجاه. العامل الثالث، يتمثل في تصاعد الخلافات بين أطراف معسكر الحرب واستعداد جهات عسكرية ومدنية لمقايضة استبعاد الحركة الإسلامية وفلول المؤتمر الوطني بدور سياسي مستقبلي.

في ظل هذه العوامل، يمكن للجنة تفكيك التمكين، بما تمتلكه من معلومات ووثائق وخبرة متراكمة، أن تلعب دوراً كبيراً في كشف الأفراد والشركات والواجهات التي تستخدمها الحركة الإسلامية وفلول النظام البائد في تمويل الحرب عبر توفير الأسلحة والمعدات العسكرية أو تجنيد «المستنفرين»، وكذلك في الكشف عن شبكاتها المالية الإقليمية والدولية ومجموعات النفوذ المرتبطة بها وتعميمها على الدول المعنية لاتخاذ الخطوات المطلوبة.

كما تمثل هذه المعلومات والوثائق الثمينة سلاحاً مهماً في المعركة الأخرى؛ المعركة الإعلامية، حيث ستعيد تذكير السودانيين بممارسات القمع والفساد والتي شهدها السودان على مدى 30 عاماً من حكم الإنقاذ، وفي الفترة التي أعقبت انقلاب 25 أكتوبر وعودة «الكيزان» للسيطرة على مقاليد الأمور في الدولة. هذه الممارسات التي كانت التعمية عليها أحد الأهداف الرئيسية لإشعال الحرب في 15 أبريل 2023.

لكن دور اللجنة لن يقف عند هذا الحد، بل سيمتد إلى التحضير لمرحلة ما بعد الحرب حيث ستكون العدالة وعدم الإفلات من العقاب واحدة من ركائز الحكم المدني القادم. فاللجنة ستعمل على رصد كل حالات الفساد التي أعقبت الانقلاب واندلاع الحرب والتي أصبحت معلوماتها متاحة للجميع بسبب حرب «طوائف الفساد» المشتعلة في بورتسودان. وكذلك عبر رصد «التمكين» الوظيفي الذي لم ينتهِ بإعادة من فصلتهم لجنة تفكيك التمكين بعد انتصار الثورة، بل تم ترفيع أجيال جديدة لتستولي على المواقع الحساسة، مستفيدين من حالة السيولة التي تعيشها مؤسسات الدولة في ظل الحرب.

هذه الأسباب مجتمعة، تفسر الترحيب الواسع الذي قوبل به قرار اللجنة استئناف عملها، وتفرض علينا جميعاً أن نساهم بما يتوفر لدينا من معلومات ووثائق في تعزيز عمل اللجنة، لأن ذلك يمثل أحد ركائز مساعي إيقاف الحرب واستشراف عودة الحكم المدني الديمقراطي الذي يقوم على أسس العدالة والمواطنة المتساوية.

لا للحرب.

مصير مجهول لاجتماع الكتلة الديمقراطية

بورتسودان: (ديسمبر)

أعلنت الكتلة الديمقراطية في ختام اجتماعاتها في الثالث من مارس الماضي عن التئام اجتماع لرؤساء مكوناتها في الخامس والعشرين من رمضان الموافق يوم الأحد الماضي 14 مارس لإجازة النظام الأساسي الجديدة للكتلة والتوقيع عليه.

ومنذ انتهاء ذلك الاجتماع الذي خُتم بمؤتمر صحفي لمدة عشر دقائق تحدث فيه بشكل مقتضب عدد من قادة الكتلة على رأسهم حاكم إقليم دارفور مني أركو مناوي والقيادي بحركة العدل والمساواة عبدالعزيز عشر ورئيس الأورطة الشرقية الأمين داوود والقيادية بالكتلة سالي زكي وحتى مثول للصحيفة للصدور مساء اليوم الأربعاء لم يصدر أي إعلان حول مواقيت انعقاد اجتماع رؤساء مكونات الكتلة الديمقراطية، وبات مصير هذا الاجتماع مجهولاً في ظل الصمت الكامل لكل أطراف الكتلة الديمقراطية.

وسبق أن أكدت مصادر إعلامية وجود صراعات وخلافات بين مكونات الكتلة الديمقراطية، مشيرة لتزايد إرهاصات تجميد أو انسحاب الحزب الاتحادي الديمقراطي، الأصل الذي يرأسه نائب رئيس الحزب جعفر الميرغني، الكتلة الديمقراطية احتجاجاً على تهميش دور الحزب واحتكار القرار السياسي بواسطة مناوي وجبريل إبراهيم.

وأعلنت مكونات مغادرتها صفوف الكتلة بعد اندلاع الحرب في أبريل 2023م وتكوينها لتحالفات بديلة وجديدة أبرزها تنسيقية القوى الوطنية التي ضمت حركة وجيش تحرير السودان بقيادة مصطفى تمبور ومسار الشمال بقيادة محمد سيد أحمد الجكومي بجانب الحركة الشعبية الجبهة الثورية بقيادة مالك عقار وحزب البعث السوداني وجهات أخرى، وتعد هذه التنسيقية إحدى الواجهات التحالفية المساندة بشكل مطلق وكامل لقائد الجيش.

رئيس الكتلة الديمقراطية جعفر الميرغني- صورة ارشيفية

إخفاء الإشارة لقضية «الحصانات» في لقاء وزير عدل «بورتسودان ورئيس القضاء العسكري

بورتسودان: (ديسمبر)

نشرت وكالة السودان للأنباء (سونا) يوم الاثنين الماضي خبراً عن الاجتماع المشترك لوزير عدل سلطة بورتسودان عبدالله محمد درف ورئيس القضاء العسكري الفريق حقوقي مهدي عبدالرحمن محمد دون أي إشارة مباشرة لمسألة الحصانات الممنوحة لمنسوبي الجيش التي تعيق جهود التقاضي في مواجهة منسوبيهم.

وقالت (سونا) في خبرها المنشور إن اللقاء تم بحضور بحضور المحامي العام لجمهورية السودان رئيس القطاع القانوني علاء الدين أحمد السيد بجانب رائد حقوقي محمد إبراهيم علي من القضاء العسكري حيث تناول هذا اللقاء «سبل التنسيق والتعاون بين وزارة العدل والقضاء العسكري وتسريع الإجراءات خاصة فيما يتعلق بالمطالبات ومنح إذن التقاضي في العرائض التي تقدم والدعاوى المدنية أمام كافة المحاكم»، بجانب عدد من المسائل القانونية ذات الصلة ودور وزارة العدل الفعال في ولايتها على العمل القانوني للدولة».

وحمل الخبر وفقاً لمراقبين إشارات حول مسألة «حصانات منسوبي الجيش أو المجموعات العسكرية التابعة لها» والتي تعيق إجراءات التقاضي في التجاوزات المرتكبة المتصلة بالحق العام أو الخاص بما في ذلك قضايا متصلة بتجاوزات وجرائم وانتهاكات الحرب التي ظلت قيادة الجيش وعبر البيانات الرسمية الصادرة عن الناطق الرسمي بإسمه تؤكد توقيف المتهمين بإرتكابها توطئة لمحاكماتهم دون إعلان أي نتائج للرأي العام.

وزير عدل سلطة بورتسودان ورئيس القضاء العسكري

تحديد 15 أبريل موعداً للنطق بالحكم في قضية د.أحمد الشفا

نبوكين - دنقلا: (ديسمبر)

حددت محكمة دنقلا جلسة يوم الأربعاء 15 أبريل القادم موعداً للنطق بالحكم في البلاغ المفتوح من مليشيا البراء بن مالك في مواجهة دكتور أحمد الشفا بعد ايداع المرافعات الختامية.

وأكملت المحكمة كل مراحلها بعدما تسلمت مرافعات الدفاع والاتهام في القضية يوم الاثنين الماضي 16 مارس بعدما فرغت من سماع شهود الدفاع، بجانب شاهد واحد للاتهام والتي كان آخرها في الثامن من مارس الجاري.

وبدأت جلسة المحكمة في 14 يناير الماضي والتي شهدت احتلال مقر المحكمة بواسطة منسوبي مليشيا البراء بن مالك وترهيب الحضور، وهو ما ترتبت عليه حملة إعلامية ضخمة أسهمت في إنهاء تلك المظاهر في الجلسة الثانية التي عقدت يوم 21 يناير، حيث حظيت جلسات المحكمة منذ ذلك التاريخ بالاهتمام الإعلامي المتزايد محلياً وخارجياً.

حظر فتح مكاتب حركات مسلحة جديدة بالنيل الأزرق

الدمازين: (ديسمبر)

أصدر حاكم النيل الأزرق لسلطة بورتسودان الفريق أحمد العمدة بادي قراراً نص على عدم فتح مكاتب لأي حركة أو تنظيم عسكري جديد بالإقليم.

ونص القرار رقم (10) لسنة 2026م والصادر بتاريخ يوم أمس الأول الثلاثاء 17 مارس الجاري بحظر ارتداء الزي العسكري لغير منسوبي القوات النظامية المعتمدة بالإقليم مع اتخاذ الإجراء اللازم حيال كل من يخالف هذا القرار، الصادر وفقاً للقرار رقم (3) الصادر عن اجتماع لجنة أمن الإقليم رقم (2) لسنة 2026م.

الجدير بالذكر أن الحركة الشعبية التي يترأسها نائب رئيس مجلس سيادة سلطة بورتسودان مالك عقار ويعتبر حاكم إقليم النيل الأزرق الفريق أحمد العمدة بادي أبرز قادتها تجابه تنافساً حاداً من مجموعات بالإقليم، كان أبرزهم عمدة الهمج العمد عبيد أبو شوتال الذي يقاتل حالياً ضمن صفوف الدعم السريع، بجانب مجموعات أخرى غير مساندة للدعم السريع ولكنها في نفس الوقت ذات علاقات متوترة ومتنافسة مع الحركة الشعبية (عقار) بإقليم النيل الأزرق.

Republic of Sudan
Blue Nile Region
إقليم النيل الأزرق
مكتب الحاكم
Governor's Office
Ref.
Date:
2026/3/17 م
قرارات الحاكم
قرار رقم (10) لسنة 2026م
عملاً بأحكام المادة (8) من الوثيقة الدستورية لسنة 2019م وتعديل لسنة 2020م والمادة (54) من اتفاق جوبا لسلام السودان الاتفاق النهائي حول قضية السودان في المنطقتين. وبعد الاطلاع على قرار لجنة أمن الإقليم رقم (3) لسنة 2026م في اجتماعها الدوري رقم 2026/2م أصدر القرار الآتي نصه :
أمر القرار وبنوده العشرة
يُمنع هذا القرار قرار الحاكم رقم (10) لسنة 2026م يحرم فتح مكاتب لأي حركة أو تنظيم عسكري جديد بالإقليم وحظر ارتداء الزي العسكري لغير منسوبي القوات النظامية المعتمدة بالإقليم و اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في مواجهة من يخالف ذلك .
على الجهات المعنية وضع القرار موضع التنفيذ .
صدر اليوم و الثلاثاء في اليوم الثامن من شهر رمضان 1447 أه الموافق اليوم السابع عشر من شهر مارس 2026م.
الفريق
أحمد العمدة بادي
حاكم إقليم النيل الأزرق
مكتب الحاكم
Governor's Office

قرار منع فتح مكاتب حركات مسلحة بالنيل الأزرق

ديسمبر 04
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
19 مارس 2026م
تقارير
https://decembernews.com

تحركات وتعيينات البرهان

تجاوز آثار تصريحات (كِبر).. أم استمرار التكتيكات القديمة؟!

تقرير: (القسم السياسي)

أحدث الفيديو المسرب لرئيس مجلس شورى حزب المؤتمر الوطني المحلول عثمان محمد يوسف كِبر، الذي بثته قناة (سكاي نيوز عربية) الأسبوع الماضي، ضجة كبيرة خاصة تعليقاته المتصلة بعلاقة قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان بتنظيم الحزب المحلول والحركة الإسلامية -التي دخل تصنيفها كجماعة إرهابية لدى الولايات المتحدة الأمريكية حيز التنفيذ يوم الاثنين الماضي- فالمتحدث ليس شخصاً عادياً وإنما قيادي نافذ ضمن الطاقم الرفيع الذي يدير الحزب المحلول في الوقت الحالي، حيث يشغل موقع رئيس مجلس شورى الحزب المحلول.

فشلت محاولات نفي المقطع لعوامل عديدة، أبرزها أن الشخص الظاهر في ذلك الفيديو هو كِبر بشحمه ولحمه وبذات طريقة حديثه المعروفة.

تضمنت الإفادات الواردة في ذلك الفيديو إشارات مباشرة قللت من البرهان كشخص، حيث ذكر عنه في أحد المقاطع بأنه «لم يكن سوى غفير وهو شخص بلا قيمة أو أثر». إلا أن الإفادات الأخطر كانت المتصلة بعلاقة البرهان المباشرة بـ(التنظيم)، حينما أشار كِبر لاختياره للقضاء على المتظاهرين ثم لاستمراره في الحكم لخمس سنوات ريثما يعيد التنظيم ترتيب صفوفه مجدداً. وأشار لقيام البرهان بانتقاد المؤتمر الوطني المحلول بشكل قاس وعنيف نهاراً وفي المساء قام بالاتصال بقيادات التنظيم للاعتذار وإخطارهم بأنه اضطر لهذا القول تحت وقع الضغوط الأمريكية والأوروبية «وأن بإمكانهم العمل كالمعتاد دون أي مضايقات».

أين هم الكيزان؟

وجد قائد الجيش نفسه بعد هذا التسريب في وضع حرج للغاية، إذ ظل موقفه الثابت والدائم أمام الجهات المحلية والأطراف الإقليمية والدولية نفي صلته بـ(التنظيم). فعلى المستوى المحلي كان يكثر السؤال: «أين هم الكيزان؟!» أما إقليمياً ودولياً فيقول أنهم «قرروا مساندته في إطار الحرب على الدعم السريع» وتارة يؤكد أنه «يعتزم التخلص والانفكاك منهم بشكل تدريجي».

البرهان خلال لقاء ممثلين عن تحالف (وطن) يوم الخميس الماضي 12 مارس 2026م

لكن من الواضح أن تصريحات كِبر أعادت رسم المشهد بشكل جديد ومختلف بشكل أربك حسابات البرهان. فمن كان يسأل عن مكان وجودهم تأكد فعلياً ليس معرفته بالأماكن وإنما وجود صلة وتواصل مباشرة معهم.

الجانب الأخطر في حديث كِبرالمذكور هو تزامنه مع التصنيف الأمريكي للحركة الإسلامية السودانية وذراعها العسكري مليشيا البراء بن مالك كتنظيمات إرهابية، ولذلك فإن البرهان أراد التنصل مما أورده الرجل بالحديث في منطقة أبو حمد بنفي وجود أي علاقة تجمعه بأي جهة سياسية خاصة التي تريد استعادة السيطرة والحكم مجدداً والتزامهم بتسليم الحكم للسودانيين ليختاروا من يحكمهم «فلا علاقة لنا بالمؤتمر الوطني أو الإخوان المسلمين ولا الحزب الشيوعي ولا أي جهة»، واستخدام عبارة «الإخوان المسلمين» تشرح أن الرسالة للخارج بعد إجراءات التصنيف الأمريكية.

التطعيم بالآخرين

ينتهج البرهان ذات تكتيكات الجبهة الإسلامية القومية في سنواتها الأولى بعد انقلابها في 30 يونيو 1989م بالتمويه بآخرين لا ينتمون لحزبها لتأكيد عدم تصدرها للمشهد، على أن يتم تمكين عناصرها في المفاصل القاعدية والبعيدة من الأضواء، مع تمتعه بخاصية إضافية هو الإضعاف الدائم لحلفائه. ولعل هذا ما استخدمه في مواجهة المكون المدني إبان المرحلة الانتقالية برعايته الكاملة لانقسام الحرية والتغيير تحت لافتة «إصلاح الحرية والتغيير» التي تحولت لمسميات مختلفة انتهت لمحطة (الكتلة الديمقراطية) التي لم تسلم بدورها من التقسيم. إذ خرجت من رحمها تنسيقية القوى الوطنية التي ضمت مكونات سابقة ضمن الكتلة التي يقودها كل من مصطفى تمبور ومحمد سيد أحمد الجكومي، ولاحقاً مالك عقار.

الأوراق الأخيرة

شهد الأسبوع الماضي دفع البرهان بأوراق جديدة ويبدو أنها الأخيرة في كنانته بتدشين تحالف جديد حمل اسم «تحالف قوى الثورة للقضايا الوطنية (وطن)» الذي يضم مجموعات وشخصيات سياسية مرتبطة بثورة ديسمبر والحرية والتغيير، من خلال لقاء قيادات هذا التحالف، والذي شرع بعدها في جولات خارجية بلقاء الآلية الخماسية بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا وجهات أوروبية مهتمة بالشأن السوداني. ومن الواضح أن تحركات هذا التحالف تمثل الخيار الأخير للبرهان إقليمياً ودولياً لتأكيد عدم صلته بحركة الإخوان المسلمين بالاستعانة بوجوه مرتبطة بثورة ديسمبر. وبالتوازي مع ذلك فإن البرهان أصدر قراراً بتعيين مستشار للشؤون السياسية وهو دكتور أمجد فريد وهو أيضاً أحد الوجوه المرتبطة بثورة ديسمبر، ويظل هدفه الأساسي الاستمرار والبقاء في السلطة والانفراد بها.

تظل المعضلة الأساسية التي تجابه البرهان ما عادت (الوجوه) التي يقدمها ويدفع بها للمشهد ولكن في (الإجراءات) الفعلية المباشرة التي سيتخذها ضد قادة الحركة الإسلامية الإرهابية وذراعها العسكري، لكون كل ما سيصدر عنه من قول دون أفعال سيكون بلا أثر أو جدوى، وسيجعله فعلياً جزءاً من كيان سياسي بات مشمولاً بتصنيف الإرهاب

خلافات سلطة (بورتسودان).. لمن ستكون الغَلَبة؟

تقرير: (القسم السياسي)

تطورات متصاعدة شهدتها الأروقة الداخلية لسلطة بورتسودان والتي تناول بعضاً منها صحيفة (ديسمبر) في الأعداد السابقة، وبلغت ذروتها بالقرار الصادر عن وزيرة شؤون مجلس الوزراء -المقالة- لمياء عبدالغفار الذي وجّه وزراء حكومة السلطة بعدم المشاركة في أي اجتماعات لا يترأسها رئيس الوزراء أو الحصول على موافقته، وهو ما فُهم وقتها أن الجهة المقصودة هي لجنة تهيئة البيئة المناسبة لعودة المواطنين إلى ولاية الخرطوم التي يترأسها عضو مجلس سيادة السلطة الفريق بحري إبراهيم جابر وما تلاها من أنباء أشارت إلى حل تلك اللجنة.

لاحقاً خرج جابر في تصريحات نفى فيها حل اللجنة مع إقراره بتجميد أعمالها بسبب غياب الوزراء. واستغل الرجل مؤتمره الصحفي ليوجه اتهامات لوزراء بإبرام تعاقدات لإيجار مقرات بالعملة الأجنبية دون علم اللجنة، وهو ما فهم أنه بمثابة هجمة مرتدة على إثارة قضية صيانة جسر الحلفايا الذي أسند لشركة إبراهيم بله (IBC) التي اتضحت صلتها بتنظيم الحركة الإسلامية ومصاهرة ابنه محمد للقيادي البارز فيها علي عثمان محمد طه.

وضح أن اللقاء الذي جمع جابر ورئيس وزراء سلطة بورتسودان كامل إدريس في التاسع عشر من فبراير الماضي مثّل محاولة لامتصاص التوتر والتصادم داخل مؤسسات سلطة بورتسودان، وكان من نتائج هذا اللقاء ترؤس إدريس رسمياً للجنة تهيئة الخرطوم الأسبوع الماضي مع تقديم صوت شكر لجابر على ما بذله من جهود، وكان هذا إعلاناً بشكل فعلي بحل اللجنة الأولى واعتماد الثانية.

صفقة التهدئة

شهدت الساحة عدة أحداث لاحقة وضح من سياقها العام تفاصيل وملامح التهدئة ونزع فتيل الأزمة بين جابر وإدريس. كانت أولى نتائجها المباشرة، طبقاً لمراقبين تحدثوا لـ(ديسمبر)، إبعاد المرتبطين بالأزمة الدستورية بتعطيل لجنة جابر بغياب الوزراء والمرتبطين بقضية إيجارات العقارات دون علم اللجنة السابقة التي ترأسها جابر والتي اعتبرها تمت بشكل «مخالف» والمتورطين في حملة «عقد جسر الحلفايا» وتسريبها للإعلام، وكانت نتيجة هذا الإجراء صدور قرار بإبعاد ثلاثة من الشخصيات وهم وزيرة شؤون مجلس الوزراء لمياء عبدالغفار ومستشار رئيس وزراء السلطة السفير بدرالدين الجعيفري والمستشار الإعلامي محمد عبدالقادر. بالتوازي مع ذلك تم علاج الأزمة الناشبة بسبب التناول الإعلامي لعقد صيانة جسر الحلفايا مع شركة (IBC) عبر إدخال تعديلات إضافية في العقد ضيقت الخيارات المتاحة أمام الشركة وقادها صوب الاعتذار عن إبرام الاتفاق النهائي، وهو ما أوردته الشركة في تعليقها على صيغة العقد الجديد، ومضت لأكثر من ذلك حينما أشارت لنشوء «أجواء غير مشجعة على العمل بسبب الحملة الإعلامية السلبية التي صاحبت توقيع العقد السابق»، وهو ما قاد فعلياً لإنهاء خلاف (جابر/ إدريس) ولكن بشكل مؤقت.

معارك قادمة

تزامن قرار إعفاء الثلاثي مع أمر متصل بحل مجالس إدارات شركات القطاع العام، والهيئات، والوحدات الحكومية. وبالنسبة للشركة السودانية للسلع الاستهلاكية (سلعتي) فبجانب حل مجلس إدارتها تم تحويل تبعيتها لوزارة المالية. وبعد (48) ساعة صدر قرار ثانٍ قضى بإعفاء محمد بشار محمد آدم من منصب وكيل التخطيط بوزارة المالية وأيلولة مهام التخطيط المالي للمجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي.

قرار إعفاء الثلاثي بواسطة كامل إدريس وإبعاد شركة (IBC) من تنفيذ صيانة جسر الحلفايا يعد أحد تفاصيل صفقة التهدئة بين الفريق إبراهيم جابر وكامل إدريس، لكن في ذات الوقت فإن التداعيات خلال هذا الأسبوع والتي تمثلت في الهجوم العنيف على إدريس فيدل على أن الصراع مستمر ولم ينتهِ بعد.

الرابط بين قراري حل مجالس إدارات الشركات والهيئات والوحدات الحكومية من جهة، وقرار إعفاء وكيل التخطيط بوزارة المالية من جهة أخرى مؤشره الأساسي مرتبط بالصراع المباشر الذي ستدور رحاه بين إدريس وأطراف اتفاق سلام جوبا، خاصة حركتي العدل والمساواة وتحرير السودان بقيادة جبريل إبراهيم ومني أركو مناوي، إذ قامت الحركتان بإحكام السيطرة الكاملة على مجالس إدارات المؤسسات التابعة للوزارات التي يقوم وزراؤهما بشغلها. ولعل أبرز تلك التعيينات ظهر في مؤسسات (ثمرات) و(صندوق الضمان الاجتماعي) والشركة السودانية للموارد المعدنية وغيرها من المؤسسات التي باتت «محتكرة» للحركات المسيطرة على الوزارات المعنية.

يتوقع أن تكون معركة المواقع والمغانم في الإدارات والشركات والوحدات الحكومية حامية الوطيس وبمثابة «كسر عظم» بين إدريس وحركات اتفاق جوبا، مع ظهور جبهة صراع جديدة يتضح من سياقها أن من يحركها فعلياً هما الفريق إبراهيم جابر ومجموعات مرتبطة به من إعلاميي الحزب المحلول شرعوا في توجيه نيران مدفعيتهم الإعلامية تجاه إدريس من خلال انتقاد قراراته ومواقفه، والتي وضح أن مقصد الحملات الحقيقي تهيئة المشهد لإبعاد إدريس، وهو ما يجعل السؤال المطروح : لمن الغلبة ضمن مكونات سلطة بورتسودان؟!. والإجابة ستكون في المشاهد القادمة من تفاصيل هذا الصراع !!.

(مبادرة إنقاذ طلاب الشهادة).. تأمين مستقبل الطلاب ووحدة السودان

تقرير: (ديسمبر)

دُشنت مساء أمس الأول الثلاثاء 17 مارس 2026 أعمال «المبادرة القومية لإنقاذ مستقبل طلاب الشهادة السودانية». وتهدف المبادرة لمعالجة الأوضاع المأساوية لنحو 280 ألف تلميذ(ة) في ولايات دارفور وكردفان ومناطق أخرى، يواجهون شبح الضياع الأكاديمي بعد حرمانهم القسري من الجلوس لامتحانات الشهادة السودانية لثلاث سنوات متتالية. حيث تشير الإحصائيات إلى أن الفتيات يمثلن الكتلة الأكبر من هؤلاء الضحايا بنسبة بلغت 65%.

واعتبر الأستاذ شمس الدين ضو البيت في مؤتمر صحفي خصص لهذا الغرض أن المبادرة ليست مجرد تحرك فني، بل هي استجابة لنداء الواجب الوطني والأخلاقي والإنساني تجاه جيل كامل مهدد بالضياع الكامل، باعتبار أن العملية التعليمية يجب أن تظل «الممسك الأخير» لوحدة البلاد والوجدان السوداني.

ودعا ضو البيت كافة الأطراف لتكرار نموذج الاتفاقات التي تمت في ملفات حيوية كالبترول والمعابر الحدودية لدخول الإغاثات لضمان انسياب وانعقاد امتحانات الشهادة السودانية للجميع، معتبراً أن إقامة مراكز الامتحانات في مناطق وجود الطلاب الحالية وبيئاتهم الطبيعية، عبر مسارات ومناطق آمنة متفق عليها، هو الخيار التربوي والإداري والأمني الوحيد الذي يضمن العدالة والمساواة والشمول ويحول دون تعميق الانقسام المجتمعي والوطني.

أوضح ممثلا لجنة المعلمين؛ سامي الباقر ودرية بابكر، أن الجوانب الفنية واللوجستية المعقدة لتأمين الامتحانات ونقلها وتصحيحها هي مسائل قابلة للتنفيذ والحل، متى ما توفر القرار والإرادة السياسية الصادقة والتعامل معها كحق طبيعي لا يقبل المساومة والمزايدة السياسية.

المظالم والآثار

الاجتماعية

من جانبه، قدم الدكتور صديق أمبده تشريحاً عميقاً للأزمة، واصفاً ما يحدث حالياً بأنه استمرار لمظالم تاريخية وفجوات تعليمية هيكلية، محذراً من أن حرمان هؤلاء الطلاب اليوم سيعيد إنتاج ذات المظالم ويغذي جذور الصراع المستقبلي.

واستعرض كل من الأستاذة آمنة حامد والأستاذ أحمد التوم الآثار الاجتماعية والأمنية المدمرة لانقطاع التلاميذ عن العملية التعليمية بسبب الحرب، خاصة في مناطق دارفور والنيل الأزرق وكردفان الكبرى، وحذرا من تنامي الجريمة المنظمة، والتجنيد القسري، والإتجار في المخدرات، والانخراط في الحرب، وزواج القاصرات نتيجة غياب الأمل في التعليم.

استعراض تجارب

وسلط الدكتور حامد البشير الضوء على مخاطبة المبادرة للهيئات الدولية المعنية بالتعليم وحقوق الأطفال، وعلى رأسها منظمة اليونيسف. وأكد أن المبادرة تبحث فرص وإمكانية الحصول على الدعم الفني واللوجستي من هذه المنظمات، لما لها من خبرات واسعة، وذلك لضمان قيام الامتحانات بصورة عادلة تحمي حقوق التلاميذ ومصالحهم الفضلى، واستعرض التجارب المشابهة والمقارنة لأوضاع حروب أخرى وكيفية معالجة قضايا التعليم والامتحانات فيها.

من جانبهما، استعرض الأستاذ سامي الباقر والأستاذة درية بابكر، من لجنة المعلمين، الخبرات التراكمية للمعلمين السودانيين والمبادرات السابقة التي قادتها اللجنة لمعالجة آثار الحرب على العملية التعليمية، وأكدا أن الأزمات التعليمية السابقة أثبتت أن الجوانب الفنية واللوجستية المعقدة لتأمين الامتحانات ونقلها وتصحيحها هي مسائل قابلة للتنفيذ والحل، متى ما توفر القرار والإرادة السياسية الصادقة والمدخل الإنساني الذي يتعامل مع الامتحانات كحق طبيعي لا يقبل المساومة والمزايدة السياسية.

تفاصيل الاتصالات السياسية

على الصعيد العملي والاتصالات السياسية، كشف الأستاذ عبدالمنعم الجاك عن حملة واسعة من الاتصالات المباشرة قامت بها المبادرة مع مراكز القوى السياسية والعسكرية، شملت قيادات «حكومة الأمل» برئاسة دكتور كامل الطيب إدريس، و«حكومة السلام والوحدة» برئاسة محمد حسن التعايشي، ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان عبدالعزيز الحلو، ورئيس حركة وجيش تحرير السودان عبدالواحد محمد نور، فضلاً عن أعضاء من مجلسي السيادة والرئاسة في بورتسودان والخرطوم ونيالا وكاودا.

وأوضح عبدالمنعم الجاك أن المبادرة حرصت خلال هذه الاتصالات على نقل حزمة المبادئ والموجهات الرئيسية التي تشكل حجر الزاوية لرؤية المبادرة القومية، وعلى رأسها اعتماد المدخل الإنساني كإطار عام يتعامل مع الامتحانات كاحتياج وحق إنساني أصيل.

وتضمنت هذه الموجهات، التي تم طرحها على أطراف الصراع، ضرورة توفير فرص الامتحانات للممتحنين في مناطق وجودهم وبيئاتهم الدراسية، مع التزام كافة الأطراف بضمان سلامة وأمن الطلاب والكوادر التربوية قبل وأثناء وبعد العملية. كما ركزت الاتصالات على مبدأ المهنية والموضوعية في تصميم وإدارة الامتحانات بعيداً عن التسييس والعسكرة والاستقطاب، مع توفير كافة الضمانات الفنية لنزاهة وسرية العملية في كافة مراحلها.

وكشف الجاك عن رؤية المبادرة بأهمية تأجيل الامتحانات المعلنة في أبريل القادم من سلطات حكومة «الأمل»، مقابل تجميد الامتحانات المعلنة من سلطات حكومة «السلام والوحدة» في يونيو، لإتاحة بعض الوقت ولفتح الطريق أمام «منطقة وسطى ومشتركة بين طرفي الحرب» تضمن امتحاناً موحداً في محتواه، ومتنوعاً في إدارته يحفظ وحدة وتماسك البلاد.

في ختام المؤتمر، أطلق الأستاذ الطاهر بدر الدين نداءً وطنياً شاملاً، طالب فيه بتحويل المبادرة إلى حملة قومية كبرى، داعياً كافة المواطنين(ات) والمجتمعات السودانية للوقوف خلف الأهداف والمبادئ التي دعت لها المبادرة، وفي مقدمتها حق التلاميذ في الجلوس لامتحانات الشهادة السودانية القادمة بعدالة ومساواة.

الطائرات المسيّرة: السلاح الذي يطيل حرب السودان

كان أول ما يلفت انتباه السكان في المناطق الواقعة في نطاق الحرب بالسودان هو ذلك الأزيز الخافت في السماء. صوتٌ بالكاد يُسمع، لكنه سرعان ما يتبعه انفجار. خلال لحظات فقط تتبدل الصورة: قتلى وجرحى، وانقطاع واسع في الكهرباء، وتعطل خدمات أساسية يعتمد عليها الناس في حياتهم اليومية. ومع مرور الوقت لم تعد مثل هذه المشاهد نادرة في السودان، بل أصبحت جزءاً من يوميات الحرب التي اندلعت في أبريل 2023.

خاص: (ديسمبر)

وفي خضم هذه الحرب برزت الطائرات المسيّرة كأحد أبرز ملامح القتال. فالحرب الدائرة في السودان باتت من أكثر النزاعات في إفريقيا اعتماداً على هذا النوع من السلاح. وخلال أقل من عامين فقط تحولت المسيّرات من وسيلة مساندة محدودة إلى عنصر أساسي في العمليات العسكرية. تُستخدم اليوم في الاستطلاع وجمع المعلومات، وفي تنفيذ ضربات دقيقة، وأحياناً في استهداف مواقع عسكرية أو بنى تحتية، وذلك في وقت تتعثر فيه المواجهات البرية بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، ويستمر القتال دون مؤشرات واضحة على حسم قريب.

معدلات وأرقام

مع تكرار هذه الهجمات، بدأت المسيّرات تحتل موقعاً مركزياً في مسار الحرب. فبحسب إحصاءات مشروع «بيانات مواقع وأحداث النزاعات المسلحة» (ACLED)، قُتل أكثر من 2500 شخص في ما يزيد على ألف غارة بطائرات مسيّرة منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023 وحتى يناير 2024. وهو رقم يعكس التحول المتسارع لهذه المنظومات من أداة تكتيكية محدودة إلى وسيلة قتال واسعة النطاق.

وخلال الشهرين الأولين من العام الجاري 2026م وحدهما، سجل المشروع نحو 198 ضربة بطائرات مسيّرة نفذها الطرفان، تسببت 52 منها على الأقل في سقوط ضحايا مدنيين وأسفرت عن مقتل 478 شخصاً.

ورغم تصدر ولاية الخرطوم عدد الهجمات المسجلة بنحو 440 غارة، فإن معدلات الفتك كانت أعلى في إقليمي دارفور وكردفان. ففي شمال دارفور وحدها سُجل مقتل 577 شخصاً في 118 غارة، بينما قُتل نحو 1115 شخصاً في ولايتي شمال وغرب كردفان.

ويشير هذا التفاوت إلى أن تأثير الضربات قد يكون أشد في المناطق البعيدة عن المركز، حيث تصبح المجتمعات المحلية أكثر عرضة للهجمات في بيئات مفتوحة يصعب فيها الاحتماء من الرصد الجوي.

المسيرة وينغ لونغ 2

تحوّل استراتيجي

توضح هذه البيانات أن الطائرات المسيّرة لم تعد أداة تكتيكية هامشية، بل تحولت إلى وسيلة ضغط استراتيجية تعيد تشكيل طبيعة القتال. فمع تصاعد الاعتماد عليها، شهدت الحرب سباقاً متزايداً في تطوير هذه القدرات.

ويعتمد الجيش السوداني على مزيج من المنظومات العسكرية، من بينها (البيرقدار تي بي 2) التركية و(مهاجر-6) الإيرانية، بينما طورت قوات الدعم السريع بدورها قدرات متنوعة تشمل منصات تجارية معدلة، ومسيّرات انتحارية، وأخرى بعيدة المدى أبرزها (وينغ لونغ-2) الصينية، مما سمح لها بكسر هيمنة الجيش الجوية في مراحل مبكرة من النزاع.

ويتراوح المدى العملياتي لهذه الطائرات بين أنظمة قصيرة المدى وأخرى بعيدة المدى، مما يمكنها من استهداف نقاط عميقة داخل الأراضي السودانية. ومع تطوير الطرفين أيضاً قدرات للتشويش والحرب الإلكترونية، تحوّل السودان تدريجياً إلى ساحة اختبار واقعية لتقنيات القتال الحديثة.

ويتجاوز تأثير حرب المسيّرات في السودان حدود الصراع الداخلي ليصل إلى مستوى إقليمي أوسع. فاعتماد الأطراف المتحاربة على منظومات خارجية وضع القرار العسكري السوداني ضمن شبكة من التوازنات الإقليمية المعقدة. ويرى محللون أن السودان تحول عملياً إلى ساحة اختبار ميدانية لتقنيات الطائرات المسيّرة، إذ توفر العمليات القتالية بيانات واقعية حول أداء هذه المنظومات في ظروف حرب حقيقية، وهو ما يجذب اهتمام شركات تصنيع الأسلحة والدول الداعمة لهذه التقنيات.

ويتيح هذا التنوع للأطراف المتحاربة تنفيذ ضربات في عمق مناطق الخصم دون الحاجة إلى تحريك قوات برية مكلفة. وفي هذا السياق، يوضح المحلل السياسي حامد خلف الله، في حديثه لـ(ديسمبر)، أن الصراع بين قادة الجيش والدعم السريع في جوهره صراع على السلطة، حيث يسعى كل طرف لجعل مناطق خصمه غير مستقرة لتأمين حكمه وشرعيته السياسية. ويرى مراقبون أن هذا النمط من القتال منخفض الكلفة نسبياً يسهم في ترسيخ حرب طويلة الأمد قائمة على الاستنزاف، إذ تصبح الضربات الجوية المتفرقة بديلاً عن المواجهات البرية الكبرى. ويذهب بعض الباحثين إلى أن حجم استخدام المسيّرات في الحرب السودانية يجعله مرشحاً ليكون واحداً من أكبر ميادين حرب الطائرات المسيّرة في إفريقيا حتى الآن.

المعادلة العسكرية باستخدام المسيرات تجعل الوصول إلى حسم عسكري تقليدي أكثر صعوبة، وتزيد من احتمال استمرار النزاع لفترة أطول مع توسع رقعته الجغرافية

الكلفة الإنسانية

على الأرض، يتحمل المدنيون العبء الأكبر لهذا التحول. فقد أصبحت البنية التحتية المدنية هدفاً متكرراً لهجمات المسيّرات، بما في ذلك محطات الكهرباء والمياه والمطارات والمنشآت الخدمية. وفي عدة مناطق أدت ضربات استهدفت منشآت كهربائية إلى انقطاعات واسعة في التيار، ما تسبب في تعطّل خدمات أساسية تعتمد عليها المستشفيات ومرافق المياه والاتصالات.

يقول كبير مستشاري مجموعة «إمباكت بوليسي»، أحمد كدودة في حديثه لـ(ديسمبر)، إن «انخفاض الكلفة البشرية لاستخدام الطائرات المسيّرة أسهم في تحويل الحرب في السودان من معارك حسم تقليدية إلى حرب استنزاف مفتوحة». ويرى كدودة أن تكرار استهداف منشآت خدمية وأسواق ومحطات كهرباء يتجاوز توصيف «الخطأ العملياتي»، ويعكس منطقاً استراتيجياً يقوم على إضعاف بيئة الخصم وحرمانها من مقومات الاستقرار طويل الأمد.

ويضيف خلف الله أن استهداف الأعيان المدنية ومواقع حيوية يهدف بالأساس لبث الترهيب وزعزعة الاستقرار، مما يوسع رقعة الحرب دون الحاجة لتحريك بري مكلف للقوات.

ولا تقتصر آثار حرب المسيّرات على الخسائر المباشرة في الأرواح، إذ تمتد لتطال البنية التحتية والخدمات الأساسية التي يعتمد عليها المدنيون في حياتهم اليومية. وفي بعض الحالات أدت ضربات استهدفت محطات كهرباء، مثل الهجوم على محطة أم دباكر، في ولاية النيل الأبيض في مارس الماضي، إلى انقطاعات واسعة للتيار، ما زاد من الضغوط على المجتمعات المحلية. وقد أضافت حرب المسيّرات عمقاً خطيراً إلى الكارثة الإنسانية في السودان، من خلال جعل إيصال المساعدات الآمن والاستجابة للطوارئ شبه مستحيلين.

وفي هذا السياق، حذر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك من تصاعد الخسائر في صفوف المدنيين نتيجة استخدام الطائرات المسيّرة في السودان. وقال في بيان حديث إنه «مصدوم» من التقارير التي تشير إلى مقتل أكثر من 200 شخص منذ 4 مارس في إقليم كردفان وولاية النيل الأبيض.

وأضاف أن استمرار استخدام طائرات مسيّرة قادرة على نشر أسلحة متفجرة ذات تأثير واسع في مناطق مأهولة بالسكان يثير «قلقاً بالغاً»، مجدداً دعوته لأطراف النزاع إلى الالتزام الكامل بالقانون الإنساني الدولي، ولا سيما الحظر على استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية.

لكن طبيعة الهجمات بالمسيّرات تجعل المساءلة القانونية أكثر تعقيداً، إذ يمكن إطلاق الضربات عن بعد من دون وجود مباشر في موقع الهجوم، ما يصعّب تحديد الجهة المسؤولة بدقة.

اقتصاد المسيّرات

أسهم انتشار التكنولوجيا منخفضة الكلفة وتدفق التمويل الخارجي في توسيع نطاق استخدام المسيّرات، ما أتاح لفاعلين غير تقليديين امتلاك قدرات جوية كانت في السابق حكراً على الجيوش النظامية.

وإلى جانب بعدها العسكري، أدخلت حرب المسيّرات بعداً اقتصادياً جديداً إلى الصراع، إذ أدى التوسع في استخدامها إلى نشوء شبكات توريد ووسطاء ومصالح إقليمية مرتبطة بتدفق هذه التكنولوجيا إلى السودان.

لكن التفوق في استخدام المسيّرات لا يترجم بالضرورة إلى مكاسب ميدانية حاسمة. فبحسب المحلل العسكري الطيب المالكابي في حديثه لـ(ديسمبر)، فإن «كثافة الضربات الجوية لا تؤدي تلقائياً إلى تغيير في ميزان السيطرة على الأرض، ما لم تقترن بعمليات برية قادرة على استغلال نتائج تلك الضربات».

المسيرة شاهد 136

ويشير المالكابي إلى أن انخفاض كلفة الضربة بالمسيّرات مقارنة بكلفة الدفاع عنها يعزز نمط قتال قائم على الاستنزاف المستمر بدلاً من المواجهة الحاسمة. ويقول إن هذه المعادلة تخلق دائرة مغلقة: حرب طويلة تستدعي أدوات تقلل الكلفة البشرية، وهذه الأدوات بدورها تسهم في استمرار الحرب.

وفي هذا الإطار، يلفت المحلل السياسي حامد خلف الله إلى أن الكلفة المنخفضة للمسيّرة لا تقتصر على الجانب المالي، بل تمتد لتشمل تقليل خسائر الجنود المهاجمين. ويشير إلى أن البعد الجسدي بين المشغل والهدف يقلل من «الكلفة الأخلاقية» للقرار القتالي، مما يجعل اللجوء إلى الضربات أسهل مقارنة بالقتال المباشر وجهًا لوجه، الذي يفرض قيودًا أكبر على استخدام القوة بسبب المواجهة المباشرة مع الخصم.

تحول السودان لساحة اختبار ميدانية لتقنيات الطائرات المسيّرة، إذ توفر ظروف حربه بيانات واقعية وحقيقية حول أداء هذه المنظومات، وهو ما جذب اهتمام شركات تصنيع الأسلحة والدول الداعمة لهذه التقنيات

حرب بلا أفق

في المحصلة، لم تعد الطائرات المسيّرة مجرد أداة عسكرية إضافية في الحرب السودانية، بل أصبحت جزءاً ثابتاً من بنيتها القتالية. فهي تمنح الأطراف المتحاربة القدرة على إلحاق الأذى بالخصم من دون المخاطرة بخسائر كبيرة في صفوفها، لكنها في الوقت نفسه تزيد من تعقيد الصراع وتوسّع آثاره الإنسانية.

ويرى المحلل السياسي خلف الله أن «هذه المعادلة تجعل الوصول إلى حسم عسكري تقليدي أكثر صعوبة، وتزيد من احتمال استمرار النزاع لفترة أطول مع توسع رقعته الجغرافية».

ويستند خلف الله في تحليله إلى تجارب دولية، مشيرًا إلى أن تأثير المسيّرات يتوقف على ميزان الامتلاك؛ ففي حرب روسيا وأوكرانيا، حيث يمتلك الطرفان السلاح، تحولت إلى أداة استنزاف متبادل، بينما كانت حاسمة في إثيوبيا ضد تيغراي لامتلاك الحكومة التفوق الجوي. وفي حالة السودان، يبدو أن المعادلة تميل نحو الاستنزاف المتبادل ما لم يختل الميزان لصالح طرف بشكل كبير.

ومع تكرار هذه الحوادث خلال الأشهر الأخيرة واتساع رقعتها الجغرافية، تبدو الطائرات المسيّرة وكأنها تعيد تشكيل طبيعة الحرب في السودان، ليس فقط في ساحات القتال، بل أيضاً في حياة المدنيين اليومية.

وفي ظل هذا الواقع، يصبح أي تصور جاد لإنهاء الحرب في السودان مرتبطاً بفهم أعمق لدور التكنولوجيا العسكرية الجديدة، ولا سيما الطائرات المسيّرة، التي باتت تشكل أحد العوامل المؤثرة في رسم ملامح الصراع ومستقبله.

وبالنسبة لكثير من السودانيين، لا تبدأ الضربة بصوت الانفجار، بل بذلك الأزيز الخافت في السماء — الصوت الذي أصبح علامة يومية على حرب تبدو نهايتها أبعد مما كان متوقعاً.

ديسمبر 06
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
19 مارس 2026م
https://decembernews.com

قضايا

فـــض الاعتصـــام

الجيش والدعـم السريع: حماة أم قتلة؟

«الدعم السريع قام بفض الاعتصام». هذه الإدانة الصريحة والقطعية، نطق بها رئيس مجلس السيادة والقائد العام للجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان أمام حشد من السودانيين. لكن إدانة البرهان للدعم السريع بالجريمة جاءت بعد ثلاث سنوات من الصمت والتستر والإنكار والنفي المغلظ، وجاء بعد أن بلغ التباغض بين الشركاء حد الحرابة والقتال. لذا كان من الطبيعي أن يرد عليه سودانيون كثر: «لماذا صمتَّ طوال هذه السنوات؟» أو «إن كنت تعلم ذلك لماذا لم تحاكم قائد الدعم السريع حميدتي؟». وبعدما أدلى به الرجل الأول في سلطة الواقع يظل السؤال الأهم قائماً: من وراء جريمة فض الاعتصام، تخطيطاً وتنفيذاً؟، ومن المستفيد من قتل الشباب الثوار؟.

ما لا يمكن نفيه

ما لا يمكن نفيه أو التشكيك فيه هو أن جريمة فض اعتصام القيادة وقعت أمام مرأى ومسمع الجيش السوداني، وأن قادة الجيش وجنوده عبر شاشات المراقبة أو من شرفات مبانيهم الشاهقة شاهدوا شباب السودان يُقتلون ويُسحلون بالأرض ويُحرقون في الخيام، وسمعوا صراخ البنات يغتصبن أمام بوابات القيادة وسورها العالي، ولم يحرّكوا ساكناً، حتى ولو من باب النخوة والشهامة والإنسانية إن لم يكن من باب الواجب والمسئولية. ومما لا يمكن نفيه أن منفذي الجريمة جنود من الجيش والدعم السريع وقوات الشرطة، يقودهم ضباط على أكتافهم نياشين ونجوم ورتب، وعربات الجنود التي اقتحمت الميدان تتبع للجيش والدعم السريع والشرطة، من ألوانها المموهة وأرقام لوحاتها، وهذا يعني أن القوات النظامية في الدولة قتلت أولاد وبنات البلد ورمت جثامينهم في النيل بعد أن قيدتهم بالطوب الإسمنتي، واغتصبت بنات وأولاد البلد لأنهم هتفوا «سودان بلا كيزان» و«مدنيا!!!!!!!».

من يحاسب القادة على الأكاذيب؟

أثبتت الوقائع أن قادة الجيش كذبوا كذباً بواحاً لدرء جريمة فض الاعتصام عن أنفسهم قبل أي أحد وعن الجيش والشرطة وعن الدعم السريع الذي أدانه البرهان بالجريمة مؤخراً، وجميعنا يذكر المؤتمر الصحفي الشهير الذي عقد بعد فض الاعتصام، وكيف أن الرواية التي أراد الجيش تصديرها للرأي العام بأن فض الاعتصام كان عن طريق الخطأ، وقال كباشي في ذلك المؤتمر الصحفي الذي شاركه فيه الفريق ياسر العطا «ذهبنا لتنظافة منطقة كولومبيا التي استغلها متعاطو ومروجو المخدرات لتدمير شبابنا»، ثم ركز كلاهما على أن نظافة منطقة كولومبيا اتخذت فيها الإجراءات القانونية الدقيقة، بمعنى أنهم استدعوا مسئولي منطقة الخرطوم العسكرية ومدير الشرطة ورئيس القضاء والنائب العام، ولكن سيتضح لاحقاً أنها أكبر «تمثيلية»، وكانت خطوة استباقية للتغطية على تنفيذ الجريمة.

وبالعودة لكذبة الكباشي ومن معه، كشفت فيديوهات من كاميرات المراقبة أو من هواتف الثوار أن القوات لم تحضر من اتجاه شارع النيل حيث منطقة «كولومبيا» بل من اتجاه شارع عبيد ختم ومن شرق النيل ومن شارع القيادة ومن داخل القيادة العامة نفسها، وهذا أسقط رواية الكباشي بالكامل. إضافة إلى ذلك وفي المؤتمر الصحفي ورداً على رواية كباشي قال الصحفي شوقي عبد العظيم إنه ومع فريق صحفي ذهبوا إلى منطقة كولومبيا قبل يومين من جريمة فض الاعتصام لإجراء تحقيق صحفي ووجدوا انتشاراً كثيفاً لقوات مشتركة من الجيش والدعم السريع وهم يشرعون فعلياً في نظافة المنطقة ومنعوا من إجراء التحقيق من قبل القوات المشتركة. وكان سؤال الصحفي شوقي: «كيف يتم نظافتها كل يومين؟» ولم يجب كباشي على السؤال وظهر مرتبكاً، لجهة أنه لا علم له بنظافتها قبل يومين من الحادثة. كذبة المجلس العسكري وتبريره للجريمة أسقطتها أدلة دامغة وواضحة ولم يسأل أحد.

من المستفيد؟

السؤال الذي طرح منذ اليوم الأول للجريمة هو: من المستفيد من فض اعتصام القيادة؟ والإجابة البديهية «النظام البائد» أو الحركة الإسلامية وحزبها المؤتمر الوطني الذي اطاحت به الثورة، وكذلك المجلس العسكري الذي كان يتفاوض مع المدنيين من الحرية والتغيير المسنودين من قبل الاعتصام. ومع الأيام تبين أن علاقة المجلس العسكري حينها مع الحركة الإسلامية شديدة الترابط، وأن الصلات بينهما تثير الريبة وتفسر كثيراً من الأحداث، ودونك تسريبات القيادي بالمؤتمر الوطني عثمان محمد يوسف كبر الذي قال «البرهان جبناهو عشان يسحق الثوار ويسلمها للإسلاميين».

القوات النظامية في الدولة قتلت أولاد وبنات البلد ورمت جثامينهم في النيل بعد أن قيدتهم بالطوب الإسمنتي، واغتصبت بنات وأولاد البلد لأنهم هتفوا «سودان بلا كيزان» و«مدنيا!!!!!!!»

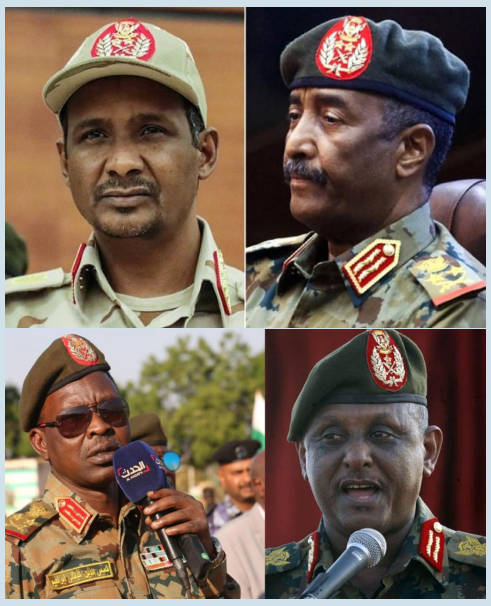

كذبة ثانية: تدابير إخفاء الجريمة

والحزن يخيم على البلد، وجثث الثوار لا تزال طافية على النيل ودماؤهم رطبة على الإسفلت صدر قرار بإعفاء النائب العام الوليد سيد أحمد محمود من منصبه، دون إبداء أسباب واضحة. غير أن التسريبات أشارت إلى أن القرار جاء بعد أيام من ظهوره في مؤتمر صحفي يتحدث فيه عن ملابسات فض الاعتصام أمام القيادة العامة وإحالة مسؤولين سابقين للمحاكمة، وأن أصابع الاتهام تشير إلى قيادات من الدعم السريع والجيش. لكن أهم ما قاله الوليد إنه حضر اجتماعاً مع القادة العسكريين لبحث الإشراف القضائي على خطة لإخلاء منطقة مجاورة للاعتصام «كولومبيا» أمام القيادة العامة للجيش، وتستخدمها العناصر المنفلتة. لكن النقاش لم يتطرق لفكرة فض اعتصام المحتجين، وهذه الرواية تؤدي في ضرب رواية المجلس العسكري وكباشي، وتؤكد أن فض الاعتصام كان مخطّطاً ومقصوداً، وهذا يعني أن قادة الدولة وقتها المتمثلين في البرهان وحميدتي وكباشي وياسر العطا وصلاح عبد الخالق خططوا لفض الاعتصام وأمروا ضباطهم بالتنفيذ وأمروا الجزء الآخر بالفرجة وعدم التدخل في جريمة ضحاياها أبناء وبنات السودان. جريمة لم تنفذ بطلقة طائشة أو زاوية مفخخة أو قذيفة خاطئة، ولكن استخدم فيها أكثر من ألف جندي ورتل من العربات العسكرية والمدججة بالأسلحة والغاز المسيل للدموع.

مع الأيام تبين أن علاقة المجلس العسكري حينها مع الحركة الإسلامية شديدة الترابط، وأن الصلات بينهما تثير الريبة وتفسر كثيراً من الأحداث، ودونك تسريبات القيادي بالمؤتمر الوطني عثمان محمد يوسف كبر الذي قال «البرهان جبناهو عشان يسحق الثوار ويسلمها للإسلاميين»

البرهان بعد الجريمة

من الملاحظات المهمة، موقف المجلس العسكري الذي تمثل في خطاب البرهان عقب الفض، الذي افتتحه بتحية «السانات والراستات والواقفين قنا» في محاولة لاستمالة الثوار، ثم اتخذ قرارات بعد نجاح فض الاعتصام أولها إيقاف التفاوض مع المدنيين في تحالف الحرية والتغيير، ثم أعلن عن الإعداد لانتخابات مبكرة، ولكن الفوائد التي أراد أن يجنيها المجلس العسكري والبرهان من فض الاعتصام تبددت بعد أن «ترّس» الثوار البلد، وبعد مواكب (30) يونيو التي أكدت رفض الشارع للمجلس العسكري، وتأكدوا أنهم من المستحيل أن يحكموا البلاد بعد هذه الجريمة.

اللجنة في جيب المتهمين

اللجنة هنا لجنة فض اعتصام القيادة العامة، ورئيسها المحامي نبيل أديب، وفور وقوع انقلاب 25 أكتوبر 2021 كان في مقدمة القرارات تجميد لجنة فض الاعتصام. وكان المتوقع أن يغضب القرار اللجنة أو على الأقل رئيسها نبيل أديب، المفارقة أن هذا لم يحدث، بل العكس انحاز نبيل للمتهمين ومن جمدوا اللجنة، ومع الأيام بات هناك اتهام مباشر يوجه إلى نبيل بأنه مستشار لقائد الجيش عبد الفتاح البرهان، ما يستوجب التفكير في طريقة جديدة لمقاضاة قتلى الثوار أمام القيادة العامة في جريمة فض الاعتصام.

لن تسقط بالتقادم

يجمع المحامون على أن جريمة فض الاعتصام لن تسقط بالتقادم، وأن التحقيق فيها ليس مستحيلاً. ويتمسك عدد واسع من الحقوقيين بضرورة فتح ملف الجريمة مرة أخرى، واستخدام كل الأدلة المتوفرة والشهود وأهل الضحايا حتى لا تمر الجريمة الأبشع ويفلت مجرموها من العقاب.

فض اعتصام القيادة العامّة

وتُعرف أكثر باسم «مجزرة القيادة العامة» فيما عُرفت في وسائل الإعلام الغربيّة باسم «مجزرة الخرطوم»، وهي مجزَرة حصلت في يوم الاثنين الثالث من يونيو/حزيران 2019 حينَما اقتحمَت قوات مسلحة تَتبع للمجلس العسكري وبدعم كبير من قوات الدعم السريع السودانية مقرّ الاعتصام، مُستعملةً الأسلحة الثقيلة والخفيفة وكذا الغاز المُسيِّل للدموع لتفريق المتظاهرين السلميين مما تسبّبَ في مقتل حوالي 66 متظاهراً ومئات الجرحى حسب التقديرات الرسمية.

استغلت القوات التي فضّت الاعتصام الانفلات الحاصل جرّاء تدخلها العنيف فقامت برمي 40 جثة على الأقل في نهر النيل بغرض إخفاء «معالِم الجريمة».

بالإضافةِ إلى جرائم الترويع والقتل العَمد ومحاولة التخلص من الجثث؛ أفادت وسائل إعلام أخرى عن قيام عناصر تابعة لقوات الدعم السريع التي يقودها محمد حمدان دقلو (حميدتي) - وهوَ نائب رئيس المجلس العسكري - باغتصابِ حوالي 70 شخصًا من كلا الجنسين بهدفِ ترويع المتظاهرين ومنعهم من العودة مُجددًا للاحتجاج.

عودة لجنة التمكين بين الضرورة السياسية والتحفظات المشروعة

د.محمد الواثق عبد الحميد الجريفاوي

في خضم اللحظة الحرجة التي تمر بها البلاد، ثار جدل واسع حول استئناف عمل لجنة تفكيك التمكين. وانقسمت الأصوات بين مؤيد يرى فيها أداة من أدوات الثورة التي لا غنى عنها، ومعترض يتحفظ على قانونيتها وتوقيت عودتها. تبدو الحاجة ملحّة لإعادة قراءة المسألة بعيداً عن الاستقطاب الحاد.

ابتداءً، لا خلاف جوهرياً على مبدأ تفكيك التمكين ذاته، فهو أحد المرتكزات الأساسية التي قامت عليها الثورة، بوصفه مساراً يستهدف تفكيك بنية النظام السابق واسترداد الأموال العامة وإنهاء التشوهات التي أصابت مؤسسات الدولة.

لذا من المهم جداً، الاتفاق حول أن أي نقاش جاد يجب أن ينطلق من هذا الاتفاق، لا أن يعيد فتحه.

غير أن الاعتراضات المطروحة من بعض قوى الثورة تظل محل اعتبار، ولا ينبغي التقليل من شأنها متى ما كانت جادة وواعية ولا تحمل نفس وروح (الاستخفاف أو التريقة)، فمسائل الشرعية القانونية، وضمانات عدم التسييس، وضرورة الشفافية، كلها قضايا حقيقية تستحق المعالجة، وهذا لن يتم في هذا الظرف الاستثنائي. كما أن التخوف من توظيف اللجنة في سياق صراع سياسي قائم هو تخوف مشروع، خاصة في ظل التجارب السابقة التي شابها قدر من الجدل. وفي رأيي أن المردود السياسي لهذا الإعلان يفوق بكثير الآثار القانونية المتوقعة.

لكن، مع التسليم بكل ذلك، فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو: هل تسمح اللحظة الراهنة بتأجيل هذه الأداة، أم أنها تفرض إعادة توظيفها بشكل واعٍ يعظم من المردود السياسي الذي أشرت إليه آنفاً؟.

المعروف والمفهوم، بالضرورة، أن التحديات الحالية لا تقتصر على الصراع العسكري أو السياسي فحسب، بل تمتد إلى بنية الدولة نفسها، التي ما زالت تحمل آثار التمكين.

وفي هذا السياق، فإن استئناف عمل لجنة التفكيك يمكن أن يؤدي دوراً سياسياً مهماً، ليس فقط في تفكيك الشبكات القديمة، بل أيضاً في ممارسة ضغط متوازن على أطراف النزاع، التي كانت في وقت من الأوقات جزءًا من منظومة واحدة (الاثنين كانوا واحد).

أضف إلى ذلك البعد الحيوي المرتبط باسترداد الأموال، خاصة تلك الموجودة خارج البلاد، فهذا المسار لا يمثل فقط مورداً اقتصادياً محتملاً في ظل الأزمة الخانقة، بل يحمل كذلك قيمة رمزية عالية، تعيد الاعتبار لمطلب العدالة والمساءلة، وتبعث برسالة واضحة بأن الإفلات من العقاب لم يعد خياراً ولن يكون مخرجاً.

من هنا، فإن المطلوب ليس رفض عودة اللجنة أو قبولها على إطلاقه، بل الدفع نحو إعادة تفعيلها ضمن إطار أكثر انضباطاً، يراعي التحفظات المشروعة دون أن يعطل الضرورات السياسية في إطار يضمن الشفافية، ويحد من التسييس، ويعزز من قانونية الإجراءات، بما يحفظ النتائج من الطعن ويصون مصداقية المسار.

إن تأجيل أدوات التفكيك إلى حين «اكتمال الظروف المثالية» قد يعني عملياً تعطيل أحد أهم مسارات التغيير، خاصة في واقع لا يعرف الاستقرار الكامل.

لذلك، فإن الطرح الأكثر واقعية هو المضي في هذا المسار، مع فتح الباب لمعالجة أوجه القصور كلما سنحت الفرصة.

في نهاية المطاف، لا ينبغي أن يتحول الاختلاف حول الوسائل إلى تعطيل للأهداف، فالثورة التي أنجزت التغيير قادرة على تطوير أدواتها، لا التخلي عنها.

ولجنة تفكيك التمكين، رغم كل ما يحيط بها من جدل، تظل واحدة من هذه الأدوات التي يمكن—إن أُحسن توظيفها—أن تسهم في إعادة توجيه المشهد نحو أهدافه الأصلية.

مـــارس... عيـــد الأم

أمي مـدرسة الحـب والحيـاة

شيماء بت فتحية بت فاطمة، المحامية

في زحمة الحياة وضجيج الأيام تبقى الأم تلك النسمة الدافئة التي تهب علينا بالحنان، وذلك النبع الذي لا ينضب من العطاء والتضحية. إنها القبلة الأولى التي تخطو بنا نحو الحياة، واليد الحنون التي تمتد لتمسح دموعنا في لحظات الضعف، والصدر الدافئ الذي يحتوينا حين تضيق بنا الدنيا. إن الحديث عن عظمة الأمهات هو حديث عن أسمى معاني الوجود الإنساني، فهنّ من يصنعن الأجيال، ويربين الرجال، وهنّ عماد المجتمع وسر نهضته.

الأم ليست مجرد إنسان يلد ويربي، بل هي مدرسة متكاملة يُمكن للمرء أن يتعلم فيها كل شيء؛ فيها نتعلم أول كلماتنا، وبها نخطو أولى خطواتنا، ومن حنانها نستمد قوتنا، ومن تضحياتها نستلهم معنى العطاء بلا حدود. كم من أم سهرت الليالي لترعى طفلها المريض، وكم من أم حرمت نفسها لتعطي أبناءها، وكم من أم وقفت كالجدار الصلب أمام صعوبات الحياة لتحمي فلذات أكبادها. إنها تلك البطلة الهادئة التي لا تبحث عن الأضواء، بل تعمل في صمت لتبني مستقبلاً مشرقاً لأبنائها.

الأم هي الوطن الصغير الذي يحمله كل منا في داخله أينما حل وارتحل. حبها هو الملاذ الآمن الذي نلوذ به كلما اشتدت بنا الخطوب، ودعاؤها هو النور الذي يضيء لنا الطرق المظلمة. في عينيها نرى الدنيا جميلة، وفي حضنها نشعر بالأمان، وفي قلبها نجد مساحة لا تضيق بنا مهما أخطأنا أو تعثرنا. إنها تلك النعمة العظيمة التي لا يشعر بقيمتها إلا من حُرم منها، أو من ابتعد عنها وعاش يتجرع مرارة البعد والشوق.

أمهاتنا الغاليات اللواتي احتضنَّ جراح الوطن في صدورهن، وسهرن على حلم العودة رغم القهر والمنافي، لكُنَّ منا كل التقدير والاعتزاز.

في يوم الأم ننحني إجلالاً لصبركنَّ اللامتناهي، وأياديكُنَّ التي تزرع الحياة وسط الركام، وقلوبكنَّ التي تسع العالم رغم ما ألمَّ بها من فقد وخوف. سلاماً لكنَّ أينما كنتنَّ.. في الخيام أو المخيمات، أو على دروب النزوح، سلاماً لبلادنا التي تلد من رحم معاناتكنَّ كل يوم أملًا.

أمي، فتحية النور سعيد..

وإذا كان الكلام عن الأمهات عموماً يملأ الدنيا شعراً ونثراً فإن الحديث عن أمي فتحية النور سعيد له نكهة خاصة ومذاق مختلف. إنها تلك المرأة العظيمة التي جمعت في شخصها كل معاني الكرم والحنان والعطاء. أمي هي من غرست فيّ معنى الحياة الحقيقية، ليس فقط بأنها أنجبتني إلى هذه الدنيا، بل بأنها علمتني كيف أعيشها بكرامة وإنسانية.

أمي، يا من علمتني حب الوطن قبل أن أعرف معنى الحدود، وغرستِ في أعماقي الانتماء لهذه الأرض الطيبة، كنتِ دائماً تقولين لنا الوطن مثل الأم لا يعوض ولا يُستبدل، وعلمتني حب الأهل وصلة الرحم. أمي، كنت أرى كيف تمدين يد العون للجميع دون تردد، وكيف تجمعين شمل العائلة في المناسبات والأفراح، وكيف تزرعين المحبة بين الجميع.

علمتني أيضاً كيف أحب الناس وأتعامل معهم بأخلاق عالية. كنتِ تقولين لي دائماً الناس معادن خيرهم من أحسن معاملتهم، وكنت أرى في تعاملك مع الجيران والأصدقاء وحتى الغرباء أرقى صور الإنسانية. ابتسامتك لا تفارق وجهك، وكلامك العذب يترك أثراً طيباً في نفوس كل من يسمعك.

أما عن حب النجاح والعمل فأنتِ المدرسة الأولى في ذلك يا أمي، علمتني أن النجاح لا يأتي من فراغ، بل هو ثمرة تعب وجد واجتهاد. كنتِ دائماً تشجعينني على المثابرة وعدم الاستسلام، وأنت من تذكرين لي كثيراً أنه «من طلب العلا سهر الليالي». كنتِ تقفين إلى جانبي في كل خطواتي، وتفاخرين بي حين أنجح.

أمي، أنت من علمتني كيف أكون أنا في عالم يحاول فيه الجميع أن يفرضوا علينا شخصياتهم وأفكارهم. كنتِ أنتِ من يهمس في أذني «كوني نفسك ولا تكوني نسخة من أحد»، وأن لا أجعل المجتمع يغيِّر من مبادئي. كنتِ تزرعين فيّ الثقة بقدراتي وإمكانياتي، وتشجعينني على التعبير عن رأيي وأفكاري. بفضل الله ثم بكِ أنا اليوم من أنا، بشخصيتي المستقلة وطموحي الكبير وحبي للحياة والناس.

لا يمكن أن أنسى دورك العظيم إلى جانب أبي. كنتما معاً كالجسد الواحد تتعاونان لتمهيد الطريق أمامي وأمام إخوتي وأخواتي. كنتِ نعم السند والعون له؛ تشاركينه الأفراح والأتراح، وتقفين إلى جانبه في شدائد الحياة، معاً صنعتما منزلنا الدافئ، ومعاً مهدتما لنا الطريق منيراً لنمشي عليه بخطى ثابتة واثقة، وهذا ما جعل مني شخصية متزنة.

أمي، كم من صباح استيقظتِ مبكراً لتحضِري لنا الطعام قبل ذهابنا إلى المدارس والجامعات، وكم من مساء انتظرتِ عودتنا بفارغ الصبر لتطمئني علينا. أنتِ يا من كنتِ ولا تزالين القلب النابض لهذه العائلة، والنور الذي يضيء دروبنا لكلٍّ منا.

كل الحب والامتنان...

كلمات الشكر والعرفان تعجز عن التعبير عن مدى حبي وامتناني لكِ يا أمي، كل الحب الذي في الكون لا يفي ولو جزءاً يسيراً من جميلك علينا، أنتِ تستحقين منا كل الوفاء والإخلاص والتضحية كما ضحيتِ من أجلنا سنين طويلة.

في عيد الأم هذا أقول لك: أنتِ أعظم هدية من الله لي ولإخوتي، أنتِ نبع الحنان الذي لا ينضب، ومصدر القوة الذي لا يضعف، أنتِ البسمة التي تشرق في وجوهنا كل صباح، والدعوة الصادقة التي ترافقنا في كل خطواتنا.

الله يخليك لينا...

أسأل الله العلي القدير أن يمد في عمرك، وأن يلبسك ثوب الصحة والعافية، وأن يبقيك لنا ذخراً وسنداً. اللهم احفظ لي أمي واجعلها من السعيدات في الدنيا والآخرة، اللهم ارزقنا برها ورضاها، واجعلنا قرة عين لها في الدنيا والآخرة.

كل عام وأنتِ بخير يا أغلى الناس، كل عام وأنتِ نور بيتنا وسعادتنا، كل عام وأنتِ أمي الحبيبة فتحية النور سعيد»، تلك المرأة العظيمة التي تستحق منا كل الحب والاحترام والتقدير، دمتِ لنا تاجاً على الرؤوس ونبع حنان لا ينضب.

اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري

العنصرية جريمة وليست وجهة نظر

جنيف: (ديسمبر)

«جميع البشر يولدون أحرارًا ومتساوين في الكرامة والحقوق». الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

«ما فتئت العنصرية تبثّ سمومها القديمة في عروق كل جماعة ومجتمع وكل بلد ومنطقة في العالم.. والترياق هو الوحدة والعمل». الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش.

يحيي العالم سنوياً اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري في 21 مارس، ذكرى مذبحة شاربفيل. ففي هذا اليوم، عام 1960، أطلقت الشرطة الرصاص على مظاهرة سلمية ضد قوانين الفصل العنصري في شاربفيل بجنوب إفريقيا مما أسفر عن مقتل 69 شخصاً. وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الاحتفال لرفع الوعي وتشجيع العمل العالمي ضد العنصرية.

ويُقصد بتعبير «التمييز العنصري»، وفقاً للمادة الأولى من الاتفاقية، أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفصيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني، ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة.

هذا وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعتمدت الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في 21 ديسمبر 1965 بقرارها (2106 د-20) وأرست بذلك إطاراً عالمياً للقضاء على التمييز العنصري وضمان المعاملة المتساوية لجميع الأفراد بغض النظر عن العرق أو اللون أو الأصل أو النسب أو الجنسية أو الأصل الإثني. وتدعو الاتفاقية الدول إلى إدانة العنصرية ومعالجتها من خلال القوانين والسياسات والتعاون الدولي الذي يعزز المساواة والفهم والعدالة الاجتماعية، والتصدي لقوى التمييز والكراهية والتعصب والعنف، من أجل بناء مجتمعات تقوم على المساواة والاحترام والعدالة.

وفي صلب هذه الجهود يكمن المبدأ الذي أكدته الأمم المتحدة بأن جميع البشر يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، وهو المفهوم الذي ينعكس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة في باريس في 10 ديسمبر 1948، بموجب القرار (217A) . وأصبحت الاتفاقية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ركائز أساسية في توجيه السياسات والإجراءات الدولية التي تهدف إلى بناء مجتمعات شاملة حيث يُحترم التنوع ويتم تعزيز المساواة، والعمل من أجل عالم خالٍ من التمييز العنصري والتعصب من خلال حماية الحقوق القانونية، والتعليم، والحوار، والتعاون بين الحكومات، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني.

وتشكل هذه الذكرى السنوية فرصة لتجديد التزامنا بعالم يُعامل فيه الجميع على قدم المساواة، من دون أي تمييز على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني. فلنواصل العمل معاً لترجمة هذه الرؤية إلى حقيقة واقعة للجميع.

الجيش السوداني والحركة الإسلامية بين القطيعة والمناورة

محمد الأمين عبد النبي

تشهد الساحة السياسية والعسكرية في السودان مرحلة شديدة التعقيد، تتداخل فيها الحسابات العسكرية مع الصراعات السياسية، في ظل تصاعد التوتر بين قيادة الجيش السوداني والحركة الإسلامية. هذا التوتر الذي ظل لسنوات طويلة مستتراً خلف تحالفات الضرورة وتقاطعات المصالح، بدأ في الآونة الأخيرة يخرج إلى العلن تدريجياً، خاصة بعد تصنيف الحركة الإسلامية منظمة إرهابية، وهي خطوة أعادت ترتيب خطوط التماس بين الطرفين، وأطلقت ديناميات صراع جديدة داخل معسكري الجيش والإسلاميين على حد سواء.

لم يكن التحالف بين المؤسسة العسكرية والحركة الإسلامية أمراً طارئاً في تاريخ السودان الحديث. فمنذ انقلاب الإنقاذ الذي أوصل تنظيم الإسلاميين إلى السلطة، تشكلت شبكة معقدة من العلاقات بين القيادات العسكرية والتنظيم الإسلامي، حيث لعبت الحركة الإسلامية دوراً مؤثراً في تشكيل مراكز القرار داخل الدولة والجيش. غير أن التحولات السياسية التي شهدها السودان بعد سقوط نظام البشير، ثم اندلاع الحرب الحالية، دفعت هذه العلاقة إلى مرحلة إعادة تعريف قاسية.

في هذا السياق، تحاول قيادات بارزة في الحركة الإسلامية التأكيد على عمق علاقتها بالمؤسسة العسكرية، بل والذهاب أبعد من ذلك بالإشارة إلى نفوذها داخل هياكل القيادة العسكرية. وقد ظهر عدد من القيادات الإسلامية في تصريحات علنية تؤكد هذا المعنى، في محاولة واضحة لنفي الاتهامات التي تسعى إلى تصوير الحركة كقوة معزولة أو مطارَدة سياسياً. غير أن هذه الرسائل لا تبدو موجهة إلى الرأي العام، وإنما إلى قواعد الحركة نفسها التي بدأت تشهد حالة من الارتباك والانقسام حول طبيعة العلاقة مع الجيش.

في المقابل، تسعى قيادة الجيش إلى نفي هذه العلاقة أو التقليل من شأنها في الخطابات الجماهيرية، في محاولة لتأكيد استقلالية الجيش، ونفي الاتهامات المتزايدة التي تربط الجيش بالمشروع السياسي للإسلاميين. ويعكس هذا الخطاب إدراكاً متزايداً داخل الجيش بأن استمرار هذا الارتباط يمثل عبئاً سياسياً داخلياً وخارجياً، خصوصاً في ظل الضغوط الإقليمية والدولية التي تطالب بإبعاد الجيش عن الحركة الإسلامية.

لكن هذا التباعد المعلن يخفي وراءه صراعاً معقداً داخل كل طرف. فالحركة الإسلامية باتت ساحة لتباينات حادة حول كيفية التعامل مع الجيش في المرحلة الراهنة. فبينما ترى مجموعة من القيادات ضرورة التمسك بالعلاقة مع الجيش باعتبارها الضمانة الأساسية لبقاء الحركة داخل معادلة السلطة، يدفع تيار آخر نحو مواجهة أكثر صراحة مع القيادة العسكرية، معتبراً أن الجيش «خان مشروع الحركة»، وأن الإسلاميين هم من يتحملون العبء الأكبر في المعارك الدائرة على الأرض.

هذا الانقسام يتجلى بوضوح داخل أوساط الشباب والكوادر الميدانية، حيث تتصاعد الدعوات إلى مواجهة قائد الجيش ومحاسبته وإعادة تشكيل مراكز القوة داخل المؤسسة العسكرية عبر دعم قيادات محسوبة على التيار الإسلامي. بينما يدعو تيار آخر إلى ما يمكن وصفه بسياسة «الانحناء للعاصفة»، عبر الحفاظ على قنوات اتصال غير معلنة مع الجيش، ودعم عملياته العسكرية مؤقتاً إلى حين تغير موازين القوى.

وقد انعكست هذه التباينات في ظهور مجموعات بدأت تنفي صلتها التنظيمية بالحركة الإسلامية، في خطوة يمكن تفسيرها كمحاولة لإعادة التموضع، أو لتجنب الضغوط السياسية والأمنية. كما تشير معلومات إلى أن بعض الكتائب المرتبطة بالإسلاميين بدأت الانسحاب من العمليات الجارية، مفضّلة الاحتفاظ بقوتها استعداداً لمعركة محتملة، وهو ما يعكس مستوى عالياً من الشكوك المتبادلة بين الطرفين.

على الجانب الآخر، لا يبدو الجيش بمنأى عن هذه التوترات. فداخل المؤسسة العسكرية نفسها تتشكل رؤيتان متباينتان حول العلاقة مع الإسلاميين. هناك تيار يرى أن كتائب الإسلاميين والقوات المرتبطة بهم تمثل قوة قتالية مهمة في الحرب الحالية، وأن التفريط بها في هذا التوقيت قد يضعف القدرات العسكرية للجيش. ويدفع تيار آخر باتجاه فك الارتباط الكامل مع الحركة الإسلامية، معتبراً أن استمرار هذه العلاقة يهدد شرعية الجيش، ويعزز عزلته الإقليمية والدولية.

وقد تجلى هذا التوتر الداخلي في سلسلة من الإجراءات الأخيرة، من بينها اعتقال بعض القيادات المرتبطة بالإسلاميين في المقاومة الشعبية، إلى جانب إعفاء عدد من المسؤولين في حكومة كامل إدريس، وهي خطوات فسّرتها بعض الأوساط بأنها محاولة لإعادة ترتيب مراكز النفوذ داخل الدولة كخطوة أولى.

الأكثر دلالة في هذا المشهد هو أن تياراً داخل الجيش بدأ بالفعل فتح قنوات تواصل مع شخصيات سياسية من قوى مدنية، في محاولة لبناء تحالف بديل يساعد القيادة العسكرية على التخلص من النفوذ الإسلامي داخل مؤسسات الدولة، في خطوة تعكس إدراكاً متزايداً داخل الجيش بأن معركته المقبلة قد تكون سياسية بقدر ما هي عسكرية.

يشكّل تصنيف الحركة الإسلامية السودانية منظمة إرهابية نقطة تحوّل مفصلية في طبيعة العلاقة التاريخية بينها وبين المؤسسة العسكرية. إذ لم يعد ممكناً استمرار الصيغة القديمة للتحالف دون كلفة سياسية داخلية وخارجية على الجيش. في هذا السياق، تبدو قيادة الجيش أكثر ميلاً إلى إدارة العلاقة مع الإسلاميين بمنطق البراغماتية السياسية؛ فهي من جهة تدرك الوزن الذي لا تزال الحركة تمتلكه داخل الجيش وشبكات المقاومة الشعبية وبعض التكوينات القتالية، ومن جهة أخرى تسعى إلى فك الارتباط التدريجي معها لتخفيف الضغوط الدولية وإعادة تقديم الجيش كفاعل وطني عابر للأيديولوجيات. هذه البراغماتية تدفع الجيش إلى انتهاج سياسة التأرجح، مستفيداً من الإسلاميين حين تفرض ضرورات الحرب، وفتح قنوات مع قوى مدنية وسياسية أخرى لضمان أوسع هامش ممكن للمناورة السياسية. وبهذا المعنى، لا يسعى الجيش إلى إدارة صراع مع الحركة الإسلامية، بل إلى إعادة صياغة توازنات السلطة بطريقة تتيح له البقاء في موقع القيادة مهما تغيّرت التحالفات والاصطفافات.

يشكّل تصنيف الحركة الإسلامية السودانية منظمة إرهابية نقطة تحوّل مفصلية في طبيعة العلاقة التاريخية بينها وبين المؤسسة العسكرية، إذ لم يعد ممكناً استمرار الصيغة القديمة للتحالف دون كلفة سياسية داخلية وخارجية على الجيش

ومن نافلة القول؛ أن مجموعة من حلفاء الجيش، خاصة الحركات المسلحة والقوى السياسية الطامحة للسلطة، تتحرك ضمن منطق لا يقل براغماتية، إذ ترى في التحولات الجارية فرصة لملء الفراغ الذي قد ينشأ عن تراجع نفوذ الإسلاميين داخل مؤسسات الدولة. فهذه القوى تسعى إلى إعادة التموضع بالقرب من مركز القرار العسكري، ليس دعماً للجيش في معركته الراهنة، وإنما أملاً في الحصول على نصيب أكبر من السلطة المدنية في مرحلة الحرب وما بعدها، ومن ثم تتخذ مواقفها وفق حسابات انتهازية في كثير من الأحيان، حيث يتقدم هاجس اقتسام السلطة على أي مشروع وطني جامع. وفي ظل هذا المشهد، يبدو أن الصراع الدائر لا يقتصر على فك الارتباط بين الجيش والحركة الإسلامية، ولكنه يتسع ليشمل سباقاً بين قوى متعددة تسعى إلى استثمار اللحظة لإعادة تشكيل هرم السلطة المدنية بما يخدم مصالحها المباشرة.

وفي ظل هذه المعادلة الهشة، تبدو الأيام القادمة مرشحة لمزيد من التوتر داخل معسكر الجيش وحلفائه، وكذلك داخل الحركة الإسلامية نفسها، حيث ستحدد نتائج هذا الصراع الخفي شكل التحالفات السياسية والعسكرية خلال المرحلة المقبلة.

في خضمّ هذا التشابك بين الحسابات العسكرية والمناورات السياسية، يبرز السؤال الجوهري حول الموقف الصحيح من هذا الصراع، وهو موقف لا ينحاز لأيٍّ من أطرافه بقدر ما ينحاز لمبدأ إعادة تأسيس العملية السياسية على أسس جديدة. فالتجربة السودانية خلال العقود الماضية أثبتت أن التحالفات التكتيكية بين العسكريين والقوى السياسية أو الأيديولوجية لا تنتج استقراراً دائماً، بل تعيد إنتاج الأزمات في دورات متعاقبة.

لذلك فإن المدخل الحقيقي للخروج من هذه الحلقة المفرغة يتمثل في إطلاق عملية سياسية جادة تستند إلى مبادئ واضحة، في مقدمتها استبعاد حزب المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية وواجهاتهما من أي ترتيبات سياسية انتقالية، باعتبار دورهما المركزي في تقويض الدولة المدنية طوال العقود الماضية. وكذلك ينبغي إبعاد المؤسسة العسكرية وقوات الدعم السريع عن المجال السياسي والاقتصادي بصورة كاملة، مع الشروع في عملية إصلاح أمني وعسكري تقود إلى بناء جيش مهني قومي واحد يخضع للسلطة المدنية ويعكس تنوع الدولة السودانية.

في ظل هذه المعادلة الهشة، تبدو الأيام القادمة مرشَّحة لمزيد من التوتر داخل معسكر الجيش وحلفائه، وكذلك داخل الحركة الإسلامية نفسها، حيث ستحدد نتائج هذا الصراع الخفي شكل التحالفات السياسية والعسكرية خلال المرحلة المقبلة

ويتطلب هذا المسار أيضاً فك الارتباط العضوي الذي نشأ بين بعض القوى المدنية من جهة، والجيش أو الدعم السريع من جهة أخرى، بحيث تستعيد السياسة استقلالها عن السلاح. وعلى هذا الأساس يمكن الدعوة إلى عقد مؤتمر مائدة مستديرة يضم القوى المدنية بهدف صياغة مشروع وطني يؤسس لانتقال مدني ديمقراطي، ويضع نهاية لدورات الصراع على السلطة التي ظلت تحكم المشهد السوداني لعقود طويلة.

بارا: المدينة التي يحررها «الموت» ويحتلها «الخراب»

نجلاء نورين

بين إعلانات «التحرير» المتلاحقة، وزغاريد النصر الزائفة التي تطلقها الآلات الإعلامية المأجورة، تقف «بارا» المنكوبة اليوم شاهدة على عبثية حرب السودان ومآلاتها الكارثية. في بارا، سقطت الأقنعة تماماً عن مصطلح «التحرير»؛ فلم تعد له دلالة وطنية أو قيمة أخلاقية. فكلما دخلها طرف احتفل بـ«النصر» فوق أشلاء المدنيين، وكلما طرده الآخر أعلن «تطهيرها» وسط أنقاض ما تبقى من حياة! والحقيقة الوحيدة التي تعلو فوق غبار المعارك هي أن بارا لا تعرف الطرفين إلا كوجهين لعملة واحدة من اللا مسؤولية والانتهاكات، حيث صار المواطن هو الضحية الدائمة في صراع «لا ناقة له فيه ولا جمل».

قبل الخامس عشر من أبريل، كانتْ بارا مدينةً وادعة، خضراء بجنائنها التي تسر الناظرين، غنية بأهلها الطيبين، وفخيمة بتاريخها الضارب في القدم كمركز للإشعاع المعرفي والتجاري. لم تكن تعرف المشاهد العسكرية أو تدنس شوارعها فوهات بنادقهم اللعينة، لكن الجغرافيا السياسية التي فرضتها خارطة الحرب اللئيمة حوّلتها من مركز علمي وتجاري إلى «مغنم» استراتيجي يتصارع عليه جنرالات السلطة.

منذ التوغل الأول لقوات «الدعم السريع» في يونيو 2023، انفتحت أبواب الجحيم على مصراعيها؛ بدأت رحلة الشتات والنزوح المريرة، وهجرها أهلها قسراً، ولم يبقَ فيها إلا كبار السن، والذين خانتهم قواهم الجسدية أو ضاقت بهم السبل المادية، ليجدوا أنفسهم وجهاً لوجه مع آلات قتل لا ترحم، لا تميز بين من يحمل كتاباً ومن يحمل بندقية، وبين من يطلب الستر ومن يطلب التمكين.

وتكررت المأساة بملامح سريالية تقشعر لها الأبدان؛ فحين استعاد الجيش المدينة في أكتوبر الماضي، خرج من تبقى من سكانها بعفوية صادقة للاحتفال، ظناً منهم أن كابوس الانتهاكات قد انقضى للأبد، وأن شمس الأمان قد أشرقت من جديد. لكن الفرح في سودان ما بعد 15 أبريل أصبح «جريمة» عقوبتها الإعدام الميداني. لم تمر أيام حتى عاد «الجنجويد» ليعلنوا «تحريرها» من جديد، فشرعوا في حملة انتقام وحشية طالت كل من ظهر في مقاطع فيديو الاحتفالات، بذريعة «دعم الخصم». في هذه الحرب، يُحصَد السودانيون كالجراد بتهمة «الدعم» و«التعاون»، بينما الواقع المر يؤكد أن المواطن هو «العدو المشترك» الوحيد لطرفي النزاع، وهو الهدف السهل الوحيد لتصفية الحسابات السياسية والميدانية!

الحقيقة الوحيدة التي تعلو فوق غبار المعارك هي أن بارا لا تعرف الطرفين إلا كوجهين لعملة واحدة من اللا مسؤولية والانتهاكات، حيث صار المواطن هو الضحية الدائمة في صراعٍ «لا ناقة له فيه ولا جمل»

ويبلغ نفاق المنافي ذروته عندما يهلل داعمو الحرب وأبواقها من خلف شاشاتهم الدافئة في عواصم الخليج ومصر والمنافي البعيدة، بينما يعيش السوداني في الداخل جحيماً لا يوصف. المحتفلون في الخارج، الذين ضمنوا نجاة أنفسهم وذويهم، يدركون تماماً أن «وقود» هذه المحرقة هم المكلومون داخل المدن المحاصرة، ومع ذلك لا تجد إنسانيتهم حرجاً في مباركة ضياع البلاد والعباد ثمناً لانتصارات وهمية يشجعونها من بعيد، كأنها مباراة كرة قدم وليست دماءً تسيل وأعراضاً تُستباح. ولا عجب، فهذه هي الملامح الأبشع للحرب الأهلية: أن تتبخر عرى الأخوّة في الوطن، ويصبح موت «الآخر» مجرد رقم في عداد الانتصارات السياسية المتوهَّمة، وتتحول جثث الأبرياء إلى قرابين في معبد السلطة.

الملامح الأبشع للحرب الأهلية: أن تتبخر عرى الأخوّة في الوطن، ويصبح موت «الآخر» مجرد رقم في عداد الانتصارات السياسية المتوهَّمة، وتتحول جثث الأبرياء إلى قرابين في معبد السلطة

مع الدخول الأخير للجيش ومسانديه، انكشف وجه بارا الأكثر وجعاً؛ شوارع تعج بجثث بقيت لشهور تنهشها الكلاب الضالة والغربان، في مشهد يعكس سقوط القيم الإنسانية تحت أقدام العسكر. والمثير للاشمئزاز هو «سخاء» ماكيناتهم الإعلامية في المتاجرة بدماء هؤلاء الضحايا؛ فكل طرف يعرض أشلاء الأبرياء نكاية في الخصم أو طلباً لاستعطاف دولي، وكأن دماء السودانيين لم تعد لها حرمة إلا في سوق المزايدات السياسية.

وفي قلب هذا الخراب، فُجع أهل بارا بالعثور على جثة الشابة التقية «أمل محمد موسى» وابنها حافظ القرآن «محمد طارق ضو البيت»، ليُسدل الستار على انتظار مؤلم لأسرتهما بوجع لا يندمل. وغصة المدينة الكبرى لا زالت تكمن في مصير الأستاذ «النذير فرح سليمان»؛ ذلك الطود الشامخ الذي أضاء ليل بارا بمصابيح العلم، وخرّج أجيالاً رفعت اسم المدينة عالياً في المحافل. إن غياب «النذير» منذ أكتوبر الماضي هو اغتيالٌ للرمزية الأخلاقية التي مثلها في وجدان طلابه ومحبيه. لقد غاب الرجل الذي كان يرى في القلم سيفاً، وفي المعرفة حربة، ليترك مكانه فارغاً موحشاً يملؤه أزيز الرصاص وصمت القبور. إن اختفاءه هو الإدانة الكبرى لهذه الحرب التي تستهدف العقل قبل الجسد، والمنارة قبل المتراس.

إن ما يحدث في بارا ليس «تحريراً» كما يزعمون، بل هو «احتلال الخراب» واستيطان الموت. إن الطرفين يتصارعان اليوم على أطلال مدينة، ويحاولان حكم شعب لم يبقَ منه سوى الأنين والحسرات.

لكن، ليسمع الطغاة والجنرالات: إن المدن التي تُبنى على أشلاء الضحايا الأبرياء لا تسكنها إلا اللعنات، وإن الانتصارات المتوهمة لن تصبح حقيقة. ولن تُحرر بارا بتبادل المواقع بين بندقية وأخرى، بل ستتحرر حين يدرك السودانيون أن عدوهم الأول هو «عقلية الغنيمة» التي تحول الوطن إلى إقطاعية عسكرية. وستبقى دماء الأبرياء ديناً في أعناق القتلة، وعدالة السماء وإن أبطأت، فإنها لا تُخطئ القصاص ممن جعلوا من بيوتنا مقابر، ومن أحلامنا رماداً.

حصر وتجميد أصول جماعة الإخوان المسلمين السودانية:

مقاربة واقعيــة في ظــل اقتصــاد الحــرب

بروفيسور/
حسن بشير محمد نور

تتصاعد في الآونة الأخيرة الدعوات المطالبة بحصر الأصول والأموال التي تمتلكها جماعة الإخوان المسلمين السودانية في دول وبنوك العالم والعمل على استردادها. ورغم وجاهة هذه الدعوات من حيث المبدأ، فإن التعامل معها يتطلب قدراً كبيراً من الواقعية السياسية والقانونية، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها السودان نتيجة الحرب وتدهور مؤسسات الدولة.

محدودية إمكانية الاسترداد في الظروف الحالية

من الناحية العملية، تصعب المطالبة باسترداد تلك الأموال في المرحلة الراهنة. فالدولة السودانية تعاني حالياً من أزمة مؤسسية عميقة، كما تواجه الحكومة القائمة اتهامات بوجود صلات مع تلك الجماعة. إضافة إلى ذلك، تعاني مؤسسات الدولة من مظاهر الفساد الهيكلي وضعف الحوكمة، فضلاً عن وجود مسؤولين اقتصاديين كبار خاضعين لعقوبات دولية في مقدمتهم وزير المالية نفسه.

وفي ظل هذه الأوضاع، يصبح من المشروع طرح عدد من الأسئلة الجوهرية: من هي الجهة التي يمكن أن تستجيب لمطالب استرداد تلك الأصول؟ ومن هي السلطة التي تملك الأهلية القانونية والسياسية لتقديم تلك المطالب أمام المؤسسات المالية الدولية؟ ولأي مؤسسات داخل السودان ستُسترد تلك الأموال؟ وكيف سيتم التصرف فيها بعد استعادتها؟.

اقتصاد الحرب وتعقيدات الشرعية

تزداد هذه الإشكاليات تعقيداً في ظل اقتصاد الحرب الذي يهيمن على الواقع السوداني حالياً، حيث تتراجع معايير الشفافية والمساءلة، وتضعف القدرة المؤسسية للدولة. وفي مثل هذا السياق، قد تواجه أي محاولة لاسترداد الأصول تساؤلات جدية من قبل المجتمع الدولي حول الجهة التي تملك الشرعية، والقدرة المؤسسية لإدارة تلك الموارد بعد استعادتها.

أي محاولة لاسترداد الأصول قد تواجه تساؤلات جدية من قبل المجتمع الدولي حول الجهة التي تملك الشرعية والقدرة المؤسسية لإدارة تلك الموارد بعد استعادتها

مقاربة أكثر واقعية

انطلاقاً من هذه الاعتبارات، يبدو أن المقاربة الأكثر واقعية في هذه المرحلة لا تتمثل في المطالبة الفورية باسترداد تلك الأموال، وإنما في الدعوة إلى حصرها وتدقيقها وتجميدها لدى المؤسسات المالية المعنية إلى حين استقرار الأوضاع في السودان.

فقيام حكومة تتمتع بالرشد السياسي والمصداقية والثقة الداخلية والخارجية سيشكل شرطاً أساسياً لبدء عملية قانونية ومؤسسية منظمة لاسترداد تلك الأصول وإدارتها بصورة شفافة تخدم مصالح الشعب السوداني.

إن المطالبة بحصر وتجميد الأصول في هذه المرحلة تمثل خياراً عملياً يوازن بين ضرورة حماية تلك الأموال من التصرف فيها وبين تجنب الدخول في عملية استرداد معقدة تفتقر حالياً إلى الأساس المؤسسي والشرعي اللازم لنجاحها. وعندما يستعيد السودان استقراره وتستعيد مؤسساته شرعيتها، يمكن عندها الانتقال إلى مرحلة استرداد تلك الأصول وإدارتها في إطار قانوني ومؤسسي واضح.

بين فقه التقية وتصدع المعسكر:

ماذا يعني تصنيف «إخوان السودان» تنظيماً إرهابياً؟

وضاح شرف الدين

لم يكن بيان وزارة الخارجية السودانية بشأن تصنيف ما يسمى بـ«إخوان السودان» تنظيماً إرهابياً حدثاً عادياً في سياق الحرب الدائرة، بل كان مؤشراً سياسياً عميق الدلالة على تحولات تجري داخل معسكر الإسلاميين نفسه. فالمسألة لا تتعلق فقط بقرار دولي، بل بارتدادات داخلية بدأت تظهر في خطاب رموز الحركة الإسلامية وأقلامها الإعلامية، ومن بينها مقال الصحفي الهندي عز الدين الذي حاول تصوير البيان باعتباره «هزيمة وخضوعاً» للولايات المتحدة.

لكن القراءة السياسية الهادئة تكشف أن ردود الفعل الغاضبة هذه ليست سوى انعكاس لحالة قلق حقيقي داخل المعسكر الإسلامي، الذي يواجه لأول مرة احتمال تحوله من فاعل سياسي إلى عبء قانوني وأمني على الدولة التي يدّعي الدفاع عنها.

القرار الدولي: من السياسة إلى القانون

حين يُصنّف تنظيم ما إرهابياً، فإن الأمر لا يقف عند حدود البيانات السياسية. فالتصنيف يفتح باباً واسعاً من الإجراءات القانونية والمالية والدبلوماسية، تشمل تجميد الأصول، وملاحقة الشبكات المالية، ومنع السفر، وفرض قيود على كل من يتعامل مع التنظيم أو يدعمه.

وفي حالة الحركة الإسلامية السودانية، فإن هذا التحول يضرب جوهر البنية التي قامت عليها طوال عقود: شبكات المال، والجمعيات، والشركات، والمنابر الإعلامية، والعلاقات الخارجية.

فالتنظيم الذي ظل يعمل في المنطقة الرمادية بين الدولة والتنظيم، يواجه الآن احتمال أن يتحول إلى ملف أمني دولي، لا مجرد خلاف سياسي داخلي.

بيان الخارجية: لغة مزدوجة

اللافت في بيان الخارجية السودانية أنه جاء بلغة يمكن وصفها بأنها لغة توازنٍ أو تقيّةٍ سياسية. فالبيان لم يدخل في مواجهة مباشرة مع القرار الدولي، لكنه في الوقت نفسه حاول إبقاء مساحة خطابية تتحدث عن «إدانة جميع أشكال الإرهاب» وتطالب بتصنيف قوات الدعم السريع أيضاً.

هذه الصيغة ليست صدفة، بل تعكس مأزق السلطة في بورتسودان: فهي من جهة لا تستطيع تحدي المجتمع الدولي في لحظة عزلة شديدة، ومن جهة أخرى لا تستطيع الاصطدام المباشر بالحركة الإسلامية التي تمسك بجزء مهم من البنية العسكرية والسياسية للنظام.

بعبارة أخرى: البيان كان محاولة للسير فوق حبل مشدود بين الخارج والداخل.

تصدع داخل المعسكر الإسلامي

الردود الغاضبة التي ظهرت في بعض المنابر الإعلامية المحسوبة على الإسلاميين تكشف عن بداية تصدع داخل المعسكر نفسه.

فهناك ثلاثة اتجاهات بدأت تتشكل:

1. تيار صدامي

يرى أن على السلطة رفض القرار الدولي بالكامل واعتباره تدخلاً في السيادة.

2. تيار براغماتي داخل الدولة

يدرك أن الاستمرار في حماية الحركة الإسلامية قد يعرّض السودان لعزلة وعقوبات أوسع.

3. تيار انتهازي إعلامي

يحاول استثمار الخطاب الشعبوي ضد أمريكا وإسرائيل لتغطية المأزق السياسي الحقيقي.

وهنا يصبح الغضب الإعلامي مفهوماً: فالتصنيف لا يهدد التنظيم فقط، بل يهدد شبكة المصالح التي نشأت حوله خلال عقود.

أزمة «الأقلام الارتزاقية»

من أكثر ما يكشفه الجدل الحالي هو مأزق ما يمكن تسميته بـ«اقتصاد الدعاية السياسية».

فعدد كبير من الكتاب والمنابر الإعلامية ارتبط وجودهم المالي والمهني بوجود الحركة الإسلامية في السلطة أو في قلب المشهد السياسي. وحين يبدأ هذا الوجود في الاهتزاز، يصبح الخطاب أكثر حدة وعصبية.

لذلك نرى لغة تعبئة عاطفية تقوم على ثلاث ثيمات متكررة:

- الحديث عن «السيادة الوطنية»
- شيطنة الولايات المتحدة وإسرائيل
- تصوير الحركة الإسلامية كقوة وطنية تقود «معركة الكرامة»

لكن هذه اللغة تخفي حقيقة أبسط: أن التنظيم الذي حكم السودان ثلاثين عاماً ترك وراءه دولة منهكة، واقتصاداً منهاراً، وحروباً أهلية انتهت بانفصال الجنوب ثم الحرب الحالية.

نهاية مرحلة

القرار الدولي لا يعني بالضرورة نهاية الحركة الإسلامية فوراً، لكنه يعني نهاية مرحلة تاريخية.

مرحلة كانت فيها الحركة قادرة على العمل في ثلاثة مستويات في الوقت نفسه:

- كتنظيم أيديولوجي
- كشبكة مصالح اقتصادية
- كقوة داخل الدولة

أما الآن، فإن هذه المستويات بدأت تنفصل عن بعضها.

فالدولة تحاول التكيف مع الواقع الدولي،

والتنظيم يحاول الدفاع عن نفسه،

والشبكات الإعلامية تحاول الحفاظ على مصادر رزقها.

السودان بين الدولة والتنظيم

المشكلة الأعمق التي يكشفها الجدل الحالي هي السؤال القديم الذي لم يُحسم منذ استقلال السودان: هل الدولة ملك للمجتمع، أم أداة بيد تنظيم سياسي؟

الحركة الإسلامية طوال عقود تعاملت مع الدولة باعتبارها امتداداً للتنظيم.

لكن حين تبدأ الدولة نفسها في الابتعاد عنها تحت ضغط الواقع الدولي، يظهر التوتر بوضوح.

وهنا يصبح الغضب الإعلامي مفهوماً:

فهو ليس دفاعاً عن السيادة كما يُقال،

بل تعبير عن خوف من فقدان النفوذ.

ما بعد التصنيف

المستقبل القريب سيحدد إن كان هذا القرار مجرد محطة عابرة في سياق الحرب، أم بداية تفكك أوسع لمعسكر الإسلاميين. لكن المؤكد أن معادلة السلطة في السودان تتغير.

فالمرحلة القادمة لن تُحسم بالشعارات أو المقالات الغاضبة، بل بميزان أكثر قسوة:

ميزان القانون الدولي،

والاقتصاد،

ومدى قدرة أي قوة سياسية على الاندماج في دولة طبيعية لا تُدار بعقلية التنظيم.

وعند تلك النقطة تحديداً، سيتضح إن كان معسكر «الكيزان» قادراً على التحول إلى فاعل سياسي طبيعي..

أم أنه سيدخل، كما دخلت قبله حركات أيديولوجية كثيرة في التاريخ: مرحلة الانكماش والانقسام.

مارك روبيو

القراءة السياسية الهادئة تكشف أن ردود الفعل الغاضبة هذه ليست سوى انعكاس لحالة قلق حقيقي داخل المعسكر الإسلامي، الذي يواجه لأول مرة احتمال تحوله من فاعل سياسي إلى عبء قانوني وأمني على الدولة التي يدّعي الدفاع عنها

السودان في مفترق الطرق.. الخليج عمق وإيران عزلة

محمد هاشم محمد الحسن

في قلب التحولات الزلزالية التي تضرب أركان الشرق الأوسط حالياً، يبرز الوضع السوداني كأحد أكثر الملفات هشاشة وتأثراً بالارتدادات الجيوسياسية العنيفة، وذلك نتيجة لسلسلة من الحسابات الخاطئة التي ورَّطت المؤسسة العسكرية في صراعات تتجاوز حدود المنطق الوطني السليم. ويبدو أن قيادة الجيش السوداني تجد نفسها اليوم في مواجهة استحقاق تاريخي مرير، ستدفع ثمنه غالياً بسبب الانسياق خلف حماقة تنظيم الكيزان الذي أثبت عبر تاريخه الممتد عجزاً بنيوياً عن قراءة التحولات الدولية، أو الاستفادة من دروس التاريخ القريبة، مما جعل الدولة السودانية مجرد حقل تجارب لمشاريع أيديولوجية فاشلة.

إن ما نشهده اليوم ليس سوى استنساخ مشوه لتجارب مريرة مرت بها المنطقة، ولعل أبرزها تجربة حربَي العراق والكويت التي دفع فيها النظام ثمن الأصطفاف الأعمى خلف أوهام الزعامة الزائفة، حيث أضاع الكيزان حينها بوصلة المصالح الوطنية وساروا خلف شعارات أدت في النهاية إلى عزلة دولية خانقة ودمار شامل. واليوم يعيد هذا التنظيم الكرة مرة أخرى عبر دفع الدولة نحو اصطفاف استراتيجي خاطئ، والرهان على حصان طروادة في صراع المحاور الإقليمية، مما يضع سيادة البلاد ومستقبلها في مهب الريح ويحول السودان إلى ورقة مقايضة رخيصة في صراعات كبرى لا ناقة للسودانيين فيها ولا جمل، بل هي مغامرة انتحارية تهدف فقط لتأمين بقاء التنظيم في السلطة ولو على أنقاض الوطن.

وبالنظر إلى حقائق الجغرافيا السياسية ودروس التاريخ العميقة، نجد أن المصالح الوطنية العليا تفرض على السودان أن تظل بوصلته متجهة بوضوح نحو تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع دول الخليج العربي، فهي التي تمثل العمق الحقيقي والأمن القومي والاقتصادي للسودانيين، وتربطنا بها أواصر المصير المشترك والمصالح المتبادلة المستقرة. ملايين السودانيين يعيشون ويعملون في السعودية والإمارات وقطر، وتحويلاتهم المالية تشكل شرياناً أساسياً للاقتصاد الوطني. حجم التبادل التجاري مع الخليج يقدِّر بمليارات الدولارات سنوياً، بينما لا تقدم إيران سوى وعود أيديولوجية ومشاريع عسكرية مشبوهة.

إيران لا تدخل دولة إلا وتترك وراءها انقساماً اجتماعياً وميليشيات مذهبية. من العراق إلى لبنان واليمن، سجلها واضح هو تفتيت النسيج الوطني لصالح أجندة ضيقة. هل يحتاج السودان، وهو يواجه حرباً أهلية وانهياراً اقتصادياً، إلى إضافة عبء جديد؟ الانحياز لطهران لن يجلب سوى عزلة دولية جديدة، وحرمان السودان من الدعم الخليجي والدولي الذي يحتاجه للبقاء.

إن هذا التخبُّط السياسي الذي يقوده الكيزان يعكس حالة من الانفصال عن الواقع، حيث يحاولون تسويق أوهام النصر في معارك وهمية، بينما الواقع يشير إلى أن المنطقة تعيد رسم ملامحها وفق توازنات جديدة لن يكون فيها مكان للمشاريع التوسعية أو الأنظمة التي تقتات على الأزمات. إن هذه اللحظة الراهنة لا تمثل مجرد أزمة عابرة أو منعطف سياسي تقليدي، بل هي مفترق طرق تاريخي وحاسم يتطلب شجاعة في اتخاذ القرار وتصحيح المسار قبل فوات الأوان.

فإذا ما استطاع السودانيون استثمار حالة الصمود الشعبي المذهلة، وفهم طبيعة التغيرات الكبرى التي تعيد تشكيل المنطقة بصورة صحيحة وواقعية، فإننا سنكون أمام فرصة ذهبية لا تتكرر لاقتلاع جذور مشروع الكيزان من أرض السودان بصفة نهائية. إن وعي الشعب السوداني بطبيعة هذا التحالف الانتحاري الذي يقوده التنظيم سيمهد الطريق بالضرورة لنهاية عهد العزلة والارتهان للمشاريع العابرة للحدود، وبداية مرحلة التأسيس لدولة مدنية حديثة تنتمي لمحيطها الطبيعي، وتضع مصالح المواطن السوداني وأمنه القومي فوق كل اعتبار أيديولوجي أو حزبي ضيق.

إنها لحظة مفترق طرق، وعلى القوى المدنية اليوم استثمار حقيقة أن المنطقة مقبلة على تغيرات جذرية بعد حرب إيران، وأن الإسلام السياسي بات تحت المجهر الدولي والإقليمي، والتحرك بذكاء للاستفادة من القرارات الدولية والأمريكية الأخيرة التي تضيق الخناق على الكيزان. كما يجب إعلاء صوت الإدانة للاستهداف الإيراني الغاشم لدول الخليج، لقطع الطريق على أي محاولة لربط السودان بهذا المحور المنبوذ. إذا أحسنت قراءة هذه التغيرات، ستكون هذه المرحلة هي البداية الحقيقية لنهاية عهد الكيزان واقتلاع مشروعهم الذي عزل السودان عن محيطه الطبيعي لسنوات طويلة.

اليوم يعيد هذا التنظيم الكرة مرة أخرى عبر دفع الدولة نحو اصطفاف استراتيجي خاطئ، والرهان على حصان طروادة في صراع المحاور الإقليمية، مما يضع سيادة البلاد ومستقبلها في مهب الريح ويحول السودان إلى ورقة مقايضة رخيصة في صراعات كبرى

الجيش السوداني والحركة الإسلامية:

مسار التداخل وأزمة الدولة

صفاء الزين

الأزمة السودانية الراهنة مرتبطة بتاريخ طويل من التداخل بين المؤسسة العسكرية والحركة الإسلامية، وهو تداخل أعاد تشكيل الدولة خلال العقود الماضية في نوفمبر 1958م ومايو 1969م ويونيو 1989م ونوفمبر 2021م، وأثَّر بعمق في طبيعة السلطة وموقع الجيش داخل النظام السياسي.

القوات المسلحة في الدول الحديثة مؤسسة وطنية تقوم بوظيفة حماية الدولة من التهديدات الخارجية، والعمل تحت سلطة سياسية مدنية منتخبة، وهذا النموذج لم يترسخ في السودان بصورة مستقرة منذ الاستقلال، حيث ظل الجيش لاعبًا سياسيًا مباشرًا، وتدخَّل في السلطة عبر سلسلة من الانقلابات العسكرية، وأصبح عنصرًا حاسمًا في تحديد مسار الدولة.

التحول الأكثر تأثيرًا حدث مع انقلاب يونيو 1989م، الذي قاد إلى وصول الحركة الإسلامية إلى السلطة عبر الجيش. أعاد ذلك الانقلاب تشكيل الدولة ومؤسساتها الأمنية والعسكرية، وخلال تلك المرحلة جرى إدخال عناصر الحركة الإسلامية إلى مفاصل مؤثرة داخل المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، وارتبطت عملية الترقي والنفوذ داخل بعض تلك المؤسسات بشبكات الولاء السياسي والتنظيمي ما عرف بـ«التنظيم الخاص» في الجيش والأجهزة النظامية.

امتد هذا التأثير لثلاثة عقود، وتكوَّنت خلاله شبكات معقدة من المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية، هذه الشبكات تجاوزت حدود الحكومة التنفيذية، ووصلت إلى قطاعات واسعة من مؤسسات الدولة، الأمر الذي جعل الفصل بين المؤسسة العسكرية والإرث السياسي للحركة الإسلامية مهمة صعبة بعد سقوط نظام عمر البشير في عام 2019م.

بعد الثورة برزت فرصة لإعادة تعريف العلاقة بين الجيش والسياسة. المؤسسة العسكرية التي تولت إدارة المرحلة الانتقالية نشأت داخل البنية التي تشكلت خلال سنوات حكم النظام السابق، وهذا الإرث انعكس في مسار الانتقال السياسي، وفي طبيعة العلاقة بين المكون العسكري والقوى المدنية.

خلال المرحلة الانتقالية برز عبد الفتاح البرهان قائدًا للمؤسسة العسكرية ورئيسًا للمجلس العسكري، ومن بعده مجلس السيادة الانتقالي. جاءت قيادته في لحظة تاريخية شهدت صراعًا حادًا حول مستقبل السلطة في السودان، وتشكل موقعه داخل المؤسسة العسكرية عبر سنوات طويلة في بنية الجيش التي تطورت خلال فترة حكم النظام السابق، وهو واقع أثَّر في مسار العلاقة بين الجيش والقوى المدنية.

اتجه المسار السياسي لاحقًا نحو استمرار الدور السياسي المباشر للمؤسسة العسكرية، وجاء انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر 2021م ليعيد الجيش إلى موقع السلطة التنفيذية، ويوقف مسار الانتقال المدني الذي بدأ بعد الثورة.

أظهرت التطورات السياسية اللاحقة استمرار حضور شبكات الحركة الإسلامية داخل مؤسسات الدولة، بما في ذلك بعض مفاصل المؤسسة العسكرية والأمنية، وكانت التنظيمات السياسية التي حكمت لفترات طويلة تعيد ترتيب حضورها عبر مؤسسات الدولة وشبكات المصالح القائمة.

في الفكر السياسي والعسكري طرح المنظّر العسكري البروسي كارل فون كلاوزفيتز فكرة أصبحت من أكثر العبارات تداولًا في تحليل الصراعات، حين قال: «الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى». هذه الفكرة تكشف ما يحدث عندما تتداخل المؤسسة العسكرية مع مشروع سياسي، حيث تتحول القوة المسلحة إلى امتداد مباشر للصراع على السلطة داخل الدولة، وتتلاشى الحدود بين القرار العسكري والقرار السياسي، ويصبح استخدام القوة جزءًا من إدارة التوازنات السياسية.

الانقلاب أعاد تشكيل الدولة ومؤسساتها الأمنية والعسكرية، وخلال تلك المرحلة جرى إدخال عناصر الحركة الإسلامية إلى مفاصل مؤثرة داخل المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، وارتبطت عملية الترقي والنفوذ داخل بعض تلك المؤسسات بشبكات الولاء السياسي والتنظيمي ما عرف بـ«التنظيم الخاص» في الجيش والأجهزة النظامية

المشهد السياسي السوداني اليوم يعكس آثار هذا التداخل بوضوح؛ استمرار حضور المؤسسة العسكرية في مركز السلطة يضعف قدرة المؤسسات المدنية على إدارة المرحلة السياسية، ويجعل عملية بناء الدولة أكثر تعقيدًا. لذلك يرتبط النقاش حول مستقبل السودان بصورة مباشرة بإعادة تحديد موقع الجيش داخل النظام السياسي، وحين تتحول المؤسسة العسكرية إلى لاعب سياسي دائم، تصبح الدولة نفسها ساحة للصراع على السلطة.

التجارب الدولية تشير إلى أن استقرار الأنظمة السياسية يعتمد على خضوع القوات المسلحة لسلطة مدنية دستورية، وفصلها عن النشاط الحزبي والاقتصادي، وبناء عقيدة عسكرية قائمة على حماية الدستور والنظام الديمقراطي

إن الأزمة الحالية تعكس خللًا عميقًا في بنية الدولة أكثر من كونها صراعًا عابرًا بين فاعلين سياسيين، لأن الدولة منذ الاستقلال واجهت اختلالات كبيرة في توزيع السلطة والثروة والتمثيل السياسي، وتحولت المؤسسة العسكرية تدريجيًا إلى أداة لإدارة هذه الاختلالات بالقوة، بدل معالجتها عبر نظام سياسي ديمقراطي مستقر.

ارتباط هذه البنية بمشروع سياسي ذي طابع أيديولوجي عمّق الأزمة. أصبحت المؤسسة العسكرية لاعبًا سياسيًا رئيسيًا يحمل تصورات محددة حول طبيعة الدولة والهوية والسلطة، وهذا الواقع أضعف المؤسسات المدنية وقلَّص قدرة النظام السياسي على التطور نحو نموذج ديمقراطي مستقر.

لذلك فإن مستقبل السودان يتوقف بدرجة كبيرة على قطع هذا الحبل السري بين العسكر والأيديولوجيا، وإعادة تعريف العلاقة بين الجيش والدولة. تشير التجارب الدولية إلى أن استقرار الأنظمة السياسية يعتمد على خضوع القوات المسلحة لسلطة مدنية دستورية، وفصلها عن النشاط الحزبي والاقتصادي، وبناء عقيدة عسكرية قائمة على حماية الدستور والنظام الديمقراطي.

ولأن السودان يواجه اليوم أحد أسئلته التأسيسية الكبرى، كسؤال شكل الدولة وطبيعة العلاقة بين السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية، والإجابة عن هذا السؤال ستحدد شكل الدولة السودانية لعقود قادمة.

العدوان الأمريكي الإسرائيلي على إيران
لماذا غابت المبدئية في الدفاع عن القانون الدولي؟

إبراهيم حمودة
- صحفي وناقد

في العام 2015 وبمناسبة مرور 70 عاماً على الحرب العالمية الثانية أجرت صحيفة هولندية سلسلة لقاءات صحفية مع المحاربين القدامى من الأمريكان الذين ما يزالون على قيد الحياة وقتها وقد تقدم بهم العمر، من أجل استخلاص العبر التي خرجوا بها من الحرب. أذكر أن أهم مقولتين علقتا بذهني من محارب قديم أبيض وآخر من أصول آفرو أمريكية، وكان لا يسمح لهم وقتها بالقتال جنباً إلى جنب في الجيش بسبب سياسات التفرقة الأمريكية في ذلك الوقت.

قال العسكري الأبيض إن الناس العاديين ينظرون للجنود كأبطال وإلى الحرب كميدان نبيل من أجل الدفاع عن الوطن ومصالحه، ويضيف: «لكن في الحقيقة الحرب عبارة عن وحل وطين وجثث مشوهة ورائحة دماء ودخان وعرق ودموع، لا شيء بطولي في الحرب ولا مجد لها إطلاقاً».

أما العسكري الآفرو أمريكي فيقول: «علمتني الحرب ألا أتوقع أي خير من البشرية مهما بدت حضارتنا الحالية متمسكة بالقيم العليا التي تدعو لصيانة حقوق الإنسان الأساسية وإلى سيادة الدول وإلى ضرورة السلام».

«علمتني الحرب ألّا أتوقع أي خير من البشرية مهما بدت حضارتنا الحالية متمسكة بالقيم العليا التي تدعو لصيانة حقوق الإنسان الأساسية وإلى سيادة الدول وإلى ضرورة السلام»

هؤلاء المقاتلون القدامى قدموا من أمريكا، تحملهم السفن وسيارات الجيب وزحفوا من بلجيكا وهولندا إلى أن دخلوا باريس التي خرج منها الألمان أذلة تطاردهم الشتائم واللعنات مجردين من الأسلحة، سمحوا لهم وقتها باستخدام الدراجات من باب التسامح. عندها أجمع العالم على أنها ستكون آخر الحروب، ليتم إنشاء هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، نادي القوى العسكرية النووية الكبرى.

ولكن سرعان ما انزلقت أمريكا في حرب فيتنام في الستينات، ثم تدخلت في العراق في التسعينات بدعوى امتلاكه أسلحة دمار شامل ثبت لاحقاً عدم وجودها، ثم في ليبيا، وأخيراً في أفغانستان قبل أن تسلمها لطالبان مرة أخرى طواعية.. كل هذه التدخلات لم ينتج عنها تغيير ديمقراطي وفتح الباب أمام الفوضى والتفكك وهو تاريخ يعلمه الجميع.

حين وصل ترامب للبيت الأبيض أعلن أنه سيعتني بأمريكا تحت شعار «أمريكا أولاً»، وأبدى عدم رغبته في أي تدخل عسكري أو إرسال جنود أمريكان للخارج. ولكن الوعود شيء والواقع الجيوبوليتيكي ومصالح أمريكا الاقتصادية شيء آخر. سرعان ما أقدمت إدارة ترامب على مهاجمة فنزويلا وأخذت رئيسها أسيراً بزعم أنه ديكتاتور يمارس القمع على شعبه. والآن جاء الدور على إيران.. الأمر الذي يشكل نسقاً لا تخطئه العين من ليبيا والعراق وفنزويلا انتهاء بإيران، نسق يرتبط بالنفط واحتياطاته.

ترامب وإدارته الحالية البيضاء المسيحية المتعصبة ليست هي المأساة الماثلة أمامنا، ولكن المأساة تكمن في موقف المجتمع الدولي ككل ممثلاً في هيئاته وأجسامه المختلفة مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وبقية مفوضيات الأمم المتحدة المعنية بالحقوق وبالسلام العالمي. صمت العالم إعلان عن موت القانون الدولي.

في كامل القارة الأوروبية لم يفتح الله على أي رئيس دولة أو رئيس حكومة باستنكار الخرق الفضائحي للقانون الدولي والاعتداء على دولة ذات سيادة طبعاً باستثناء غير رئيس وزراء الإسباني سانشيز الذي استنكر الاعتداء ووصفه بأنه عمل متهور وليس لأحد مصلحة فيه.

الأمين العام لحلف الناتو مارك روتا، قال إن الحلف يقف خلف أمريكا حربها مع إيران. وهو موقف تعرض للكثير من الانتقادات ووصف بأنه مداهنة واضحة للرئيس ترامب. الدول الأوروبية لديها عقدة ولاء لأمريكا لمساهمتها مرتين في إنقاذ أوروبا من حربين عالميتين.

ثم بسبب الاقتصاد والتخوف من غضب أمريكا وعقوباتها، إذ لا تستطيع طائرة واحدة من المقاتلات الأمريكية التي تتسلح بعها معظم الدول الأوروبية من الطيران دون السوفت وير الأمريكي. إضافة للعقوبات الاقتصادية والتعرفات الجمركية التأديبية التي يشهرها ترامب في وجه الجميع.

أوروبا خائفة من أمريكا، ولكن محللون استراتيجيون وعلماء اقتصاد يقولون بأن هذا الخوف غير مبرر وأوروبا مجتمعة ستكون أقوى كثيراً من أمريكا أو على الأقل نداً لها.. وأن أمريكا هي الخاسرة في حرب اقتصادية مع أوروبا.

بالعودة لواقعنا وحربنا الدائرة الآن في السودان والدور الأمريكي لوضع حد لها، نرى أن ردود الفعل على العدوان الأمريكي على إيران ملتوية وضعيفة لدرجة مخجلة. وأي سياسي عاقل كان سيفضل الصمت بدلاً عن قول نصف الحقيقة أو ابتلاعه أمام الشهود.

لم يجرؤ فريق واحد أو جهة على إدانة العدوان من حيث المبدأ، وتنوعت ردود الفعل الانتقائية بإدانة العدوان الإيراني على دول الخليج، والسكوت عن الدور الإسرائيلي العنجهي في المنطقة طبعا. بل ويذهب بعض البراغماتيين الكارهين لحكومة بورتسودان وإيران الداعمة لهذه الحكومة في جرائمها، إلى تأييد إسرائيل والدعوة لتوثيق العلاقات معها، الأمر الذي يعبر عن مدى المتاهة التي نعيشها الآن.

مفهوم أن العديد من القوى السياسية والمدنية تعتمد بشكل أو بآخر على الدعم الأمريكي، وعلى التلويح الأمريكي بالتدخل لوضع حد لهيمنة العسكر والإسلاميين على مقاليد الأمور، ولكن أن تتم ترجمة هذه الوعود إلى واقع عملي أمر مشكوك فيه ونسبة تحقيقه ضعيفة جداً. كما أن التغاضي عن الانتهاكات الفظيعة للقانون الدولي التي ترتكبها أمريكا لا تجعل القوى التي تعتمد على هذا النظام وتداهنه تتمتع بأي مصداقية فيما يتعلق باحترامها لمبدأ سيادة القانون وجديتها تجاه بناء دولة الحريات والقانون والمؤسسات في السودان.

التغاضي عن الانتهاكات الفظيعة للقانون الدولي التي ترتكبها أمريكا لا تجعل القوى، التي تعتمد على هذا النظام وتداهنه، تتمتع بأي مصداقية فيما يتعلق باحترامها لمبدأ سيادة القانون وجديتها تجاه بناء دولة الحريات والقانون والمؤسسات في السودان

المشكلة الماثلة الآن كما يقول كثير من المحللين وأساتذة القانون لا تكمن في القانون الدولي بحد ذاته، ولكن في الدول وتعاملها مع هذا القانون. ففي الوقت الذي تدير فيه القوى العسكرية الكبرى ظهرها للقانون الدولي في الصراع من أجل تحقيق مصالحها، فعلى الدول الأخرى الأضعف مثل حالتنا محاولة تعزيز دور القانون الدولي في حل النزاعات وهي الكلفة الأرخص دائماً بدلاً عن الحرب والمواجهات العسكرية.

اقتصاد المخدرات في السودان

عندما تتحول الحرب إلى سوق مفتوحة للجريمة المنظمة

لواء شرطة (م) د.
عصام الدين عباس أحمد
مستشار نظم وتكنولوجيا تحليل البيانات

مع انهيار منظومة الأمن والرقابة الحدودية، وتفكك مؤسسات الدولة، وظهور اقتصاد حرب يعتمد على الموارد غير الرسمية، أصبحت تجارة المخدرات إحدى المكونات المتنامية في الاقتصاد الموازي في السودان

مقدمة

لم يعد السودان مجرد ممر عبور تقليدي لشحنات المخدرات غير المشروعة بين مناطق الإنتاج وبين أسواق الاستهلاك في الشرق الأوسط وأوروبا كما كان في السابق. فالحرب التي اندلعت في أبريل 2023 أدت إلى تحول نوعي في طبيعة هذا النشاط الإجرامي، حيث بدأت البلاد تتحول تدريجياً إلى بيئة إنتاج ناشئة للمخدرات الاصطناعية، خاصة الكبتاغون والميثامفيتامين، إلى جانب استمرار انتشار الترامادول والقنّب الهندي المعروف محلياً باسم البنقو.

هذا التحول لم يكن مفاجئاً. فالنزاعات المسلحة الطويلة غالباً ما تخلق بيئات مثالية لنمو الاقتصادات غير المشروعة. ومع انهيار منظومة الأمن والرقابة الحدودية، وتفكك مؤسسات الدولة، وظهور اقتصاد حرب يعتمد على الموارد غير الرسمية، أصبحت تجارة المخدرات أحد المكونات المتنامية في الاقتصاد الموازي في السودان.

تشير تقارير ميدانية إلى اكتشاف ما لا يقل عن 19 معمل تصنيع للمخدرات بين عامي 2015 و2025، مع تركز معظمها بعد اندلاع الحرب. كما ارتفعت القدرة الإنتاجية لبعض هذه المعامل من نحو 7200 حبة كبتاغون في الساعة عام 2023 إلى ما يقارب 100 ألف حبة في الساعة بحلول عام 2025. وفي يناير 2026 تم ضبط نحو نصف طن من الميثامفيتامين قبالة ساحل البحر الأحمر، في مؤشر على اتساع نطاق هذه الشبكات.

يسعى هذا المقال إلى تحليل اقتصاد المخدرات في السودان ضمن إطار اقتصاد الحرب، واستكشاف العلاقة بين النزاع المسلح والجريمة المنظمة، إضافة إلى طرح مقاربة سياساتية متعددة الأبعاد للتعامل مع هذه الظاهرة.

اقتصاد الحرب: الإطار الحاكم للنشاط غير المشروع

في سياق النزاعات المسلحة، يظهر ما يُعرف بـ«اقتصاد الحرب»، وهو نمط اقتصادي يعتمد على الأنشطة غير الرسمية وغير المشروعة بدلاً من الاقتصاد الإنتاجي التقليدي. وخلافاً لاقتصادات الحرب التقليدية التي تعتمد على تعبئة الدولة للإنتاج العسكري، فقد أدى استمرار الحرب إلى تحول بنيوي في اقتصاديات الحرب السودانية، حيث أصبحت الموارد غير الرسمية المصدر الرئيسي للتمويل لدى العديد من المليشيات المسلحة. ويشمل ذلك:

- السيطرة على الموارد الطبيعية، خاصة الذهب
- التجارة غير الرسمية والتهريب عبر الحدود
- الجبايات القسرية عند نقاط التفتيش
- الأنشطة الإجرامية مثل الاتجار بالبشر والمخدرات والسلاح

الأمر الذي جعل هذا النشاط في السودان أقرب إلى ما يمكن وصفه بالاقتصاد المفترس (Predatory Economy)، حيث تصبح الحرب نشاطاً اقتصادياً مربحاً لبعض الأطراف، مما يخلق حوافز قوية لاستمرار الصراع.

بدأت تجارة المخدرات تشكل ركناً متنامياً في الاقتصاد غير المشروع في السودان. فقد تحول السودان تدريجياً من ممر عبور للمخدرات إلى بيئة إنتاج لبعض المخدرات الاصطناعية، خاصة الكبتاغون والميثامفيتامين

الموارد الاستراتيجية في اقتصاد الحرب

الذهب: الوقود المالي للنزاع

يعد السودان من بين أكبر خمسة منتجين للذهب في إفريقيا، ومن بين الخمسة عشر الأوائل عالمياً، وقد أصبح هذا المورد أحد أهم مصادر تمويل الصراع. تسيطر مليشيا الدعم السريع على عدد كبير من مناجم الذهب في دارفور، بينما يمتلك الجيش بعض المناجم في الشمال والشرق. وتشير تقديرات غير رسمية إلى أن ما بين 50% و80% من إنتاج الذهب السوداني يتم تهريبه عبر الحدود، قبل أن يصل إلى الأسواق العالمية. يوفر هذا النشاط مئات الملايين من الدولارات سنوياً، والتي تستخدم في تمويل العمليات العسكرية وشراء الأسلحة.

الجبايات والابتزاز

في ظل الحرب وتفكك السلطة المركزية، لم تعد الدولة السودانية تحتكر السيطرة على المعابر أو طرق التجارة. فقد أصبحت البلاد مسرحاً لسيادة مجزأة تتقاسمها قوى عسكرية ومليشيات متعددة، لكل منها مناطق نفوذها ومصادر تمويلها الخاصة. تفرض المليشيا نفوذها على أجزاء واسعة من مسارات التجارة البرية في دارفور ومناطق أخرى. إلى جانب ذلك، تنتشر تشكيلات مسلحة محلية وقوات متحالفة أو شبه مستقلة تتحكم في مقاطع مختلفة من الطرق الاستراتيجية وتحولت الطرق القومية إلى مراكز جباية غير رسمية يتم فيها ابتزاز العابرين بالرسوم والأتاوات مقابل السماح بالمرور.

الاقتصاد الموازي

مع انهيار النظام المصرفي الرسمي، توسع الاقتصاد غير الرسمي بشكل كبير، بما في ذلك تجارة العملات وغسيل الأموال والتهريب والأنشطة الإجرامية، بالإضافة لما صاحب هذه الحرب من عمليات استيلاء على المصانع والممتلكات وحتى قوافل الإغاثة، وتجنيد المرتزقة، وتشكيل شبكات تجارية موازية.

الانهيار الاقتصادي كحاضنة للجريمة

أدت الحرب إلى انهيار اقتصادي واسع النطاق، مما وفر بيئة مواتية لانتشار الأنشطة غير المشروعة. فالاقتصاد السوداني يعاني من انكماش حاد وتشير تقديرات المؤسسات الدولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للسودان انخفض بنحو 40% مقارنة بمستواه قبل الحرب. وإلى جانب هذا الانكماش فقد ارتفع التضخم ووصل معدله إلى نحو 170% في عام 2024، بينما فقد الجنيه السوداني معظم قيمته مقابل العملات الأجنبية. كما تسببت الحرب في زيادة كبيرة في مستويات البطالة مصحوبة بفقر مدقع. فقد أشارت تقارير إلى فقدان ملايين الوظائف، ووصول معدلات الفقر إلى أكثر من 65% من السكان في بعض التقديرات. في مثل هذه الظروف، تصبح الأنشطة غير المشروعة، بما فيها تجارة المخدرات، أحد البدائل الاقتصادية المتاحة للبقاء.

المخدرات: القطاع الأسرع نمواً في اقتصاد الحرب

في ظل هذا الانهيار، بدأت تجارة المخدرات تشكل ركناً متنامياً في الاقتصاد غير المشروع في السودان. فقد تحول السودان تدريجياً من ممر عبور للمخدرات إلى بيئة إنتاج لبعض المخدرات الاصطناعية، خاصة الكبتاغون والميثامفيتامين. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل رئيسية تشمل ضعف الرقابة الأمنية والحدودية، وارتفاع الأرباح مقارنة بالأنشطة الاقتصادية التقليدية، وانتقال بعض شبكات الإنتاج إلى مناطق النزاع.

بنية سوق المخدرات في السودان

يمكن تحليل سوق المخدرات في السودان عبر ثلاثة مستويات رئيسية.

المخدرات الاصطناعية

تشمل هذه الفئة الكبتاغون والميثامفيتامين والترامادول. يعد الكبتاغون أبرز هذه المواد، حيث تم ضبط شبكات الإنتاج في بعض المناطق التي شهدت عمليات عسكرية (ضبط مصنع يديره الدعم السريع في منطقة الجيلي). أما الميثامفيتامين (المعروف محلياً باسم «الآيس») فيعد من أخطر المخدرات بسبب تأثيره المدمر على الصحة النفسية والجسدية.

المخدرات الطبيعية

يشكل القنّب الهندي (البنقو) العمود الفقري للمخدرات المحلية في السودان. تتركز زراعته في مناطق محددة، أبرزها منطقة الردوم في جنوب دارفور التي تعد أكبر مركز إنتاج في البلاد. وتشير تقديرات ميدانية إلى أن هذه المنطقة قد تنتج 80-90% من البنقو المتداول محلياً. كما توجد مناطق إنتاج أخرى في المثلث الحدودي مع أفريقيا الوسطى وجنوب السودان ومنطقة الفشقة في شرق السودان.

المخدرات العابرة دولياً

لا يزال السودان يُستخدم كممر عبور للكوكايين والهيروين في طريقهما إلى الأسواق الخارجية، رغم وجود مؤشرات على تسرب كميات محدودة إلى السوق المحلية.

مسارات التهريب الرئيسية

تكشف عمليات الضبط عن أربعة مسارات رئيسية لتهريب المخدرات عبر السودان:

المسار البحري عبر البحر الأحمر: يعد بوابة رئيسية لتهريب المخدرات الصناعية القادمة من آسيا وأيضا المتجهة نحو الخليج.

الحدود الشرقية: تمر عبر إثيوبيا وإريتريا وتستخدم لتهريب بعض المخدرات القادمة من القرن الإفريقي.

الحدود الغربية: تمثل معبراً لتهريب المخدرات عبر تشاد وإفريقيا الوسطى.

المسار الجنوبي عبر جنوب السودان: وهو مسار جديد نسبياً يستخدم لنقل الحبوب المخدرة إلى وسط السودان.

صعود الجريمة المنظمة

شهدت مؤشرات الجريمة المنظمة في السودان تحولات جذرية ومقلقة منذ اندلاع النزاع وحتى عام 2026، حيث انتقلت البلاد من مرحلة التحديات الأمنية التقليدية إلى مرحلة «السيولة الأمنية الشاملة» التي استغلتها شبكات الجريمة العابرة للحدود بكفاءة عالية، مما أدى إلى تفاقم الظاهرة بشكل غير مسبوق، وفقاً للتقارير الدولية والميدانية الأخيرة.

مؤشر الإجرام (Criminality Score)

وفقاً لمؤشر الجريمة المنظمة العالمي (Global Organized Crime Index) لعامي 2025 و2026، سجل السودان ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الإجرام، حيث أصبح ضمن الدول العشر الأعلى إجراماً في إفريقيا والثلاثين عالمياً. سجلت الأسواق الإجرامية الرئيسية - وخاصة تجارة الأسلحة والاتجار بالبشر - أعلى الدرجات (بين 8,5 و9,5 من 10)، نتيجة انهيار الرقابة الحدودية بشكل شبه كامل. برزت «المجموعات المسلحة» والشبكات المرتبطة بأطراف النزاع كأبرز الفاعلين الإجراميين، حيث سيطرت على اقتصاديات الحرب الرئيسية (الذهب، الوقود، والمخدرات).

مؤشر الصمود (Resilience Score)

يعكس مؤشر الصمود قدرة الدولة على مواجهة الجريمة المنظمة، وقد شهد تدهوراً حاداً خلال الحرب. انهار النظام العدلي في مساحات واسعة من البلاد، مع توقف عمل المحاكم والنيابات، مما أدى إلى غياب تام لمبدأ المحاسبة. أصبحت الحدود - خاصة مع ليبيا وتشاد وإفريقيا الوسطى - ممرات مفتوحة تماماً لتهريب البشر والمخدرات والذهب.

وفي مارس 2026، وجّه السودان طلباً رسمياً إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) لتدشين «برنامج استجابة طارئة» يهدف إلى تعويض الدمار الذي لحق بالبنية التحتية الرقابية والأمنية.

مؤشرات الاتجار بالبشر والتهريب

أصبحت الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر من أكثر القطاعات ربحية للشبكات الإجرامية خلال سنوات الحرب. نشطت مسارات تهريب جديدة تربط المدن السودانية بالحدود المصرية والليبية، حيث تستغل العصابات الفارين من النزاع عبر طلب فدية مالية أو ممارسة الابتزاز الممنهج. كما أشارت التقارير إلى زيادة ملحوظة في حالات الاختطاف وطلب الفدية، إضافة إلى تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة كأحد أشكال الجريمة المنظمة المنتشرة.

مؤشر المخدرات

شهد قطاع المخدرات تحولاً نوعياً كبيراً، فلم يعد النشاط مقتصراً على البنقو، بل تم رصد تدفقات كبيرة لمخدر «الكبتاغون» والمواد الكيميائية اللازمة لتصنيعه. يشير هذا التطور إلى محاولات جادة لتحويل السودان إلى مركز تصنيع إقليمي مستقبلي للمخدرات التخليقية، مستفيداً من الفوضى الأمنية والفراغ الذي خلفته الحرب.

السياسات الضرورية للحد من انتشار المخدرات

1. المحور الأمني والرقابي

من الضروري الإسراع في تفعيل «برنامج الاستجابة الطارئة» بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، تنفيذاً للطلب السوداني في مارس 2026، لإعادة ترميم البنية التحتية الرقابية وتزويد الموانئ (خاصة بورتسودان) والمطارات بأجهزة تفتيش تقنية متطورة تعوض النقص اللوجستي الحاد. كما ينبغي إنشاء «غرفة عمليات مشتركة للحدود» لتعزيز التنسيق الاستخباراتي مع دول الجوار (مصر، تشاد، إثيوبيا، ليبيا، جنوب السودان).

2. المحور الرقمي والتقني

ستقف الحرب لا محالة، ويصبح من أولويات الإعمار تطوير منظومة تتبع رقمي لمراقبة وتتبع توسع مساحات زراعة البنقو في المناطق الوعرة والصعبة الوصول، مما يتيح تحديد المواقع بدقة عالية وتنفيذ عمليات استهداف نوعية فعالة دون الحاجة إلى انتشار قوات كبيرة على الأرض. في الوقت نفسه، ينبغي تعزيز التحليل الجنائي للبيانات من خلال ربط قواعد بيانات السجل المدني بالأنظمة المالية، لتتبع الشبكات المالية المرتبطة بغسل أموال تجارة المخدرات التي اندمجت بعمق في اقتصاد الحرب، مما يساعد على كشف وتعطيل مسارات التمويل غير المشروعة.

3. محور السياسات الصحية والاجتماعية

يجب تبني نهج الحد من الأضرار كإستراتيجية أساسية، بدلاً من الاعتماد الحصري على العقوبات والقمع، من خلال التوسع السريع في إنشاء مراكز متخصصة لعلاج الإدمان وتأهيل الشباب، خاصة في ولايات النزوح الداخلي والمناطق المتضررة من النزاع، لمواجهة ظاهرة اللجوء إلى التعاطي كوسيلة للهروب من الضغوط النفسية والاجتماعية الناجمة عن الحرب.

4. المحور القانوني والتشريعي

يجب تعديل التشريعات السودانية لتغليظ عقوبات «تجارة الحروب» بشكل جذري، من خلال تصنيف الاتجار بالمخدرات في مناطق النزاع المسلح كـ«جريمة حرب» أو «جريمة ضد الإنسانية»، نظراً لدورها المباشر في تمويل العمليات العسكرية وإطالة أمد الصراع بشكل متعمد، مما يجعلها تهديداً للأمن القومي وليس مجرد جريمة جنائية عادية.

كما يتعين تعزيز حوكمة قطاع الذهب بشكل عاجل وفعال، من خلال تشديد الرقابة الأمنية والإدارية على مناطق التعدين، حيث يُستغل هذا القطاع غالباً كغطاء مثالي لتبادل المخدرات بالوقود، الأسلحة، أو الذخيرة ضمن شبكات اقتصاد الحرب.

خاتمة

تكشف التجربة السودانية خلال سنوات الحرب الأخيرة عن العلاقة الوثيقة بين النزاعات المسلحة وازدهار الاقتصادات غير المشروعة. فمع انهيار مؤسسات الدولة وضعف الرقابة الحدودية، تحولت البلاد تدريجياً إلى بيئة مواتية لتوسع تجارة المخدرات.

ولا يمكن معالجة هذه الظاهرة بمعزل عن معالجة اقتصاد الحرب نفسه. فالمخدرات ليست مجرد مشكلة جنائية أو صحية، بل أصبحت جزءاً من منظومة اقتصادية تغذي الصراع وتطيل أمده.

لذلك، فإن مكافحة اقتصاد المخدرات يجب أن تكون جزءاً أساسياً من أي استراتيجية لإعادة بناء الدولة السودانية وتحقيق الاستقرار المستدام.

يشكل القُنَّب الهندي (البنقو) العمود الفقري للمخدرات المحلية في السودان. تتركز زراعته في مناطق محددة، أبرزها منطقة الردوم في جنوب دارفور التي تعد أكبر مركز إنتاج في البلاد. وتشير تقديرات ميدانية إلى أن هذه المنطقة قد تنتج 80-90٪ من البنقو المتداول محلياً

ديسمبر 12
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
19 مارس 2026م
متابعات
https://decembernews.com

فرعية حزب المؤتمر السوداني تقيم إفطارها السنوي بمعسكر كرياندنقو للاجئين

بيالي: (ديسمبر)

أقامت فرعية حزب المؤتمر السوداني بشرق إفريقيا، يوم الخميس 12 مارس 2026م، إفطارها السنوي في معسكر كرياندنقو للاجئين السودانيين بمدينة بيالي في يوغندا، وسط حضور كثيف من السودانيات والسودانيين المقيمين في المعسكر والمدينة.

وجاء الإفطار السنوي مناسبة للتواصل الاجتماعي وتعزيز الروابط بين اللاجئين السودانيين، حيث تناول المشاركون وجبة الإفطار في أجواء مليئة بالألفة والتلاحم. عقب الإفطار، نظمت الفرعية ندوة سياسية بعنوان «الراهن وتحديات الهدنة»، أدارها عدد من قيادات الحزب، من بينهم المهندس فؤاد عثمان، رئيس فرعية حزب المؤتمر السوداني بشرق إفريقيا، والأستاذة رحاب المبارك، نائبة أمين أمانة حقوق الإنسان وعضوة المكتب السياسي للحزب.

وشهدت الندوة نقاشاً عميقاً وثرياً تناول الأوضاع الإنسانية في المعسكر، مثنياً على جهود معلمي ومتطوعي الإسناد الأكاديمي في دعم الطلاب السودانيين. كما أثارت الندوة قضية فرض السفارة السودانية في يوغندا رسوماً بقيمة 100 دولار على طلاب الشهادة السودانية للجلوس للامتحانات، في ظل الظروف المعيشية الصعبة للاجئين.

تطرق النقاش أيضاً إلى أهمية توحيد جهود المدنيين والمجتمع السوداني المناهض للحرب، وسبل إنهائها، بالإضافة إلى مكافحة خطاب الكراهية والعنصرية وتعزيز السلام المجتمعي. كما ناقش الحضور التحديات التي تواجه تطبيق الهدنة الإنسانية في ظل الظروف السياسية والاقتصادية المعقدة.

وخلصت الندوة إلى التأكيد على دور اللاجئين والمجتمع السوداني في تعزيز الوحدة الوطنية والمساهمة في إيجاد حلول سلمية للنزاعات، مع التشديد على أهمية الدعم الدولي للاجئين وتحسين أوضاعهم الإنسانية والتعليمية في المخيمات.

حفل إفطار بمشاركة أكثر من 950 لاجئًا سودانيًا

بيالي: (ديسمبر)

قدّم مطبخ الملم دارفور للسلام والتنمية (MDPD) يوم الجمعة الثالث عشر من مارس، الإفطار الأسبوعي الأخير لشهر رمضان لأكثر من 950 لاجئًا سودانيًا في معسكر كرياندنقو بمدينة بيالي، والذي يضم أكثر من تسعين ألف لاجئ يواجهون تحديات صعبة جراء نقص الغذاء والخدمات الصحية.

ويأتي هذا الإفطار ضمن تقليد أسبوعي دأبت عليه MDPD منذ بداية شهر رمضان، حيث توفر الوجبات للاجئين كل يوم جمعة، بهدف التخفيف من معاناتهم وتعزيز روح التضامن المجتمعي. ويخطط المطبخ أيضًا للاحتفال معهم بعيد الفطر المبارك بتقديم ثلاث وجبات إضافية خلال أيام العيد، استكمالًا لدعمهم خلال الشهر الكريم.

وأوضح مسؤولو MDPD أن هذا البرنامج يهدف إلى تقديم الدعم الغذائي للاجئين السودانيين في يوغندا حسب الإمكانيات المتاحة، مع الاستمرار في مشاريعها الإنسانية التي بدأت منذ ديسمبر 2025، لتعزيز الأمن الغذائي وتوفير الاحتياجات الأساسية للفئات الأكثر تضررًا في المعسكر.

وشدد القائمون على أهمية استمرار التعاون مع المجتمع الدولي والمحلي لضمان وصول الدعم لمستحقيه، وتخفيف الأعباء عن اللاجئين الذين يعيشون ظروفًا معيشية صعبة في ظل غياب البنية التحتية الكافية والرعاية الصحية الملائمة.

شباب السودان في قمة الشباب العربي والإفريقي بأوغندا

كمبالا: (ديسمبر)

شارك مجلس الشباب السوداني في أعمال قمة الشباب العربي والإفريقي التي استضافتها جمهورية أوغندا، بمشاركة واسعة من مجالس ومنظمات شبابية تمثل أكثر من 45 دولة عربية وإفريقية.

وجاءت القمة كمنصة إقليمية لتعزيز التعاون بين المنظمات الشبابية وتبادل الخبرات في مجالات تنمية الشباب، الابتكار، التنمية المستدامة، وبناء القدرات القيادية. كما ناقشت القمة دور الشباب في دعم الاستقرار والسلام وتعزيز التنمية داخل المجتمعات العربية والإفريقية.

وخلال مشاركته، أكد وفد مجلس الشباب السوداني أهمية توسيع الشراكات بين المنظمات الشبابية في المنطقتين العربية والإفريقية، والعمل على إطلاق مبادرات مشتركة لدعم مشاركة الشباب السوداني في صنع القرار وتعزيز دورهم التنموي.

وشهدت القمة جلسات حوارية وورش عمل متخصصة ركزت على ريادة الأعمال، التحول الرقمي، تمكين المرأة، وبناء شبكات التعاون الإقليمي بين الشباب، إلى جانب استعراض تجارب ناجحة لمبادرات شبابية من مختلف الدول المشاركة.

وتعكس مشاركة مجلس الشباب السوداني التزام الشباب السوداني بالانخراط الفاعل في المحافل الإقليمية والدولية، ورغبتهم في صياغة رؤى مستقبلية تدعم دور الشباب كشريك أساسي في التنمية وبناء المجتمعات، مع تعزيز التعاون والشراكات بين الدول العربية والإفريقية.

وتعتبر هذه المشاركة فرصة للشباب السوداني للتعلم من التجارب الناجحة، ونقل الخبرات إلى الداخل السوداني، بما يسهم في دفع مسارات التنمية المجتمعية والاقتصادية مستقبلاً.

«بنات البلد بيتكلمن»...

كمبالا: (ديسمبر)

نظّمت منظمة التنمية والبيئة النسائية (WDEO) يوم 15 مارس 2026 ندوة إسفيرية ضمن حملة «بنات البلد بيتكلمن»، لمناقشة دور النساء السودانيات في ظل الأزمات المتفاقمة التي تشهدها البلاد. وتطرقت الندوة إلى قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي في سياق النزاعات، والصحة الإنجابية، إلى جانب التأثيرات البيئية المرتبطة بالأزمات الحالية. كما استعرضت المشاركات عدداً من التجارب والقصص الميدانية التي تعكس جهود النساء في دعم مجتمعاتهن وتعزيز مبادرات التضامن والعمل المجتمعي. وأكدت الندوة أهمية تمكين النساء وإشراكهن في الحوار المجتمعي وصنع القرار، باعتبارهن طرفاً أساسياً في بناء السلام وتعزيز العدالة والمساهمة في رسم مستقبل أكثر استقراراً.

الشبكة الشبابية السودانية بنيروبي تنظم منتدى «الفنون والعدالة الاجتماعية»

نيروبي: (ديسمبر)

نظّمت الشبكة الشبابية السودانية لإنهاء الحرب والتأسيس للتحول المدني الديمقراطي – مكتب كينيا، منتدى بعنوان «الفنون كمسار نحو العدالة الاجتماعية وتعزيز صمود المجتمعات» بالتزامن مع الإفطار الرمضاني الذي تقيمه الشبكة.

وشهدت الفعالية حضوراً واسعاً من السودانيين المقيمين في كينيا، حيث خُصصت الأمسية لمساحات حوار مفتوحة تعتمد على التفاعل والمشاركة، مع التركيز على أهمية التعددية الثقافية والاجتماعية في السودان، ودورها في بناء مجتمع أكثر عدلاً وتماسكاً.

افتتحت الجلسة الأولى بنقاش أداره عضو الشبكة إدريس عبد الله حول الحكاوي والقصص الشعبية ودورها في تشكيل الوعي الجمعي، وكيف يمكن للإرث الثقافي أن يعزز قيم العدالة الاجتماعية والاعتراف بتنوع المجتمع السوداني.

أما الجلسة الثانية، التي أدارها كل من ريان وهيب وإدريس عبد الله، فقد ركزت على طرح أسئلة مفتاحية أتاح للحضور التعارف وتبادل التجارب بين خلفيات مختلفة، وفتح نقاشاً حول العدالة الاجتماعية والتنوع والتعددية وأهمية الحوار في كسر الصور النمطية وتعزيز القبول المتبادل.

وعقب الإفطار، تواصلت الأمسية ببرنامج ثقافي وفني، حيث قدم الأستاذ نصر الدين عبد القادر، رئيس تحرير نادي القصة السوداني، قراءات شعرية، أعقبتها فواصل غنائية للفنان أمين، قدم خلالها مجموعة من الأغنيات السودانية التي أضفت أجواء من الألفة والبهجة.

ويأتي هذا النشاط في إطار جهود الشبكة لخلق مساحات آمنة للحوار المجتمعي، وتسخير الفنون والثقافة لتعزيز الوعي المدني، وترسيخ قيم العدالة الاجتماعية، التعددية، والتعايش، مع دعم صمود المجتمعات السودانية في الداخل والخارج.

جلسة تشاورية تبحث جذور الصراع في السودان ودور الشباب المبدع في صناعة السلام

نيروبي: (ديسمبر)

نظّمت منصة «الركيزة نيروبي» جلسة تشاورية في العاصمة الكينية نيروبي، ناقشت الأسباب العميقة للصراعات في السودان، متناولة الأبعاد السياسية والاقتصادية والقبلية والعسكرية للأزمة، بالإضافة إلى التأثيرات الفنية والإعلامية للحرب.

ركزت الجلسة على انعكاسات النزاع على الشباب والمبدعين، ودورهم في صناعة السلام، مع مناقشة مفهوم السلام المجتمعي مقابل السلام السياسي، وأهمية الشتات السوداني، وخاصة الشباب المقيمين في كينيا، كقوة تأثير يمكن أن تساهم في دعم مسارات الاستقرار داخل السودان.

هدفت الفعالية إلى خلق مساحة للحوار العميق والعصف الذهني، بحثًا عن روابط فكرية وفلسفية مشتركة بين المشاركين، وصولًا إلى توصيات تمثل نواة لمشاريع إبداعية تسهم في تعزيز السلام الشامل والمستدام. وشهدت الجلسة مشاركة خمسة عشر شخصًا من أكاديميين وفنانين وإعلاميين وكتّاب وأدباء، في خطوة تمهيدية لتأسيس «نادي الحوار المدني» في كينيا، والذي يهدف إلى تعزيز الحوار الجاد بين مكونات المجتمع السوداني المقيمة هناك، والمساهمة في جهود بناء سلام مستدام يطمح إليه السودانيون.

أوغندا تعيد تقييم طلبات اللجوء للسودانيين وتوقف منحه فورياً

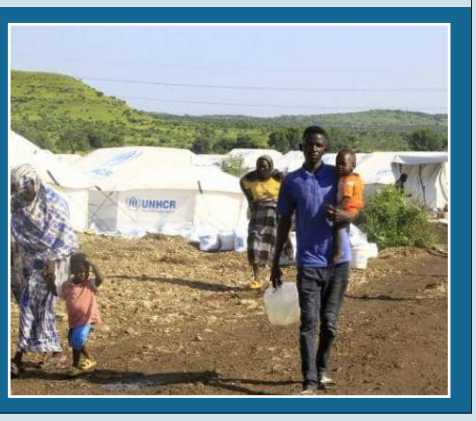

كمبالا: (ديسمبر)

أعلنت السلطات الأوغندية عن تعليق منح اللجوء الفوري للسودانيين القادمين بسبب الحرب، لتصبح جميع طلبات اللجوء الجديدة خاضعة لتقييم فردي لكل حالة. وأفاد لاجئون وصلوا خلال مارس بأن السلطات تمنح القادمين بطاقة تسجيل مؤقتة لمدة ثلاثة أشهر، قابلة للتجديد، تتم خلالها دراسة ملفاتهم قبل اتخاذ القرار النهائي بشأن منح اللجوء أو رفضه.

ويأتي هذا التغيير بعد انطلاق أولى رحلات العودة الطوعية من العاصمة كمبالا إلى السودان، ما يشير إلى تعديل محتمل في سياسة استقبال اللاجئين التي كانت مرنة خلال السنوات الماضية.

وكانت أوغندا سابقًا تمنح اللاجئين السودانيين بطاقات إقامة لمدة خمس سنوات، تتيح لهم العمل والدراسة والعلاج والاستثمار والتملك، دون الحاجة لتقييم فردي، استنادًا إلى الوضع الأمني المتأزم في السودان.

ويبلغ عدد اللاجئين وطالبي اللجوء السودانيين في أوغندا نحو 91–110 آلاف شخص، يتمركز معظمهم في مخيم كيرياندنقو شمال البلاد والعاصمة كمبالا. ويواجه اللاجئون تحديات إنسانية كبيرة، خصوصًا في المخيم، بسبب انخفاض المساعدات الغذائية وارتفاع المشكلات الصحية المرتبطة بسوء التغذية وفقر الدم، إضافة إلى صعوبات في الحصول على الخدمات الأساسية.

وتعد هذه الإجراءات جزءًا من سياسة أوغندا الجديدة لمواءمة استقبال اللاجئين مع الإمكانيات المتاحة، وسط تزايد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على البلاد نتيجة تدفق اللاجئين المستمر.

13 ديسمبر
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
19 مارس 2026م
متابعات
https://decembernews.com

استكمال ترتيبات امتحان 40 ألف طالب سوداني بمصر

القاهرة: (ديسمبر)

أعلنت وزارة الخارجية المصرية، الأحد 15 مارس، استكمال ترتيبات امتحانات أكثر من 40 ألف طالب سوداني مقيم في مصر في مراحل الأساس والمتوسطة والشهادة الثانوية. وقالت السلطات المصرية إن هذه الخطوة تأتي في إطار الجهود المستمرة لدعم الطلاب السودانيين وتسهيل مسيرتهم التعليمية وتجاوز كافة العقبات اللوجستية والفنية أمامهم.

وقال نائب مدير إدارة السودان بوزارة الخارجية المصرية، كريم مختار، إن الجوانب التنظيمية واللوجستية الخاصة بالامتحانات اكتملت وأصبحت جاهزة بما يتيح للطلاب أداء الامتحانات بمختلف المراحل التعليمية.

ختام فعاليات (في حضرة النيل)

القاهرة: (ديسمبر)

اختتمت يوم السبت 14 مارس فعاليات ليالي (في حضرة النيل) الرمضانية التي نظمها اتحاد تجمع الفنانين السودانيين بمصر وانطلقت منذ الرابع من رمضان، باستضافة مجموعة عهد الجلاد الغنائية التي أطربت الحضور بمجموعة من الوصلات الغنائية والإنشاد الديني، واستعرضت الأمسية تجربة المجموعة الغنائية بقيادة الفنان شمت محمد نور.

وخلال مخاطبته الأمسية قال رئيس اتحاد تجمع الفنانين السودانيين بمصر، عادل حربي، إن الاتحاد أصبح وعاءً جامعاً للقيم الجميلة مثلما كان وعاءً تجمع حوله جمهور الفن السوداني بمصر، وقدّم حربي شكره لكل من جمهورية مصر شعبها ومؤسساتها والاتحاد العام للفنانين العرب ونقابة السينمائيين ونقابة الصحفيين ونقابة التشكيليين ونقابة المهن التمثيلية.

وشهد الأسبوع الختامي أمسية خصصت للحديث عن الاعتزاز بالقاهرة في كتابات الكاتب المصري سيد محمود، كما تضمنت الليلة فاصلاً موسيقياً قدمه الفنان محمد سكوري. بجانب أمسية تناولت فنون المرأة بمشاركة الفنانة إنصاف فتحي والفنانة هادية طلسم التي تحدثت عن واقع الساحة الفنية، مشيرة إلى وجود فجوة كبيرة بين فترة ظهور عدد من الفنانين وحجم إنتاجهم الفني الخاص والاكتفاء بترديد أغاني الآخرين واستسهاله دون الاجتهاد في إضافة منتوج جديد للمكتبة السودانية.

ومنذ الرابع من رمضان انتظمت بالاتحاد مجموعة من الليالي الثقافية التي تنوعت فيها ضروب الإبداع والفن السوداني، وشهدت الأمسيات على مدار عشرين يوماً تفاعلاً كبيراً من السودانيين بمصر، خاصة أن البرنامج كان متنفساً لربط المهاجرين بذاكرة الوطن والحنين إليه.

المرأة وصناعة السلام في أتيليه القاهرة

القاهرة: (ديسمبر)

نظم أتيليه القاهرة، يوم الخميس 12 مارس، ندوة فكرية بعنوان «المرأة وصناعة السلام: من الحضور الرمزي إلى الشراكة الفاعلة»، لتسليط الضوء على الأدوار الفاعلة والحقيقية التي تقوم بها النساء في مجالات بناء السلام وترسيخ ثقافته داخل الأسرة والمجتمع، وفي مجالات العمل العام، والتأكيد على أهمية مشاركتهن الفاعلة في بناء مجتمعات أكثر استقراراً وعدالة.

وتناولت رئيسة الحزب الناصري السوداني، انتصار العقلي، إسهام ومشاركة النساء في مواقع صنع القرار في الحد من النزاعات وتعزيز فرص السلام والاستقرار، بجانب موضوع النساء في مواقع القيادة وصناعة القرار.

من جانبها أشارت ممثلة مجلس سوريا الديمقراطية الدكتورة ليلى موسى، إلى أن النساء يشكّلن ركيزة أساسية في نشر قيم الحوار والتسامح وتعزيز التماسك الاجتماعي، وأكدت على أن المرأة لها دور كبير ومتعاظم في ترسيخ قيم السلام داخل الأسرة والمجتمع.

وركزت الكاتبة والباحثة منى أبو شماخ في دور الإعلام والمبادرات الشبابية النسائية في نشر خطاب السلام ومواجهة خطاب الكراهية وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الحوار والتعايش، مشيرة إلى أن الإعلام له دور كبير في نشر ثقافة السلام، ويمكن أن يكون أداة فعّالة في ترسيخ قيم السلام والدعوة له إذا ما تم توظيفه بصورة مسؤولة وجادة عبر تقديم روايات إنسانية تركز على المشتركات بين الناس وفتح مجالات الحوار. كما قدّمت رئيسة الاتحاد النسائي الجزائري الدكتورة نوال العربي عرضاً لعدد من القصص والتجارب الملهمة لنساء أسهمن في صناعة السلام داخل مجتمعاتهن الصغيرة، وأكدت أن المبادرات النسائية المحلية غالباً ما تبدأ من أعمال بسيطة يتم تطويرها وتصبح ذات أثر عميق ومستدام.

مصر تدرس تدريب الشباب السودانيين في قطاعات مختلفة

القاهرة: (ديسمبر)

كشف وزير العمل المصري حسن رداد، عن اتجاه وزارته لتعزيز التعاون في مجالات العمل والتدريب المهني وتأهيل الكوادر السودانية الشابة على المهن التي يحتاجها سوق العمل السوداني، مؤكداً حرص السلطات المصرية على دعم الأشقاء السودانيين في مختلف المجالات، خاصة في مجالات التنمية وبناء القدرات البشرية.

وكان وزير العمل المصري استقبل بمكتبه يوم الاثنين 16 مارس سفير السودان بمصر، عماد الدين عدوي، وتناول اللقاء إمكانية التعاون بين الجانبين والاستفادة من التجربة المصرية في منظومة التدريب من أجل التشغيل، بما يسهم في إعداد كوادر فنية مؤهلة قادرة على مواكبة سوق العمل، بجانب التعاون في نشر ثقافة السلامة والصحة المهنية داخل مواقع العمل، وتبادل الخبرات في حوسبة وتطوير منظومة تفتيش العمل، بما يواكب التحولات الحديثة في سوق العمل ويعزز من بيئة العمل اللائقة.

وتناول اللقاء إمكانية تنفيذ برامج تدريبية متخصصة في عدد من القطاعات التي يتميز بها سوق العمل السوداني، وفي مقدمتها قطاعات البناء والتشييد، والصناعات الغذائية، وكافة المهن المرتبطة بهما، إلى جانب مهن الخياطة والتطريز، بما يسهم في تأهيل الشباب السوداني بالمهارات المطلوبة لسوق العمل.

وزارة التربية تتراجع عن الاشتراطات لامتحانات شهادتي الابتدائية والمتوسطة

جمهورية السودان
Republic of the Sudan
وزارة التعليم والتربية الوطنية
MINISTRY OF EDUCATION
الوكيل

التاريخ: 24/ رمضان/ 1447 هـ
الموافق: 13 /مارس/ 2026 م

منشور رقم (1) لسنة 2026م

عملاً بأحكام الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2025م ، وقانون تخطيط التعليم ، وتخطيطه لسنة 2001م، وقرار السيد/ وزير التعليم والتربية والتعليم لسنة 2023م ، والخاص بإعفاء طلاب الصف السادس من الولايات المتأثرة بالحرب من الجلوس لامتحان الصف السادس، وبعد التشاور مع وزير التعليم والتربية الوطنية أصدر المنشور الآتي نصه :

أولاً :
يسمى هذا المنشور منشور رقم (1) لسنة 2026م لتنظيم جلوس طلاب شهادتي الابتدائي والمتوسط.

ثانياً:
بناءً على الصلاحيات المخولة لي وبعد الاطلاع على قانون تخطيط التعليم وتنظيمه واللوائح المنظمة للعمل تقرر الآتي:

تحدد شروط الجلوس لامتحان شهادتي الابتدائي والمتوسط على النحو التالي:

1. المرحلة الابتدائية :
أ. ألا يقل عمر التلميذ ، التلميذة عن (11) عاماً عند جلوسه لامتحان الشهادة الابتدائية .
ب. إحضار صورة من الرقم الوطني وشهادة الميلاد أو التسنين .
2. المرحلة المتوسطة :
أ. النجاح في امتحان المرحلة الابتدائية .
ب. أن تمضي ثلاث سنوات على حصوله على النجاح في امتحان الشهادة الابتدائية .
ج. يعفى طلاب الولايات المتأثرة بالحرب للعام 2023م من الشروط الواردة في (أ و ب) على أن لا يقل عمره عن 14 عام .
د. الرقم الوطني وشهادة الميلاد أو التسنين .

القاهرة: (ديسمبر)

تراجعت وزارة التربية والتعليم العام عن قرارها السابق المتعلق بالاشتراطات العمرية لطلاب مرحلتي المتوسطة والابتدائية وشروط الانتقال من مرحلة لأخرى، بعد أن أثار القرار غضب أولياء الأمور، دون أن تتراجع عن الرسوم التي فرضتها في ذات القرار.

وبحسب المنشور الذي أصدرته الوزارة بتاريخ 13 مارس، فيما يتعلق بالطلاب المتأثرين بالحرب، فقد نص على إعفاء طلاب الولايات التي تأثرت بالحرب خلال العام 2023 من شرط النجاح المسبق والمدة الزمنية بين المرحلتين، على أن لا يقل عمر الطالب عن 14 عاماً عند الجلوس للامتحان، مع ضرورة إبراز الرقم الوطني وشهادة الميلاد أو شهادة التسنين.

وحددت شروط الجلوس لامتحان الشهادة الابتدائية بأن لا يقل عمر التلميذ أو التلميذة عن 11 عاماً عند التقدم للامتحان، مع ضرورة إحضار صورة من الرقم الوطني إلى جانب شهادة الميلاد أو شهادة التسنين لإثبات العمر. وفيما يختص بامتحان الشهادة المتوسطة، فقد اشترطت الوزارة أن يكون الطالب قد نجح مسبقاً في امتحان المرحلة الابتدائية، وأن تمضي ثلاث سنوات على الأقل منذ حصوله على شهادة الابتدائية قبل التقدم للامتحان.

من جهتها أعلنت مدارس الصداقة السودانية بمصر عن انتهاء فترة تسجيل المدارس الراغبة في الاشتراك في الامتحانات التجريبية للشهادة الثانوية والمتوسطة والابتدائية يوم الثلاثاء 17 مارس.

منتدى إفريقيا يناقش الثقافة المشتركة بين السودان ومصر

القاهرة: (ديسمبر)

عقد منتدى إفريقيا يوم الثلاثاء 10 مارس 2026 ندوة ثقافية تحت عنوان «العلاقات الثقافية السودانية المصرية» أدارت النقاش فيها الصحفية المتخصصة في الشأن السوداني مروة كامل، وتحدث خلال الندوة المؤرخ والشاعر المصري يوسف شعبان عن ذكرياته كأحد السكان في منطقة عين شمس بالقاهرة وحالة التعايش التي كانت سائدة بين السودانيين والمصريين والمسلمين والمسيحيين منذ فترة ولادته حتى السبعينيات. وحكى شعبان عن النادي السوداني بعين شمس وعن ذكرياته فيه، مشيراً إلى أن بداية التمدد الثقافي بين مصر والسودان كانت مع ظهور الشاعر الكبير محمد مفتاح الفيتوري باعتباره واحداً من شعراء الحداثة في الوطن العربي، لافتاً إلى أن فترة الخمسينيات شهدت صدور عدد من الكتابات السودانية في مصر تم من خلالها تبادل الأفكار السياسية بين الشعراء السودانيين والنوبيين.

كما شارك رئيس اتحاد الكتاب السودانيين الأسبق نادر السماني متحدثاً عن دور العلاقات الأزلية والتاريخية بين البلدين، وأن النيل هو أساس الثقافة المشتركة بين الشعبين، وقال إن عدداً من الثقافات والفنون النيلية التي نشأت في السودان تتشابه إلى حد كبير مع فنون وثقافات وأنماط الحياة المصرية، على الرغم من أن السودان به امتدادات جغرافية خلقت بيئات ثقافية غير نيلية، أنتجت بدورها ثقافات مختلفة ومتنوعة ليس بين السودانيين والمصريين فحسب، بل حتى بين السودانيين أنفسهم، محذراً من خطورة توظيف هذا التنوع سياسياً حتى لا يخدم أغراض التفرقة بين أبناء الوطن الواحد.

من جانبه تحدث الموسيقار علي الزين عن أثر الفنون في تعميق العلاقة بين البلدين، خاصة أن الثقافة المصرية غزت الوطن العربي منذ الخمسينيات، عكس الثقافة السودانية التي لم تكون معروفة ولم تخرج عن جغرافيا السودان بسبب تعاقب الأنظمة الشمولية التي عملت على تغييب وتقييد الثقافة السودانية عن العالم.

ديسمبر
حرية.. سلام .. وعدالة
https://decembernews.com
الخميس
19 مارس 2026م
الأخيرة
منصاتنا على
@JaridatDecember
يمكن التواصل معنا
عبر ايميل الصحيفة
info@decembernews.com

أفق بعيد

فيصل محمد صالح

نحو عقلنة الخلاف السياسي

طريقة تعاملنا مع الخلافات السياسية، وأعني القوى السياسية المدنية، تحتاج إلى وقفة ومراجعة، خاصة في مثل ظروفنا الحالية، والعودة إلى بعض البديهيات السياسية المعروفة في ترتيب الخلافات حسب أولويات المرحلة.

الذي يحدث الآن هو جعل كل خلاف كأنه مدخل لقطيعة جذرية تبدأ وتنتهي باتهامات التخوين والنفي من الصف الوطني، بدلاً عن تخطئة الخيارات السياسية عبر النقاشات والمقارنات.

في فترة الفريق عبود تم طرح فكرة قيام برلمان محدود الصلاحيات تحت مسمى المجلس المركزي، عبر انتخابات تُقام على الأساس الفردي وليس الحزبي.

رفضت كل القوى السياسية الفكرة وقاطعتها، إلا الحزب الشيوعي السوداني، إذ رأى في هذه التجربة فرصة للعمل الجماهيري القاعدي والتواصل مع الناس، وهو ما كان محرومًا منه تحت ظل الحكم العسكري.

لا يزال الجدل يدور حول تلك الخطوة، ولا زلت أرى أن للحزب الشيوعي وجهة نظر مقبولة في تلك الفترة، رغم أن أغلبية القوى السياسية كانت ترى غير ذلك.

خلال حكم النميري جرت مصالحة بين حزب الأمة وجناح من الاتحادي الديمقراطي مع نظام مايو، وجاءت المصالحة بعد عام من المحاولة المسلحة لتغيير النظام عام 1976، وكانت وجهة نظر هذه الأحزاب أن العمل المسلح فشل، كما عجز العمل السياسي المعارض، ولذلك فليجربوا اختراق النظام من الداخل.

لم تلقَ هذه التجربة قبولًا من كثير من القوى السياسية، كما لم تلقَ نجاحًا، لكنها كانت محاولة لها منطقها.

يمكن استذكار برلمان وحكومة نيفاشا، وأعني ترتيبات اتفاقية السلام الشامل التي رأى فيها الناس فرصة لتفكيك نظام الإنقاذ وإنجاز التحول الديمقراطي. قبلت أحزاب التجمع الوطني المشاركة في البرلمان بالتعيين، ودخل نواب من الاتحادي الديمقراطي والحزب الشيوعي والتحالف الوطني والنقابات، في حين رفضت أحزاب الأمة والمؤتمر السوداني المشاركة وقالت بعدم جدواها.

قبلها، قبل تحالف قوى الإجماع الوطني وجود المؤتمر الشعبي بزعامة الترابي في التحالف، واعتبروا ذلك إضعافًا لنظام الإنقاذ، ومرّ ذلك بسهولة. وشاهدنا الترابي في دار الحزب الشيوعي، ونقد في دار المؤتمر الشعبي، لذلك ليس غريبًا أن يرى البعض أن وجود جناح علي الحاج في صفوف القوى المدنية المعارضة يعد أمرًا مقبولًا.

لو راجعنا هذا التاريخ سنجد أن معظم، إن لم يكن كل القوى السياسية، قد اتخذت في بعض الأحيان خيارًا سياسيًا يراه الباقون خاطئًا، فلو استحقت كل تلك التقديرات صفة الخيانة، فلن ينجو أحد.

أوليس من الأفضل أن نختلف ونحدد ما نراه من الخيارات الخاطئة دون تخوين؟.

مسألة

دكتور مرتضى الغالي

يعتذر الأستاذ مرتضى الغالي عن كتابة عموده الراتب، على أن يعود للقاء متابعيه في عددنا القادم بإذن الله....

نشتاق لأشياء .. تعيدنا إلينا

أماني أبو سليم

أحياناً في الظروف الصعبة، وعدم المقدرة على مواصلة المشوار، أو التعثر والضيق من الشعور بالعجز، لا نحتاج إلى معجزة كبيرة، بل إلى أشياء صغيرة تعيد ترتيبنا من الداخل. ربما يساعد ذلك في ترتيب الخارج. أشياء صغيرة تنقذ اليوم. أشياء تجعلنا نشعر أن الحياة قريبةٌ منّا، وأننا ما زلنا جزءاً منها. نشتاق لمشاعر هادئة، طمأنينة تخفف ضجيج التفكير، وخفة تجعل اليوم يمضي دون ثقل الهم، وشيء من الفضول يجعلنا ننتظر الغد، ولو لسبب بسيط.

تسقط منا هذه التفاصيل الصغيرة في زحمة التفكير في المشاكل الكبيرة. حين تمتلئ رؤوسنا بالقلق، تصبح أبسط الأشياء مؤجلة. نفكر كثيراً، فنفقد القدرة على الاستمتاع بالقليل.

أحياناً نظن أن الوقت ليس مناسباً، فنؤجل الفرح حتى تتحسن الظروف. نربط الراحة بنقطة بعيدة، وننسى أن بعض الأشياء يمكن أن تبدأ الآن. الضغط اليومي والمسؤوليات تأخذ المساحة كلها. ننجز، نلحق، نتحمل، ولا نترك لأنفسنا وقتاً صغيراً نختاره نحن.

ونتجاهل أن هذه التفاصيل البسيطة هي ما يصنع الفرق الحقيقي.

مع اشتداد الظروف، يزداد الإحساس بالعجز، فنشتاق لشعورنا حين نحلم، لفرحنا حين يتحقق الحلم، نشتاق لحظات الأمل والانتظار، نشتاق فرحة أن رغبةً قد تحققت. فقدان هذه المشاعر يجعل الإحساس بالعجز يشتد، وتبدو الظروف أكثر قسوة، ويطول انتظار الفرج.

في الأوقات الصعبة، لا يتغير الواقع بسرعة، لكن إذا أخذنا هدنة من التفكير في الحلول الكبيرة، قد تتغير نظرتنا إليه. قد نفتح نافذةً صغيرة تجعلنا نرى ما يمكننا فعله، لا ما نعجز عنه.

يحيا الإنسان بالحلم، بالأمل، أن نرى الغد أجمل. نشتاق للأمل حين يكون حاضرًا دون جهد، وللحلم حين يأتي بسهولة، دون أن نخاف من خيبته. ليس تحقيق الأحلام الكبيرة وحده ما ينقذنا. هناك أشياء صغيرة جداً نحتاجها أكثر مما نظن.

نشتاق لأن نعيش يومًا عاديًا بطريقتنا. أن نعدّ طعاماً نحبه، ونفرح بتفصيلة بسيطة فيه. أن نشتري كوباً جديداً، أو قطعةً نحبها، ونشعر أن هذا الاختيار لنا. نشتاق لأن نرتب زاوية في البيت، فنرى فيها انعكاساً لهدوءٍ ما بداخلنا. أن نمشي في الشارع دون هدف، ودون استعجال. نشتاق لمناسبات صغيرة، لجلسة خفيفة، لضحكة تأتي بسهولة، لكوب قهوة أو شاي نشربه بتروٍّ دون عجل.

هذه التفاصيل لا تبدو مهمة في ظاهرها، لكنها تحمل معنىً عميقاً. هذه المشاعر لا تغيّر الظروف، لكنها تغيّرنا نحن. تمنحنا قدرة على الاستمرار دون أن ننكسر، وتجعلنا نرى الطريق ممكناً، حتى لو كان طويلاً.

تذكّرنا أن الحياة ليست فقط ما ينقصنا، بل أيضاً ما يمكن أن نصنعه. الحلم الكبير يعطينا اتجاهاً، لكن هذه التفاصيل الصغيرة هي التي تجعلنا نكمل الطريق. هي التي تعيد إلينا إحساس أن تحقيق الأمنيات ممكن، وتمنحنا مساحة نختار فيها، حتى في أوقات تضيق فيها الخيارات.

ربما لا نحتاج الآن إلى تغييرات كبيرة. نحتاج إلى أشياء قريبة، نستطيع أن نلمسها، ونعيشها، ونشعر بها فوراً. شيء نفعله لأننا نريده، لا لأننا مضطرون إليه. تلك الأشياء الصغيرة التي نشتاقها، حين نقوم بها، تعود معها أجزاء منّا. أجزاء تعرف كيف تهدئنا، وكيف تجعلنا نرى الحياة بشكل أخف.

هذه التفاصيل تصنع فرقاً يُحَس ويُلْمس. تعطينا شعوراً بأن الحياة ما زالت تمشي معنا، لا علينا. تمنحنا لحظات خفيفة وسط أيام ثقيلة.

الحلم الكبير يعطينا اتجاهاً. التفاصيل الصغيرة تعطينا قدرةً على الاستمرار. كل خطوة بسيطة، كل تفصيلة نختارها، تعيد إلينا جزءاً من أنفسنا.

برعاية السفارة السودانية بجوبا

‹واتساب› يتوج ببطولة ‹الصداقة› الرمضانية

جوبا: (ديسمبر)

اختتمت بمدينة جوبا بطولة الصداقة لكرة القدم في نسختها الأولى، تحت شعار «تاريخ ممتد وإخاء يتجدد»، حيث توج فريق (واتساب) بالبطولة بعد تغلبه في المباراة الختامية على فريق (الأخوة) بهدف يتيم أحرزه اللاعب نجران، الذي تُوِّج بلقب هداف البطولة بعد مباراة قوية وممتعة، حضرها القائم بأعمال السفارة السودانية بجوبا، السفير مبارك محجوب، ومدير إدارة السودان بوزارة الخارجية والتعاون الدولي بجنوب السودان، السفير آدم سعيد كباوا، والملحق الثقافي بسفارة السودان، يحيى محمد عثمان، إلى جانب جمهور غفير من الجالية السودانية وجماهير دولة جنوب السودان، وسط أجواء أخوية رائعة تعكس العلاقة الأزلية بين شعبي البلدين.

وأكد مدير إدارة السودان بخارجية جنوب السودان السفير آدم كباوا على دور الرياضة في توطيد العلاقات بين الشعوب، وقال إن الأنشطة التي ترعاها السفارة السودانية في جوبا تجد التقدير من وزارته ورئاسة الجمهورية بجنوب السودان.

من جانبه هنأ القائم بأعمال سفارة السودان في جوبا السفير مبارك محجوب الفريق الفائز ببطولة الدورة، وأشار إلى أن مثل هذه المناسبات تأتي لتأكيد العلاقات الأزلية بين الشقيقين، وأعلن عن قيام منافسات في المستقبل لتعزيز هذه العلاقات.

وأبان الملحق الثقافي بسفارة السودان في جوبا المستشار يحيى محمد عثمان أن هذه البطولة في نسختها الأولى تأتي كدور أصيل تقوم بها البعثة الدبلوماسية السودانية في جنوب السودان ودورها في التواصل الاجتماعي. وأشار إلى أن الرياضة تعمل على تعزيز العلاقة بين شعبي البلدين وبين الدولتين، مؤكداً على إستراتيجية العلاقة بين السودان وجنوب السودان.

وتوج فريق (واتساب) بكأس البطولة والميداليات الذهبية، ونال لاعب الفريق بدرالدين بادو جائزة أفضل لاعب. بينما نال الوصيف فريق (الأخوة) الميداليات الفضية، ونال حارسه سبما دانيال جائزة أفضل حارس في البطولة.

وكانت البطولة قد بدأت بمشاركة (8) فرق، حيث فاز فريق الأخوة على شيخ الأندية 5/3، وفريق فانتا بقيادة المخضرم ريتشارد جاستن على فريق الجمهور 2/1، وفاز فريق مونكي على إستار 3/1، وتغلب فريق واتساب على فريق رابطة الطلاب السودانيين بجامعة جوبا 7/1. وفي دور الأربعة فاز الأخوة على مونكي 2/1، وواتساب على فانتا 8/1.

وعلى صعيد متصل شهد ملعب الكرة الطائرة بجوبا مساء الاثنين انطلاقة الدورة الرمضانية الأولى التي ينظمها الاتحاد المحلي لكرة الطائرة بجوبا برعاية السفارة السودانية بدولة جنوب السودان، تحت شعار «الرياضة تبني جسور الصداقة»، وذلك بمشاركة (8) فرق؛ أربعة منها رجال ومثلها سيدات. وفي المباراة الافتتاحية كسب فريق (ليون) للسيدات فريق (كوبر) 3/1، وقدم الفريقان مباراة جميلة وممتعة تفاعل معها الجمهور الغفير الذي جاء ليتابع الدورة.

وفي المباراة التي أقيمت مساء الثلاثاء حقق فريق مونكي للرجال فوزاً مستحقاً على فريق رينبو 3/1 بعد مباراة قوية ومثيرة.

وعبر القائم بأعمال سفارة السودان في جوبا السفير مبارك محجوب عن سعادته بهذه الدورة وانطلاقتها القوية والمستويات الرفيعة التي ظهرت في مباراة الافتتاح، وأعلن أن السفارة ستتبنى المزيد من الدورات الرياضية تعزيزًا للعلاقات بين البلدين الشقيقين.

فيما أشاد رئيس اتحاد جوبا المحلي للكرة الطائرة جمعة تومبي برعاية السفارة السودانية للدورة، معرباً عن أمله في أن تشارك أندية من السودان في الدورة القادمة.

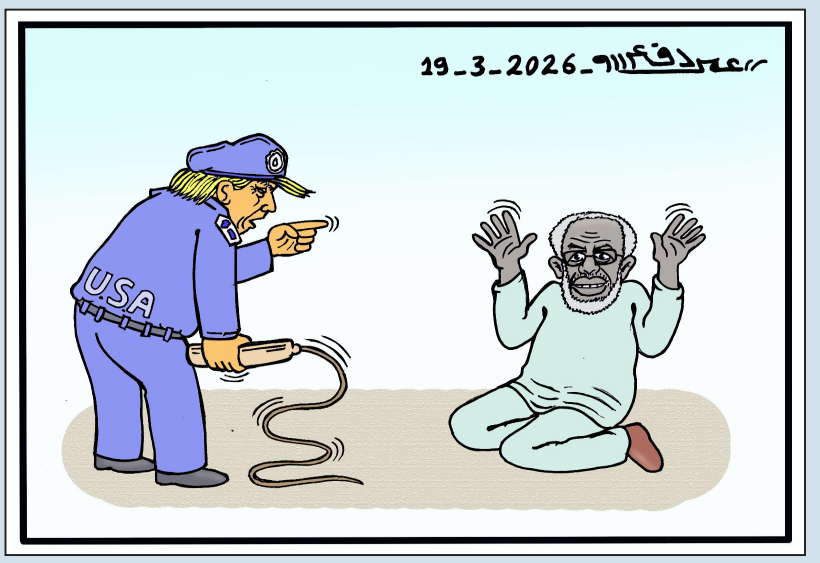

كيف تدعم شخصاً يمر بمشاعر سلبية؟

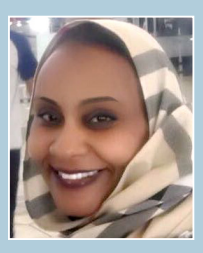

بروفيسور/
نعمات الزبير

الفكرة الأساسية:
الدعم ليس إصلاحاً سريعاً بل سؤال صحيح + تجنّب ردّ خاطئ.

1/ الغضب

اسأل:
- أيّ حدّ تشعر أنه تمّ تجاوزه؟

لا تقل:
- «الموضوع ليس مهمًا».

الغضب غالبًا إشارة لحدود منتهكة.

2/ الحزن

اسأل:
- ما الخسارة أو التوقع غير المحقق الذي تعيشه؟

لا تقل:
- «كان يمكن أن يكون أسوأ».

التقليل من الحزن يزيده.

3/ الخوف

اسأل:
– ما التهديد الذي تشعر به؟ وكيف يمكن الاستعداد له؟

لا تقل:
- «لا يوجد ما يدعو للخوف».

الخوف يحتاج أماناً، لا إنكاراً.

4/ الشعور بالذنب

اسأل:
- أي تصرّف يتعارض مع قيمك؟

لا تقل فورًا:
- «ليس ذنبك».

الفهم يسبق التخفيف.

5/ القلق

اسأل:
- ما الذي يقلقك؟ وما الذي يمكنك التحكم به الآن؟

لا تقل:
- «اهدأ، كل شيء بخير».

القلق يهدأ بالوضوح، لا بالأوامر.

6/ الحسد

اسأل:
- ما الرغبة أو الطموح المخفي هنا؟

لا تجعلهم يشعرون: بالسطحية أو الصغر.

الحسد غالبًا رغبة لم تُسمَّ بعد.

7/ الإحباط

اسأل:
- ما الذي على المحك ويهمك فعلًا؟

لا تقل:
- «اترك الأمر، لا يستحق».

الإحباط = اهتمام + عائق.

8/ الخزي

اسأل:
- أي توقعات تشعر أنك لم تفِ بها؟

لا تدفعهم: للتجاوز قبل فهم الجذور.